



الموسم الثاني
للانصات المركزي

المحكمة الاتحادية العليا تحسم الطعونات والموازنة تدخل حيز التنفيذ

المرصد

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29

الخميس

2023/08/10

No. : 7826

من هزيمة داعش إلى تحالف كامل

العلاقة الامريكية العراقية...



في هذا العدد

- مرصد العراق واقليم كردستان

- قضايا كردستانية

- رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- رؤى و قضايا عالمية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



○ العراق واقلية كردستان ..

- الرئيس بافل: ضرورة حل المشكلات وحماية حقوق الاقلية الدستورية
- قوباد طالباني: ينبغي التزام جميع الأطراف بقانون الموازنة الاتحادية
- قوباد طالباني: ادخال الخلافات والتوترات الى وزارة البيشمركة امر غير مقبول
- وفد مؤسسة الرئيس جلال طالباني في العاصمة بغداد ..مباحثات واتفاقات
- الاتحاد الوطني: جاهدنا لتوحيد الكورد في المناطق المتنازع عليها
- صوت الاتحاد الوطني سيبقى هادرا في وجه الأعداء والفاشييين
- رد من الملازم عمر على كمال كركوكي حول حقيقة كارثة جريمة هكاري
- هؤلاء قاموا بالخيانة ومحاربة القضية الكوردية في كافة أجزاء كوردستان
- المحكمة الاتحادية العليا تحسم الطعونات والموازنة تدخل حيز التنفيذ
- مجلس وزراء الاقليم: ضرورة إعداد مسودة قانون النفط بما وفق الدستور
- وزير العدل يعلن استراتيجية وطنية متكاملة في مجال حقوق الانسان

○ قضايا كردستانية

- د.سربست نبي: هاملت الكردي وجنازة لوزان الزائفة
- عن دور الحزب الديمقراطي في إبادة الإيزيديين ومساعي إنهاء المقاومة
- د.سردار عزيز : طريق التنمية في العراق: لا مكان لكردستان؟

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- العلاقة الامريكية العراقية... من هزيمة داعش إلى تحالف كامل
- صدام استجدى خامنئي غداة غزو الكويت.. نعرض اتفاقا يحقق كل ما أردتموه
- انتخابات العراق المحلية.. مطلب إقليم البصرة يعود للواجهة

○ رؤى وقضايا عالمية

- الشرق الأوسط المتعدد التحالفات
- مستقبل الموقف العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط يتشكل الآن
- مستقبل النيجر واستقرار المنطقة بأكملها على المحك
- التصدي لخطاب الكراهية



ضرورة حل المشكلات وحماية حقوق الاقليم الدستورية

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٨/٩ في منزل الرئيس مام جلال بالعاصمة بغداد، وفدا رفيع المستوى من الحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة السيد فاضل ميراني. وجرى خلال اللقاء بحث الأوضاع العامة في اقليم كوردستان والمشكلات بين أربيل وبغداد، حيث تم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف بما يحفظ وحدة الصف الكوردي، وأن يخطو الجميع نحو تحقيق المصالح العليا.

كما تم التأكيد خلال اللقاء على ضمان الاستحقاقات المالية للاقليم وصون حقوق الموظفين واتفق الجانبان على ضرورة حماية حقوق اقليم كوردستان وفق الدستور وقانون الموازنة. وكان الوضع الأمني وسبل حل المشكلات محورا آخر من اللقاء، حيث تقرر اتخاذ خطوات جادة وفعالية باتجاه التغلب على المشكلات والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي. وقد جدد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على حل المشكلات المفتعلة، قائلا: «استمرار الحوار البناء والعمل المشترك لتحقيق الأهداف السامية هو الطريق السياسي الأصوب، وآمل أن نناضل معا في سبيل وطننا وشعبنا، بعيدا عن فرض الإرادة ومحو الآخر.

ضمان حياة كريمة لشعبنا من أولويات مهامنا

واستقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٣/٨/٩ في منزل الرئيس مام جلال

ببغداد، السيد مثنى السامرائي رئيس تحالف عزم. وجرى خلال اللقاء مناقشة آخر المستجدات والمتغيرات السياسية، وتم التأكيد على التنسيق والحوار البناء بين جميع الاطراف السياسية بهدف حماية الاستقرار في البلاد. وحول معالجة المشاكل بين الاقليم وبغداد وانجاح العملية السياسية في البلاد، قال الرئيس بافل جلال طالباني: نؤكد الالتزام بالدستور وحماية حقوق جميع شعوب العراق وكل جهودنا تنصب في هذا السبيل، الخلط بين حياة ومعيشة المواطنين والصراعات السياسية أمر غير مقبول، ويجب ان تكون مهمتنا الاولى هي ضمان حياة كريمة لشعبنا وان نسعى جميعا من اجل ذلك.



الشعب الكوردي قدم تضحيات ولا يستحق ان يستخدم كدرع لمصالح حزبية

كما زالتقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٨/٩ في بغداد الشيخ قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق. وجرى خلال لقاء مناقشة الأوضاع العامة للبلاد وجهود تنفيذ البرنامج الحكومي وشدد الجانبان على التنسيق والتعاون بين القوى والأطراف السياسية من أجل تحقيق المصالح الوطنية العليا.



وفي جانب من اللقاء شدد الجانبان على العودة إلى الدستور كأساس لحل المشكلات واتفق الجانبان على حل المشكلات بين أربيل وبغداد في أسرع وقت وألا تؤثر الخلافات السياسية سلبا على معيشة المواطنين وقوت الموظفين.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني إلى مساعي الاتحاد الوطني الكوردستاني من أجل تأمين المستحقات المالية لإقليم كوردستان قائلا إن استمرار المشكلات لا يخدم أي طرف وأن جميع جهودنا تركز على تجاوز هذا الوضع غير المرغوب فيه، مضيفا: إن شعب كوردستان قدم تضحيات كثيرة ولا يستحق أن يستخدم من جديد كدرع لتحقيق مصالح حزبية ولن نسمح بتكرار ذلك مطلقا.



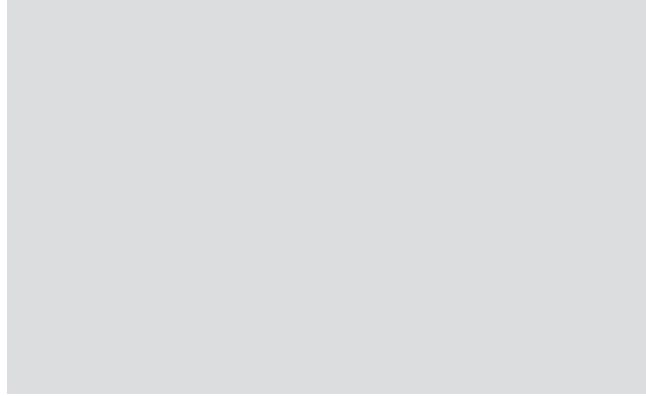


ينبغي التزام جميع الأطراف بقانون الموازنة الاتحادية

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كردستان، الثلاثاء ٢٠٢٣/٨/٨ في أربيل، ستيفن جارلس هيجن السفير البريطاني الجديد لدى العراق، بحضور روزي كيف القنصل البريطاني العام في الاقليم ودابان شdle نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة اقليم كردستان. وخلال اللقاء، تقدم قوباد طالباني بالتهنئة الى السفير البريطاني، آملا له النجاح والتوفيق في مهامه الجديدة، كما جرى بحث آخر المستجدات السياسية في كردستان والعراق وخطوات الاصلاح في وزارة البيشمرکه.

انعدام الثقة هو السبب

من ثم تطرق نائب رئيس الوزراء الى الخلافات بين الاقليم وبغداد وكيفية حلها بما يصب في مصلحة الجانبين، حيث قال بهذا الصدد: «الخلافات



السياسية أمر طبيعي ولكن يجب ألا يدفع المواطنون ضريبة تلك الخلافات، ونحن نرغب في حل جميع المشكلات وفق الدستور مع التزام جميع الأطراف بقانون الموازنة الاتحادية من أجل صون حقوق الجميع»، مشيراً الى أن «انعدام الثقة هو السبب الرئيس لأغلبية المشكلات بين اقليم كردستان وبغداد، لذا على جميع الأطراف العمل لاستعادة الثقة فيما بينها بهدف ضمان مستقبل أفضل للعراق وكوردستان، وحل المشكلات المتراكمة حتى لا يقع المواطنون ضحية للصراعات السياسية».

الاصلاح في وزارة البيشمرکه

وفي محور آخر من اللقاء تم التباحث حول عملية الاصلاح في وزارة البيشمرکه، وقال قوباد طالباني: «حريصون على تنفيذ خطوات الاصلاح في قوات البيشمرکه وتطويرها، وسنسعى جاهدين ألا تنعكس الخلافات السياسية والتوتر السائد حالياً، على خطوات الاصلاح وتؤثر فيها»، مضيفاً «نحن مستعدون لإعادة تنظيم شؤون وزارة البيشمرکه بشكل أفضل، وينبغي أن يتعامل الجميع بمسؤولية مع الظرف الراهن، بحيث لا نسمح للخلافات أن تعيدنا الى نقطة الصفر».

وفي الختام، قدم نائب رئيس الوزراء شكره للمملكة المتحدة على مساعداتها لاقليم كردستان، ولاسيما على الصعيد العسكري. من جهته أبدى السفير البريطاني لدى العراق استعداداه التام للتعاون والتنسيق لتقدم عملية الاصلاح في وزارة البيشمرکه، وكذلك حل الخلافات بين الاقليم وبغداد.



ادخال الخلافات والتوترات الى وزارة البيشمركة امر غير مقبول

عقد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان اجتماعا يوم الأربعاء ٢٠٢٣/٨/٩ في أربيل، مع اللواء الركن بختيار محمد امين، الأمين العام لوزارة البيشمركة وعدد من ضباط ومراتب الوزارة، وبحث خلال اللقاء آخر المستجدات والتوترات والخلافات في ديوان وزارة البيشمركة، وبناء على طلب قوباد طالباني أشار الأمين العام لوزارة البيشمركة الى التوترات واسبابها، كما استعرض ايضا حول آلية إجراء مراحل الإصلاح في وزارة البيشمركة والعقبات التي تواجهها. واكد نائب رئيس حكومة اقليم كردستان مواصلة عملية الإصلاح وإعادة تنظيم قوات البيشمركة وأعلن: « يمكن ان يكون هناك توترات وخلافات سياسية بين الأطراف السياسية لكن ادخال هذه التوترات الى وزارة البيشمركة امر غير مقبول ».

واضاف: « عاهدنا شعبنا وحلفاءنا ان نقوم بتعزيز وتدريب قواتنا وتنفيذ مراحل عملية الإصلاح، لهذا لا يجوز ان نتخلى عن هذ الملف المهم والحساس من اجل مصلحة بعض الأشخاص، وسنواصل عملية الإصلاح وسنحيل الذين يهملون مهامهم الى المسائلة مهما كانت مراتبهم ومناصبهم ».

ووجه نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، رسالة الى جميع المسؤولين والمراتب في وزارة البيشمركة وقال: « ليس من المهم انتمائكم الى أي حزب من الناحية السياسية والحزبية، المهم تنفيذ مهامكم من الناحية الوطنية والأخلاقية مهنية في وزارة البيشمركة والابتعاد عن الخلافات، ويجب ان لا تكونوا جزءا من الخلافات السياسية والحزبية ولا تخضعوا الى التدخلات من أي شخص في وزارة البيشمركة ».

وأشاد قوباد طالباني خلال الاجتماع بمهام الأمين العام لوزارة البيشمركة والفريق المرافق له خلال الفترات السابقة على صبرهم وحرصهم في عملهم من اجل السيطرة على أوضاع وزارة البيشمركة وبذلهم الجهود اللازمة لاستمرار عملية الإصلاح في صفوف البيشمركة.



وفد مؤسسة الرئيس جلال طالباني في العاصمة بغداد..مباحثات واتفاقات

بحر العلوم: مام جلال أيقونة رواد تاسيس العراق الجديد

يجري السفير د. محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني ووفد مرافق له، منذ يوم الاثنين ٢٠٢٣/٨/٧، محادثات في العاصمة بغداد، من اجل التنسيق والتفاهم مع الاطراف العراقية حول مهام المؤسسة ومشاريعها الثقافية والتوثيقية .

الرئيس مام جلال ناضل لترسيخ التعايش المشترك بين المكونات العراقية

وزار السفير د. محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني ووفد مرافق له، الاثنين ٢٠٢٣/٨/٧، في العاصمة بغداد، نوري كامل المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون.

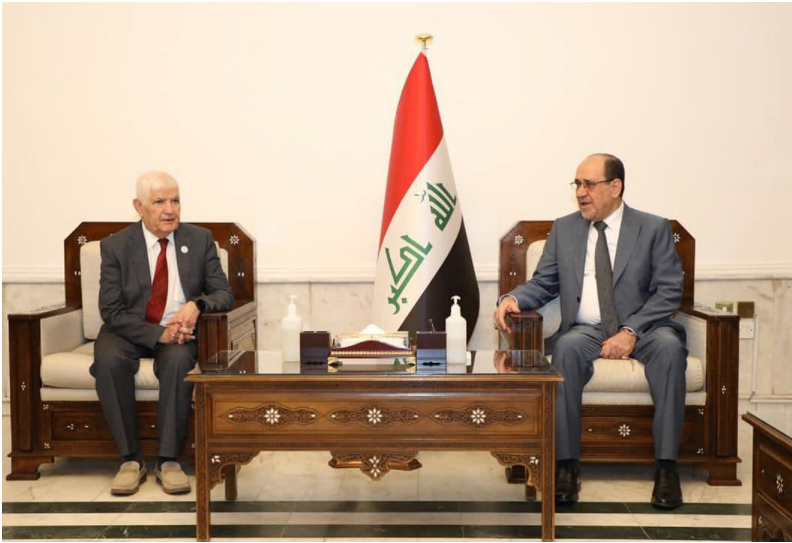
وخلال اللقاء تطرق السفير د. محمد صابر الى أهمية دور مؤسسة الرئيس جلال

طالباني كمؤسسة ثقافية وعلمية وتراثية على الصعيدين الكوردستاني والعراقي، وهي متممة لبرنامج ونهج الرئيس جلال طالباني، الذي سعى خلال نضاله على مدى ٦٠ عاما، لبناء عراق ديمقراطي مدني، وعمل جاهدا لترسيخ التعايش المشترك بين القوميات والأديان والمذاهب والحضارات المختلفة.

ودعا رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني الى تعزيز التنسيق والتعاون والعمل المشترك على الصعيد الاجتماعي في العراق، مشيرا الى أن المؤسسة ستحيي الذكرى السادسة لرحيل الرئيس مام جلال في مدن السليمانية وبغداد والنجف، والهدف من ذلك مد جسور العلاقات بين المكونات والأطراف العراقية كافة، حيث ستنظم الفعاليات العلمية في ملتقى وطني بالنجف الأشرف، لإيصال الفكر الناصع للرئيس مام جلال، الذي عمل بروح وطنية لترسيخ الوئام السياسي والاجتماعي في البلد.

من جهته تقدم نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون، بالشكر والتقدير الى د.

محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني والوفد المرافق له، على الزيارة، متعهدا بتقديم الدعم والتنسيق لإنجاز مهام مؤسسة الرئيس جلال طالباني، على مستوى العراق.



مؤسسة الرئيس جلال طالباني تسعى لخدمة العلم والثقافة والتراث

من جهة اخرى أعرب السفير الدكتور محمد صابر رئيس مؤسسة

الرئيس جلال طالباني، الاثنين، عن نية مؤسسته لبناء علاقات وطيدة مع الجامعات والمنظمات والمؤسسات الثقافية في بغداد والمحافظات.

وقال المكتب الإعلامي لصابر في بيان إنه: «التقى، في العاصمة بغداد، النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي محسن المندلاوي «مبينا أن «السفير صابر أعرب عن تطلع مؤسسته لبناء علاقات وطيدة مع المنظمات والمؤسسات النظرية في بغداد والمحافظات»، مشيرا إلى أن «مؤسسة الرئيس جلال طالباني عملت جاهدة خلال الفترة السابقة على بناء علاقات متينة مع الجامعات».

وأكد الدكتور محمد صابر: «سعي مؤسسة الرئيس جلال طالباني لخدمة العلم والثقافة والتراث»، مشيدا بـ «جهود المندلاوي في إنجاح مهام المؤسسة وتحقيق أهدافها».

وتابع البيان أن: «النائب الأول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي أعرب عن سروره للقاء الدكتور محمد صابر والوفد المرافق له»، متعهدا بمواصلة دعم جهود المؤسسة في تحقيق برامجها وتنفيذ مهامها.

مؤسستا الرئيس جلال طالباني وبحر العلوم توقعان مذكرة تفاهم

هذا وأبرمت مؤسسة الرئيس جلال طالباني مذكرة تفاهم مع مؤسسة بحر العلوم، في حفل توقيع أقيم اليوم الثلاثاء.

وقالت مؤسسة الرئيس جلال طالباني في بيان: إن رئيسها السفير محمد صابر، التقى، الثلاثاء، في العاصمة بغداد، إبراهيم بحر العلوم رئيس مؤسسة بحر العلوم، مبينا أن السفير صابر "تطرق إلى الدور الكبير الذي لعبه الرئيس مام جلال في بناء العراق الجديد"، مؤكدا أن الراحل طالباني "كان يسعى للتعايش السلمي بعيدا عن التعصب الديني والقومي والمذهبي".

وأضاف: أن "الرئيس مام جلال كان يتعاطى مع جميع القوى السياسية بروحية ديمقراطية وكان يتمتع بأحسن العلاقات وأفضلها مع شخصيات المجتمع"، مشيرا إلى أن "مؤسسة الرئيس جلال طالباني



تسير على النهج الذي اتبعه الراحل خلال سنين نضاله الممتدة لستين عاما، وتهدف إلى تعميق روح الوئام وتقدم البلد"، لافتا إلى أن "تطور الفرد والمجتمع مرهون بحركة ثقافية وعلمية تسير بموازاته".

من جهته قال الدكتور إبراهيم بحر العلوم رئيس مؤسسة بحر العلوم: إن "الثوريين والتحرريين مدينون للدور الذي لعبه الرئيس مام جلال والمكانة العظيمة التي تبوءها بين العراقيين"، موضحا أن "العراق الجديد تأسس بجهود رواد الثورة التي يعد مام جلال أيقونتها". وأبرمت المؤسستان في نهاية اللقاء، مذكرة تفاهم مشتركة، الهدف منها تعزيز العلاقات الثقافية والعلمية، دون تمييز بين أبناء مكونات العراق وإقليم كردستان المختلفة والمتعددة.



الاتحاد الوطني: باهدنا لتوحيد الكورد في المناطق المتنازع عليها

اصدرت مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني، بياناً حول سعي الاتحاد الوطني الكوردستاني لمشاركة الكورد بقائمة موحدة في انتخابات مجالس المحافظات في المناطق المتنازع عليها.

وقالت مؤسسة الانتخابات في البيان: بعد جهود وسعي حثيث من الاتحاد الوطني الكوردستاني لكي يشارك شعب كوردستان في الانتخابات المقبلة في المناطق المتنازع عليها بقائمة واحدة، لكن مع الاسف سيشارك الكورد بقوائم متعددة في الانتخابات التي من المقرر ان تجري في يوم ٢٠٢٣/١٢/١٨. واذاف البيان: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني كان ومايزال المبادر لجمع الاطراف الكوردستانية في اطار قائمة واحدة ولم يضع أي شرط أو فيتو على أي طرف، بل ومن أجل الوحدة والقائمة المشتركة للكورد في المناطق المتنازع عليها أبدى أكبر قدر ممكن من المرونة وقدم تضحيات كبيرة، لكن في النهاية ذهبت جميع الجهود سدى وسيشارك الكورد في الانتخابات بقوائم متعددة.

واوضحت مؤسسة الانتخابات: ان أبناء المكونات الاخرى في تلك المناطق وخاصة كركوك قاموا بتنظيم انفسهم وينظرون بعين الاهمية الى الانتخابات وسيشاركون بشكل موحد فيها، لان النظام

الحالي للانتخابات يصب في مصلحة التحالفات الكبيرة، وتعدد القوائم سيؤدي الى ضياع عدد كبير من الاصوات. وقال البيان: نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني سنشارك في انتخابات مجالس المحافظات عن طريق تحالفنا مع الحزب الشيوعي، ونطمئن جماهير شعب كردستان بشكل عام والجماهير الصامدة في المناطق المتنازع عليها بشكل خاص، بأننا سنحتفل بانتصار الكورد في يوم ٢٠٢٣/١٢/١٨، بالاعتماد على الارادة الفولاذية للجماهير الصامدة وسنعمل على اعادة الحقوق المسلوبة لابناء المناطق المتنازع عليها.

جهود وتضحيات جسام لتوحيد موقف الكورد

بذل الاتحاد الوطني الكردستاني جهوداً كبيرة وقدم تضحيات جسام لتوحيد موقف الكورد ومشاركتهم في انتخابات مجالس المحافظات في المناطق المتنازع عليها بقائمة واحدة، لكن مع الاسف تسبب الحزب الديمقراطي الكردستاني في تشتت موقف الكورد وضياع اصواتهم في المناطق المتنازع عليها، بسبب تعدد قوائمهم الانتخابية. وتقول السيدة حسبية عبدالله عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني خلال تصريح خاص للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكردستاني كان مازال صاحب المبادرات للحوار مع الاطراف السياسية لتوحيد البيت الكوردي والمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات بقائمة واحدة. وازافت: ان الاوضاع في المناطق المتنازع عليها تختلف عما هو موجود في اقليم كردستان ومن المهم جداً ان يكون الكورد موحدين في المناطق المتنازع عليها.

الاتحاد الوطني لم يضع اي شروط

وتقول السيدة حسبية عبدالله: ان الاتحاد الوطني الكردستاني سعى بكل جهد لعدم ضياع اصوات الكورد وانخفاض نسبة مقاعدهم. وازافت: ان الاتحاد الوطني الكردستاني لم تكن لديه اية شروط مسبقة بل قام بالحوار مع جميع الاطراف الكردستانية الاخرى بروح المسؤولية والتأخي، لكن مع الاسف طرف سياسي واحد هو الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أصبح سبباً في عدم نجاح مشروع القائمة الواحدة للكورد في المناطق المتنازع عليها. وتقول السيدة حسبية عبدالله: ان الكورد في كركوك سيشاركون في الانتخابات المقبلة بقوائم متعددة وهذه كارثة كبيرة لان هناك نسبة كبيرة من الاصوات الانتخابية ستضيع بسبب تعدد القوائم. وقالت: نحن نحمل الحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولية ضياع أصوات الكورد في المناطق المتنازع عليها وانخفاض نسبة مقاعد الكورد في مجالس المحافظات، وهذا الحزب عرض أبناء المناطق المتنازع عليها الى المآسي والولايات وهاهو الان ايضا يصبح سببا في ضياع اصواتهم، والمواطنون في المناطق المتنازع عليها لن ينسوا نضال وكفاح وتضحيات الاتحاد الوطني الكردستاني من اجلهم.

PUKMEDIA



كارثة هكاري لم تستطع إيقافنا وخيانة 31 آب لم تهزمنا..

صوت الاتحاد الوطني سيبقى هادرا في وجه الأعداء والفاشين

مراسيم مهيبة في أربعينية المناضل الثوري العتيد صلاح جان

جرت مساء الأحد ٢٠٢٣/٨/٧، في قاعة توار بمدينة السليمانية، مراسيم أربعينية المناضل العتيد للاتحاد الوطني الكوردستاني صلاح جان، بحضور ذويه وأصدقائه ورفاق دربه والمسؤولين الحزبيين والشخصيات السياسية والثقافية.

وألقي ستران عبدالله عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب الإعلام، كلمة الاتحاد الوطني خلال المراسيم، تحدث فيها عن حياة ونضال الراحل صلاح جان، حيث قال: «إذ نستذكر اليوم رفيقنا صلاح جان، نستذكر نضاله المديد من تنظيمات الصقر الأحمر الى آخر أيام حياته، حيث كان في سوح النضال متفانيا باسلا دون لايأبه بالمصاعب، بدءا من تنظيمات بغداد الى البيشمركايتي وصولا الى مكتب العلاقات في إيران والخدمة في مكتب الشهداء ثم مكتب الاعلام، ناهيك عن نضاله وصموده في السجون».



البعض يريدون محو التاريخ النضالي الشامخ للاتحاد الوطني

وأضاف ستران عبدالله: «البعض يريدون محو التاريخ النضالي الشامخ للاتحاد الوطني الكوردستاني وتحريف حرصه على السلام في هذا الظرف العصيب من حياة المواطنين في الاقليم، ويريدون أن يجربوا الصبر الثوري للاتحاد الوطني، ونحن نقول لهم صراحة: لاتجربوا الصبر الثوري للاتحاد الوطني بشهادته»، مؤكداً «كارثة هكاري لم تستطع ايقافنا وخيانة ٣١ آب لم تهزمننا، كما إننا لن نهتز بالجدل العقيم حول أحداث ١٦ اكتوبر والتهرب من الواقع في كركوك وشنكال».

وفي ختام كلمته قال عضو المكتب السياسي: «نحيي اليوم ذكرى أحد مناضلي الصقرا الأحمر والاتحاد الوطني، ونؤكد في الوقت نفسه أن صوت الاتحاد الوطني سيبقى هادراً تجاه الفاشيين والمحتلين والأعداء».

هذا وعرض خلال المراسيم فيلم وثائقي تحدث فيه عدد من رفاق المناضل الكوردي الفيلى صلاح جان، حول دوره في مراحل النضال المختلفة، كما ألقى في الختام كلمة أسرة الفقيد.

هذا وكانت مراسيم أربعينية الراحل صلاح جان قد بدأت صباح اليوم بزيارة ضريحه ومن ثم رفع الستار عن تمثال للفقيد في مبنى مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وكان الراحل قد توفي يوم ٢٩/٦/٢٠٢٣، بعد صراع طويل مع المرض، ودفن في مدينة السليمانية.

PUKMEDIA



رد من الملازم عمر علي كمال كركوكي حول حقيقة كارثة «جريمة هكاري»

شهداء الاتحاد الوطني الكردستاني لم يبدوا ندما او تراجعاً لأية جهة

رد الملازم عمر، أحد قادة وبشمره الاتحاد الوطني الكردستاني الناجين من كارثة هكاري، على تشويه الحقائق المتعلقة بتلك الكارثة من قبل كمال كركوكي القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وفيما يأتي نص رد الملازم عمر:

اطلعت قبل أيام في موقع (دزو) الألكتروني، على مقابلة (السيد كمال كركوكي)، حيث يفتح من جديد جرح (كارثة هكاري). منذ أمد بعيد يطلب مني أصدقائي المقربين أن أكتب حول كارثة هكاري، وكنت أقول دائماً: ما كتبه المرحوم نوشيروان مصطفى حول الكارثة، كاف وواف ولا يحتاج الى المزيد من الكلام. مع أنني اعتزلت العمل السياسي والحزبي منذ العام ٢٠٠١ وبعيد عن الصراعات، كما إن الوضع السياسي في الاقليم ومعيشة المواطنين سيئ ومتدهور بدرجة لا يمكن معها التسبب بالمزيد من الازعاج للمواطنين، بفتح ملف كارثة حدثت قديماً.

ولكن (السيد كمال كركوكي) اضطرني الى الرد عليه، ولاسيما أن الشهداء (علي العسكري والدكتور خالد

وحسين بابا شيخ)، وكذلك المرحومين (مام جلال ونوشيروان مصطفى) لم يبقوا على قيد الحياة لكي يدافعوا عن أنفسهم، لذا أرى من واجبي الأخلاقي والسياسي أن أسرد باختصار حقيقة الأحداث.

أولاً:

كنت ضمن قوة الاتحاد الوطني الكوردستاني التي بدأت التحرك، وكنت آنذاك عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني وعضو المكتب العسكري فيه كذلك، والشهيد علي العسكري كان مسؤول قوات البيشمركة والمكتب العسكري، وما يقال بأن تلك القوة تحركت لضرب القيادة المؤقتة والقضاء عليها، لا أساس له من الصحة، لأن قوة تتحرك بقصد القتال لن يكون فيها ٢٠٠ بيشمركة غير مسلحين، فقوتنا كان قوامها ٨٠٠ بيشمركة، ٢٠٠ منهم غير مسلحين.

الاتحاد الوطني اتجه الى برادوست للحصول على السلاح

كان هدفنا الرئيس في تلك الجولة هو الذهاب الى منطقة بادينان ومنها الى الحدود السورية لتسلم الأسلحة التي حصلنا على قسم منها من ليبيا والقسم الآخر من المقاومة الفلسطينية، وخاصة الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش، وهدفنا الثاني كان البقاء لفترة مع الشيخ حسين بابا شيخ في بادينان لحين استقرار قوته هناك تماماً ووضع المقار لها.

ثانياً:

في العام ١٩٧٥ وبعد اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران بإشراف (محمد رضا شاه ايران وصادق حسين) ونكسة ثورة أيلول التي كنت أحد بيشمركتها، اتجه رفاق الحزب الديمقراطي الى كرج القريبة من العاصمة الإيرانية طهران، وكانت علاقات الرفاق في الحزب الديمقراطي جيدة نسبياً مع ايران والعراق وتركيا، وفي العام ١٩٧٨ حين حدثت كارثة هكاري، كان قسم من كوادر البارتى في كرج والقسم الآخر في الجبال باسم القيادة المؤقتة، وكان شاه ايران وصادق حسين في الحكم وعلاقاتهما جيدة مع البارتى بفضل اتفاقية الجزائر.

كمال كركوكي لا يملك أي أدلة

يتحدث السيد كمال كركوكي عن قرب الشهيد علي العسكري والاتحاد الوطني الكوردستاني من الحكومة العراقية، دون الاتيان بأي دليل، كيف يمكن لأي قوة أن تكون قريبة من العراق وسوريا في الوقت نفسه، في حين كان صدام حسين وحافظ الأسد عدوين لدودين لبعضهما البعض؟!

ثلاث دول هاجمت الاتحاد الوطني

في ذلك الوقت، كانت لدينا علاقات جيدة فقط مع سوريا وليبيا وبعض الفلسطينيين. لذلك تعرضنا للهجوم من

قبل العراق وإيران وتركيا. وقبل سنوات من ذلك تم اعتقال الشهيد شهاب والشهيد جعفر والشهيد أنور زوراب في إيران وتسليمهم إلى العراق ومن ثم إعدامهم.

في مأساة هكاري ، هاجمتنا إيران والعراق كدولة ، وفي تركيا هاجمتنا مجموعة من القبائل المقربة من البازتي(حدك).

وأخيرا هاجمتنا «القيادة المؤقتة» وقاموا باستشهاد «كاك علي العسكري والدكتور خالد والسيد حسين بابا شيخ» وهم أسرى عندهم.

ثالثاً ،

الشهداء (علي العسكري، والدكتور خالد، والشيخ حسين بابا شيخ) كانوا من خيرة نواة الثورة وروح البيشمركة وكانوا أمثلة للقيادة الشجعان والبرسالة. من ناحية السلوك والمسؤولية في قوات البيشمركة ، أنا أعتبر نفسي تلميذاً للشهيدين (علي العسكري والدكتور خالد) حيث تعلمت منهم الكثير.

وإثناء عودة الراحلين (مام جلال وكاك نوشيروان) إلى البلاد ، كنت قريباً جداً منهما وعملت عن كثب مع مام جلال لمدة ٢٥ عاماً. وحتى بعد عزوفي عن العمل الحزبي، ظلت علاقتنا قوية ومتينة. لم أشعر يوماً أنه شخص متحامل، بل كان مثالا لقائد شهم ونبييل ومتسامح.

لطالما شعرت أن هناك علاقة روحية بين مام جلال والشهيدين (علي العسكري والدكتور خالد) لأنهم عملوا وناضلوا معاً منذ بداية ثورة ايلول. كما اقترح مام جلال بنفسه أن يصبح الشهيد علي العسكري قائداً لقوات بيشمركة الاتحاد الوطني الكوردستاني.

أما الشهيد الشيخ حسين بابا شيخ الذي عاد من سوريا برفقة مام جلال، فكانت تربطهما معا علاقات أخوية عميقة.

لم يشعر أي منا أن هناك أي خلاف أو برودة بين مام جلال والشهداء علي العسكري والدكتور خالد والشيخ حسين بابا الشيخ.

شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يبدوا ندما او تراجعاً لأية جهة

وبقدر معرفتي بالشهداء (علي العسكري ، والدكتور خالد ، والشيخ حسين بابا شيخ) ، فهم ليسوا رجالاً يبدون التراجع والندم لأي شخص او جهة من أجل النجاة بأنفسهم.

تشويه تاريخ الآخر لا يفيد أحداً. وما كان ينبغي للسيد كمال أن ينكأ هذا الجرح الغائر.

فعندما يعمل على كشف أوراق هذا الجرح كان عليه إبراز الأدلة والكتابة الشخصية للشهداء (علي العسكري، ود. خالد، والشيخ حسين بابا شيخ) ، وليس التحدث باسمهم دون توثيق أو أدلة .

الخلود للشهداء (علي العسكري، د. خالد، الشيخ حسين بابا شيخ) وجميع شهداء كوردستان.

الحزب الديمقراطي الكردي السوري Partiya Demoqrat a Kurdî ya Sûrî



هوشنك درويش: هؤلاء قاموا بالخيانة ومحاربة القضية الكردية في كافة أجزاء كردستان

أكد هوشنك درويش ممثل الحزب الديمقراطي الكردي السوري في إقليم كردستان ان رئيس حزب الديمقراطي الكردستاني كان يصف صدام حسين بالصديق و مام جلال بالعدو، والان يعتبرون شهداء الاتحاد الوطني ونضالهم خيانة وهذا امر مخالف للقيم النضالية والإنسانية.

جاء ذلك خلال مشاركته في برنامج روجآفا لإذاعة صوت شعب كردستان، حيث صرح هوشنك درويش بأنه: « لا يحق للحزب الديمقراطي الكردستاني العراق إتهام شهداء الاتحاد الوطني الكردستاني وسكربتيره فقيد الأمة الرئيس مام جلال الطالباني بالخيانة والعمالة، في حين انهم طلبوا من صدام حسين خلال خيانة ٣١ من آب سنة ١٩٩٦ بالهجوم على برلمان كردستان و مدينة أربيل وتعاونوا مع أعداء كردستان في عشرات المواقف، وعندما سأل صحفي أجنبي مسعود برزاني عن صدام حسين هل هو عدوكم بعد احتلال أربيل؟ فأجاب بأن صدام حسين هو صديقنا و لكن جلال طالباني هو عدونا».

وأشار درويش بأن: « من يهاجم شهداء الإتحاد الوطني والرئيس مام جلال الطالباني ويصف شهداء كارثة هكاري بالخونة ومنهم الشهيد القائد علي عسكري والشهيد حسين بابا شيخ والدكتور خالد سعيد وشهداء آخرين من روجافايي كردستان، هم من قاموا بالخيانة ومحاربة القضية الكردية في كافة أجزاء كردستان».

وطالب ممثل الحزب الديمقراطي الكردي السوري كافة الجهات الكردستانية ومثقفين وإعلاميين الكرد بأن يقوموا بواجباتهم الوطنية وأن يكون لديهم مواقف كردستانية ضد تصريحات قيادات حزب الديمقراطي الكردستاني العراق والقيام بنشر مفاهيم جديدة لرص صفوف الوحدة الكردستانية وحماية حقوق الكرد المشروعة».

ويقول هوشنك درويش بأن: « الاتحاد الوطني الكردستاني له تاريخ مشرف ومفعم بالروح الثورية وقد خدم قضيتنا وشعبنا ولا يزال يواصل نضاله في خدمة الشعب الكردي وله مواقف كردستانية نبيلة ونحن شاهدون على ذلك».



المحكمة الاتحادية العليا تحسم الطعونات والموازنة تدخل حيز التنفيذ

نظرت المحكمة الاتحادية العليا هذا اليوم في الدعوى المرقمة (١٥٣/اتحادية/٢٠٢٣) المقامة أمامها من المدعي (رئيس مجلس الوزراء/ إضافة لوظيفته) ضد المدعى عليه (رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته) الخاصة بالطعن بمواد من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ ((الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥)).

وأصدرت قرارها البات والملزم للسلطات كافة والمتضمن الحكم بعدم دستورية عبارة (حصراً) الواردة بالمادة (٢) أولاً / ٨ / ج٦)، وعبارة (بناءً على طلبه) الواردة في الشق الأخير من المادة (١٦/ثانياً)، والمادة (٢٠ / سادساً)، والمادة (٢٨/رابعاً / أ)، والمادة (٥٧/أولاً/ج)، والمادة (٧٠/ثانياً)، والمادة (٧٢)، من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ ((الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥)).

كما تضمن القرار الحكم برد دعوى المدعي بخصوص الطعن بدستورية المواد (٢٨/رابعاً ب) و(٦٢/رابعاً) و(٦٣/ثالثاً) و(٦٥/ثانياً) و(٧١) و(٧٥) من القانون أعلاه.

وتقرر رد بعض الطعون شكلاً المتعلقة بعدم دستورية مواد في قانون الموازنة

كما قررت المحكمة الاتحادية العليا هذا اليوم الحكم برد دعوى المدعين شكلاً في الدعاوى بالعدد (١٧٥ / اتحادية / ٢٠٢٣) و (١٧٠ / اتحادية / ٢٠٢٣) و (١٦٩ / اتحادية / ٢٠٢٣) و (١٦٥ / اتحادية / ٢٠٢٣) و (١٥٤ / اتحادية / ٢٠٢٣) و (١٦٦ / اتحادية / ٢٠٢٣) ، الخاصة بالطعن بدستورية بعض المواد من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ قانون

الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق (للسنوات المالية (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥) ، استناداً الى احكام المادة (٢٢) من النظام الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ وبدلالة المادة (١٩) منه ، ذلك ان المدعين ليسوا من الاشخاص المذكورين في المادة انفة الذكر الذين يحق لهم الطعن بدستورية قانون الموازنة وتحميلهم المصاريف والرسوم واتعاب المحاماة ، وصدرت الاحكام بالاتفاق بانه وملزمة لكافة السلطات وافهم علناً بتاريخ ٧ / ٨ / ٢٠٢٣ .

وتحسم طعن حكومة إقليم كردستان بقانون الموازنة

كما ونظرت المحكمة الاتحادية العليا هذا اليوم في الدعوى المرقمة (١٦٨/اتحادية/٢٠٢٣) المقامة أمامها من المدعي (رئيس حكومة إقليم كردستان/ إضافة لوظيفته) ضد المدعى عليه (رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته) الخاصة بالطعن بمواد من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ ((الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥)).

وأصدرت قرارها البات والملزم للسلطات كافة والمتضمن الحكم بعدم دستورية عبارة (وبموافقة رئيس مجلس الوزراء الاتحادي) الواردة في المادة (١١/اولاً) وعبارة (وفي حالة تعذر الحل لمجلس النواب إتخاذ القرار اللازم) الواردة في المادة (١٣/سابعاً) من القانون.

وقضت برد الدعوى بخصوص الطعن بدستورية المواد (٢/اولاً/٥/ب) و (١١/ثانياً) و(١٢/ثانياً/أ، ب، ج، د، هـ) و(١٣/ثامناً/ب) من القانون.

قانون الموازنة يدخل حيز التنفيذ

الى ذلك أعلنت مدير عام دائرة الوقائع العراقية في وزارة العدل حنان منذر نصيف، الاثنين، عن نشر تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ «تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣» في جريدة الوقائع.

وأكدت أن التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٣، تعد نافذة بأثر رجعي من تاريخ ١ / ١ / ٢٠٢٣. ووضحت ان وزارة العدل بذلت جهوداً استثنائية لعملية نشرها في جريدة الوقائع، وذلك من خلال إجراءات تدقيق المواد وفقاً للقانون.

هذا وقد شرع العراق أكبر موازنة بعد مناقشات واجتماعات مطولة بين القوى والاطراف السياسية والكتل النيابية، اذ تبلغ الموازنة ١٣٤ تريليونا و٥٠٠ مليار دينار، حيث ان حصة اقليم كردستان في هذه الموازنة ستكون ٢٠ ترليون دينار بنسبة (١٢/٦٧).

وكان رئيس الجمهورية، قد صادق، يوم ٢١ حزيران ٢٠٢٣ على قانون الموازنة المالية العامة الاتحادية ونشرت جريدة الوقائع العراقية التابعة لوزارة العدل الاتحادية نص القانون، يوم ٢٦/٦/٢٠٢٣.

مجلس وزراء الاقليم: ضرورة إعداد مسودة قانون النفط بما وفق الدستور



عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ٩ آب (أغسطس) ٢٠٢٣، اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني و نائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني، وتناول عدداً من الموضوعات المدرجة ضمن جدول أعماله. وفي مستهل الفقرة الأولى لجدول أعماله، استعرض مجلس الوزراء نتائج زيارة وفد حكومة إقليم كردستان إلى بغداد، المتعلقة بإعداد مسودة قانون النفط والغاز الاتحادي بشكل مشترك بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والمحافظات العراقية المنتجة للنفط والغاز، وذلك استناداً إلى المواد الدستورية ذات الصلة بقطاع النفط والغاز. وأكد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة إعداد مسودة قانون النفط والغاز على مستوى العراق الاتحادي، بما يستند إلى أحكام الدستور المتعلقة بقطاع النفط والغاز، ويجب أن تشكل هذه المواد الدستورية الركيزة الأساسية لذلك، وفق ما نص عليه الدستور بوضوح، وينبغي أن يحظى مشروع القانون بموافقة الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والمحافظات المنتجة للنفط في العراق، بما يعكس مبادئ النظام الاتحادي في البلاد، حسبما مثّبت في الدستور. وشدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة احترام الاتفاقات المبرمة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية بشأن الحقوق المكفولة دستورياً للإقليم. إلى ذلك، أكد مجلس الوزراء على أهمية وجود قانون ينظم قطاع النفط والغاز على مستوى العراق، شريطة أن يتوافق مع مبادئ تنظيم هذا القطاع ومع النظام الاتحادي للدولة العراقية، كما جاء في الدستور. وفي الفقرة الثانية من جدول أعمال الاجتماع، قدمت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية كويستان محمد مسودة مشروع (نظام صندوق رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وقصار القامة)، والذي أُعد على ضوء قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١، والذي يهدف إلى تفعيل دور الصندوق في جمع الإيرادات المتحصلة بهذا المجال، ومن ثم إعادة إنفاقها من أجل تقديم الخدمات اللازمة لذوي الإعاقة وقصار القامة من خلال توفير كل ما يحتاجون إليه من رعاية وتأهيل وتنمية اجتماعية، وكذلك دعمهم في مختلف المجالات الاقتصادية والمجتمعية والصحية والتعليمية، بموجب هذا النظام، على أن يُشكل مجلس لإدارة الصندوق يضم ممثلين عن منظمات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وقصار القامة، حيث سيتمتعون بصلاحيات متساوية مع الجهات الحكومية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الصندوق. وبعد المناقشات والتداولات، صادق مجلس الوزراء بالإجماع على النظام، ووجه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع الوزارات والمنظمات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بعد دخول هذا النظام حيز التنفيذ.

وزير العدل: استراتيجية وطنية متكاملة في مجال حقوق الانسان



أستقبل الدكتور خالد شواني، وزير العدل في الحكومة الاتحادية، يوم الاربعاء، فولكر تورك المفوض السامي لحقوق الانسان، والوفد المرافق له.

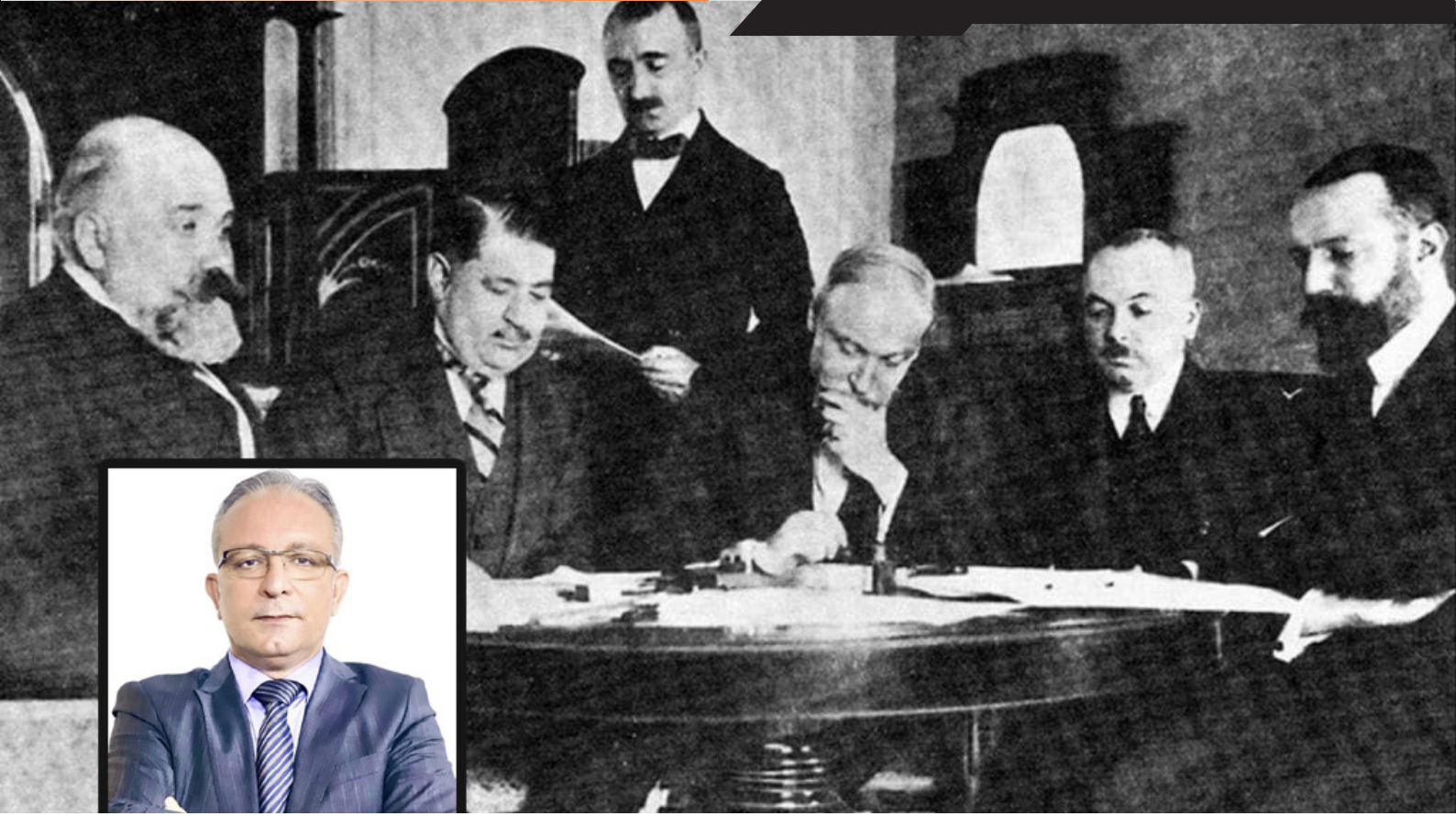
وتباحث الجانبان ملف حقوق الانسان فيما يخص التعاون المشترك حول تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال. وأشار د. شواني ان الحكومة اتخذت خطوات مهمة خلال فترة قصيرة من عملها في مجال حقوق الانسان، وان وزارة العدل أعدت استراتيجية متكاملة لتنفيذ التزامات العراق في هذا الملف على المستوى الوطني والدولي. ووضح السيد الوزير، ان الوزارة لديها برنامج وفق منهاجها الوزاري في اجراء الاصلاحات في الدوائر السجنية من خلال الأتمتة الالكترونية وانشاء شبكة أمنية وبالتنسيق المباشر مع السلطة القضائية ووزارة الداخلية، لغرض المتابعة الدائمة لأوضاع النزلاء والتأكد من تطبيق معايير حقوق الانسان وتسهيل إجراءات الافراج الشرطي لهم للذين قضوا فترة محكوميتهم.

وأكد سيادته، ان الاقسام الاصلاحية (السجون) تخلو من حالات للتعذيب، وهناك متابعة مستمرة من جانبه بهذا الشأن من خلال زيارته المفاجئة للاطلاع على احوال النزلاء ومحاسبة المقصرين، مشيراً الى انه تم أعداد مشروع قانون لمناهضة التعذيب وتم التصويت عليه من قبل مجلس الوزراء وأحالته الى مجلس النواب لإقراره. ومن جانبه ثمن المفوض السامي لحقوق الانسان الجهود المبذولة من قبل الحكومة ووزارة العدل في تطبيق معايير حقوق الانسان الدولية في كافة الدوائر العدلية وخصوصا السجون الاصلاحية، مؤكداً رغبته في التعاون مع الحكومة من اجل تعزيز الشراكة للارتقاء بملف حقوق الانسان في العراق.

استحداث قسم حقوق الانسان

من جهة اخرى أصدر الدكتور خالد شواني وزير العدل في الحكومة الاتحادية، الاثنين، أمراً وزارياً باستحداث قسم حقوق الانسان في دائرتي الإصلاح العراقية والأحداث وذلك لتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان وفق المعايير الدولية. وأكدت الوزارة في بيان صادر عنها اليوم، « أنه استناداً الى احكام المادة (٢) من قانون استحداث التشكيلات الادارية ودمجها وتعديل ارتباطها رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ وبناءً على مقتضيات مصلحة العمل تم الابعاز باستحداث قسم حقوق الأنسان والذي يمارس مهامه من خلال شعبة نشر مبادئ حقوق الانسان وشعبة المتابعة في الدائرة أعلاه ». ووضحت الوزارة ان قسم حقوق الإنسان سوف يتولى متابعة برامج الرصد والزيارات الخاصة من قبل دائرة حقوق الانسان والجهات ذات العلاقة، وكذلك متابعة اجراءات التنفيذ الفعال لقانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، بما ينسجم مع معايير حقوق الإنسان الدولية، بالإضافة الى متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وتأمين بيانات وإعداد استبيانات مفصلة بمؤشرات حقوق الإنسان وإعداد البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان وإعداد المطبوعات التي تتضمن التوعية بمبادئ حقوق الإنسان.

قضايا كردستانية



د.سربست نبي:

هاملت الكردي وجنازة لوزان الزائفة

المشهد، الذي أعده بنفسه ويغدو ضحية للسيناريو المخطط سلفاً.

هذا هو حال الحراك السياسي الكردي عموماً هذه الأيام، الذي بالغ في اهتمامه الزائف بمئوية لوزان، حتى استعار هاملت الكردي لسان نيتشه صارخاً: لوزان ماااات، مات لوزان والبشرية تشيعها الآن وتسير في جنازتها

الكردي شعب ولع بالكرنفالات السياسية الصاخبة، ولع في اختلاق المناسبات لها وإقامتها، لتدويل حضوره السياسي وإحداث ضجيج في الساحات، طالما وأنهم عاجزون عن إثبات ذلك دبلوماسياً لافتقارهم إلى دولة مستقلة تعبّر عن هويتهم سياسياً. لكن الكردي نفسه يصبح في أوقات عديدة مجرد شبح مهرّج في مقدمة

الميعاد) المدفون في تابوت (العهد الملكي) المقدس. هاملت الكردي متورط عملياً في المسرحية، التي أعدها له عمه الملك كلاوديوس، وقتل أباه ثم سطا على عرشه، بعد أن تزوج من أمه وتآمر معها في التخلص من الملك السابق والد هاملت.

تعتبر معاهدة لوزان الثانية Treaty of Lausanne ٢٤ تموز ١٩٢٣م، تمييزاً لها عن لوزان الأولى ١٩١٢ (أوتشي) التي استمرت مناقشتها ومباحثاتها على مدار ثلاثة شهور، بين تركيا (كان الوفد التركي برئاسة عصمت أونونو) ودول التحالف: بريطانيا، فرنسا الجمهورية الثالثة، إيطاليا، اليونان، ودول بلقان المستقلة حديثاً.

نجمت نتائج هذه المعاهدة وفرضت بعد أن خاض الأتراك معارك ضد قوات

التحالف بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، التي سميت بحرب الاستقلال ١٩٢٠-١٩٢٣م. حيث خلقت حرب الاستقلال هذه الشروط التفاوضية لأتاتورك وفرضت على الحلفاء إعادة النظر

في معظم بنود معاهدة سيفر، التي أثقلت كاهل تركيا بالتقسيم والوصاية. كان من أبرز نتائج هذه المعاهدة، إلغاء معاهدة سيفر ١٩٢٠م وأفضت إلى الاعتراف بحدود تركيا الراهنة واستقلالها، ورسمت حدودها رسمياً مع دول عدة مثل سوريا، العراق، اليونان، بلغاريا.

انطوت معاهدة لوزان على (١٤٣) مادة، تتعلق جلّها بمشكلات المضائق، التي تم تعديلها فيما بعد خلال معاهدة مونترال ١٩٣٦م وعلى قضايا مالية وقانونية تتصل بحقوق وحركة رعايا الدولة العثمانية. وتتوزع تلك المواد بنويماً بين (اتفاقية Convention, Agreement, Accord، إعلان declaration، ميثاق Pact، تسوية Arrangement، ملحق Index، العهدة protocol)

السؤال المركزي، الجدير بال طرح في هذه المقدمة،

إلى مثواها الأخير! واقع الحال لم يكن يسير خلف التابوت الفارغ للمعاهدة سوى الكردي نفسه، في حين انصرف جميع من شارك في ولادتها أصلاً عن الاهتمام بهذه الجنازة الزائفة، لأنهم جميعاً تواطؤ على دفنها، سرّاً وعلانية، منذ زمن طويل، بعد ولادتها بأمدٍ قصير.

لستُ هنا لأؤنب، فقد تفسخت الجثة وتحولت إلى رماد منذ زمن بعيد، ولكن لأتساءل، لماذا استيقظ هاملت الكردي متأخراً؟ مستعيراً كلمات ممدوح عدوان.

كيف نفسر هذا الاهتمام المفاجئ والصاحب لدى الكرد بهذه المعاهدة؟ لماذا وحدهم الكرد، دون غيرهم- كاليونان مثلاً، الذين لهم مصلحة أعظم في إعلان موت المعاهدة، بعد خسارتهم الكثير من الأراضي داخل العمق التركي- من يثيرون

الضجيج في الساحات بدبكاتهم وزوابع الشعارات حول لوزان، كيف نفسر هذه الصحوّة المتأخرة؟

عملياً لا تترتب على مئوية لوزان وإعلان الموت المزعوم للمعاهدة

أية نتائج سياسية أو قانونية لمصلحة الكرد أو غيرهم، والعودة إلى هذه المناسبة أبعد من غاية الاعتبار بالتاريخ وإعادة قراءته. لعل هذا الاهتمام يفسره الوعي الكردي الشقي بهامشيته والرغبة الدفينة في تجاوز تفاهة واقعه وعطالة كريدته في عالم معاصر لا يرحم. فالكردي عوضاً عن البحث الواقعي والنقدي في واقعه المأزوم يحتاج إلى أسطورة لتفسير مأساته وإلى معجزة، بالمقابل، لإيجاد طريق خلاصه من راهنه القاسي.

إنه كهاملت يتصور إنه فارس الشرق العظيم، وورث مجده، الذي بات محكوماً بالعجز والفشل نتيجة تأمر وغدر الأمم الكولونيالية عليه، التي حكمت عليه بالتجزئة والعجز والتبعية. هذا الشعور يماثل السردية، التي يغذيها خطاب (العثمانية الجديدة) بالدعوة للعودة إلى (أرض

الحراك السياسي الكردي بالغ في اهتمامه الزائف بمئوية لوزان

مفعولها الحقوقي. وهناك أمثلة كثيرة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية عمدت فيها أطراف، أو طرف، إلى الانسحاب من المعاهدات من جانب واحد وإيرادتها بعد عقدين أو أكثر من توقيعها، وربما القول ببطان مدة المعاهدات بـ ٩٩ عاماً أتى من قبيل العرف أو العادة، ليس إلا. ويشار بهذا الخصوص إلى أن البروباغاندا التركية تنحاز في العادة إلى الاستعانة بمثال معاهدة نانكينغ Treaty of Nanking، بين بريطانيا والصين، والمقارنة بينها وبين معاهدة لوزان. فقد تنازلت الصين، كما هو معلوم، عن هونغ كونغ لبريطانيا، وفي عام ١٨٩٨م حصلت بريطانيا على تسعة وتسعين عاماً أخرى ضمنت خلالها السيادة مرة أخرى على هونغ كونغ حتى تنازلت عنها عام ١٩٨٤م. بكل الأحوال، لم يمثل

أمد الاتفاقية يوماً عقبة أمام الطموحات التركية في انتهاك موادها وبنودها كلما أمكنها أن تفعل ذلك منذ مئة عام، حتى أن السياسة التركية في العراق وسوريا والبحر المتوسط، قد أطحنت منذ

زمن مبكر بعشرات المواد، التي باتت منتهية الصلاحية بعد عقد من الزمن، ولاسيما تلك المواد المتعلقة بتعهدات تركيا إزاء حقوق الأقليات الدينية والقومية داخل الأراض التركية، كما سيتضح ذلك جلياً في الأسطر التالية. لعل من أوضح النتائج السياسية لهذه المعاهدة قومياً هي مقايضة الحكم الذاتي الكردي في كردستان الشمالية مقابل تنازل تركيا عن أراض لأرمينيا، وإبطال مفاعيل جميع المواد المتعلقة بالحقوق القومية للکرد في معاهدة سيفر.

وبموجب الخارطة الجديدة للحدود السيادية للدولة التركية، التي رسمتها المعاهدة، التزمت تركيا إزاء دول التحالف وعصبة الأمم بعدد من المواد، التي تضمن تعهداتها نحو حقوق الأقليات الدينية والقومية، التي رغم

الذي يفسر الكثير من اللغط والمناقشات والاهتمام بمثوية هذه المعاهدة، هو هل هناك مادة أو بند في هذه المعاهدة أو في القانون الدولي، ينص على انتهاء نفاذ المعاهدة أو صلاحيتها بعد مئة عام؟

بداية، من رُوج ويرُوج بكثافة لمثل هذه الفكرة وغيرها، هي في الغالب وسائل الإعلام التركية ومؤيدي مشروع العثمانية الجديدة، بهدف تبرير طموح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية وبسط النفوذ التركي مجدداً على المضائق وعلى الجزر اليونانية والبحر المتوسط، الذي يسمى في الإعلام التركي بـ (الوطن الأزرق)، وبعبارة واحدة استعادة «أرض الميعاد» وفق خارطة الميثاق الملى.

إنها محض بروباغاندا أيديولوجية وإعلامية، مجرد خرافة إعلامية لتبرير فكرة المؤامرة الدولية على الإمبراطورية العثمانية، التي أدت إلى تفتيتها والقضاء على سلطة الخلافة، وبالمقابل تخفي طموحاً دفيناً

في إعادة إحياء الهيمنة التركية في ظل سلطة العدالة والتنمية على ولاية الموصل والمضائق والبحر المتوسط، والسطو على الثروات النفطية والطبيعية في هذه المناطق النفطية. ومن المفيد التنويه بأنه يتعذر العثور في جميع مواد المعاهدة، الـ (١٤٣) على مادة واحد تمنع تركيا من التنقيب عن النفط أو الثروات الطبيعية داخل الحدود الجديدة للدولة التركية وفق المعاهدة، وهذه خرافة أخرى تعزز من أسطورة المؤامرة، التي تسعى البروباغاندا التركية إلى زرعها في الرؤوس.

إن الحديث عن اتفاقيات ملزمة ومحدودة بـ ٩٩ عاماً أمر غير صحيح من وجهة نظر القانون الدولي، كما أن معاهدة لوزان لا تحتوي على أي بند، سري أو غير سري، يحدد عمر المعاهدة أو يشير إلى بطلان صلاحيتها ونفاذ

كيف نفسر هذا الاهتمام المفاجئ والصاخب لدى الکرد بهذه المعاهدة؟

بأن المواطنين الأتراك الذين ينتمون إلى أقليات غير المسلمة يتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية، التي يتمتع بها المسلمون.... إذ رغم النهج العلماني المتشدد للدولة التركية، فقد طغى التباين في المكانة والدور، بين الأقليات غير المسلمة والأكثرية المسلمة، ولم يكن هناك في أي وقت من الأوقات تمثيل سياسي عادل للأقليات غير المسلمة في مؤسسات الدولة وفي الوظائف العامة.

وتضيف المادة نفسها: وعلى الرغم من وجود اللغة الرسمية، أي التركية، يجب توفير التسهيلات الكافية للمواطنين الأتراك، الذين يتحدثون بلغات غير التركية، لاستخدام لغتهم شفويًا أمام المحاكم.

وتعزز المادة (٤١) هذا

الحق الأخير بنص صريح، لم تأبه به السياسات القومية الإنكارية، والرسمية للدولة التركية، إذ أكدت المادة على حق التعلم باللغة الأم لأبناء الأقليات غير المسلمة إلى جانب التركية في

هذه المواد وغيرها، تجاهلتها الحكومات التركية المتعاقبة باستمرار

المدارس الابتدائية.

هذه المواد وغيرها، التي تجاهلتها الحكومات التركية المتعاقبة باستمرار، كانت التزاماً على الدولة التركية بنص صريح للمادة (٤٤) التزام ذا بعد دولي وبضمانات عصبية الأمم، وفرضت المادة على الدولة التركية عدم تعديلها أو التنصل منها دون موافقة أغلبية مجلس عصبية الأمم، وفي حال وجود أي خلل أو انتهاك أجازت المادة لجميع أعضاء المجلس لفت انتباه الدولة التركية وبقية الدول بوجود المخالفة. ومع هذا لم تردع جميع هذه التعهدات والالتزامات الحكومات التركية عن انتهاكها.

*أستاذ الفلسفة السياسية في جامعة كويه

*موسوعة ايلاف

هشاشتها، لم تكتثر السياسة التركية بها يوماً، بل عمدت على الدوام إلى انتهاكها متى ما وجدت في ذلك مصلحة سياسية لها. ومنها ما تستحق الإشارة إليها بصورة عابرة. لقد أكدت المعاهدة على الحقوق اللغوية والثقافية وحق العبادة للأقليات الدينية في نطاق أراضي الدولة التركية وألزمت تركيا بعدم فرض أية قيود عليها.

تقول المادة (٢٧) من المعاهدة، لا تجوز ممارسة أية سلطة أو ولاية قضائية في المسائل السياسية أو التشريعية أو الإدارية خارج الأراضي التركية من قبل الحكومة أو السلطات التركية. وفي الواقع لم تلتزم الحكومات التركية بهذه المادة يوماً، وبخاصة على صعيد الملفات المتعلقة، بولاية الموصل وحلب، ومسألة الأقلية التركمانية في البلدين،

التي اتخذت منها تركيا على الدوام ذريعة للتدخل في مواجهة الطموح القومي للکرد.

تعهدت الدولة التركية في المادة (٣٨) بضمان الحماية الكاملة والعامة للحياة والحرية لسكان

تركيا من غير تمييز بين المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين.

ويحق لجميع سكان تركيا أن يمارسوا بحرية، سواء في الأماكن العامة أو الخاصة، أي عقيدة أو دين أو معتقد لا يتعارض احترامها مع النظام العام والأخلاق الحميدة. ومنحت المادة تلك الأقليات غير المسلمة الحرية الكاملة في التنقل والهجرة. والحق إن هذه المادة لم تشهد في أي وقت من الأوقات التزاماً بها، في الحدود الدنيا، من جانب الحكومات التركية، وبكفي أن نلقي نظرة إلى مآسي السريان والأرمن والأرزيين، العلويين، حتى ندرك مدى الاستهتار الذي مثلته السياسة التركية الداخلية إزاء حقوق تلك الأقليات.

ينسحب هذا الحكم على نتائج المادة (٣٩) التي تقول



زانا سيدي:

عن دور الحزب الديمقراطي في إبادة الإيزيديين ومساعي إنهاء المقاومة

«صحيفة Ronahi» :

للستة وتعود علاقاته مع المملكة العربية السعودية والكويت ومصر إلى زمن ملا مصطفى البرزاني، اتسعت هذه العلاقة في عهد مسعود البرزاني وشملت تركيا فيما بعد، وتحول مسعود البرزاني إلى أداة بيد تلك الدول للوقوف سياسياً ضد التيار الشيعي، فما كانت التوترات بين البرزاني من جهة والجعفري ونوري المالكي من جهة أخرى إلا حرباً بالوكالة يخوضها البرزاني.

لعبت جميع القوى والدول المذكورة أعلاه دوراً في ظهور داعش. وحضر معظمهم اجتماعاً بحضور مسؤولين أمريكيين في العاصمة الأردنية عمان، في حزيران ٢٠١٤ أعلن في الاجتماع عن داعش، وحسب الوثائق، حضر الاجتماع مسرور البرزاني رئيس الوزراء الحالي في جنوب كردستان، وسكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني

لا شك في أن تركيا تسيطر اليوم، على جنوب كردستان اقتصادياً وسياسياً وحتى ثقافياً، لكن عندما هاجم داعش مدينة هولير مطلع ٢٠١٥، وهدد مسعود البرزاني على تخوم هولير، عقب ذبح ثلاثة من مقاتلي البيشمركة، لم تبد تركيا أي موقف، بل كانت تقف وتتفرج على تلك الأحداث لأن داعش في الأساس هو صنيعها، ما الرسائل التي حاولت تركيا إظهارها للحكومة والشعب هناك، مرة أخرى وقفت حركة التحرر الكردستانية "مقاتلي الكريلا" في وجه هذا المخطط الذي استهدف كردستان، ودافعت عن مناطق مختلفة حاول داعش السيطرة عليها في جنوب كردستان.

يُعرف الحزب الديمقراطي الكردستاني بأنه مؤيد

قري سبيكس، شيخ شدير وكوجو، اعتقلوا الرجال واغتصبوا النساء، لم يكن يتوقع من داعش غير ذلك وخاصة أنه يهاجم منطقة كردية، كانت قوة متعطشة للدماء، كانت خيانة البرزاني السبب الرئيس في تلك المأساة، فروا من المنطقة في غضون ساعتين إلى دهوك. وكان القائد عبد الله أوجلان قد طالب بحماية الإيزيديين في شنكال قبل وقوع الهجوم بأعوام، حيث كان تدمير الكرد معنوياً وتصفية البعض جسدياً في شنكال له دلالات تاريخية، وعملية ممنهجة لعب فيها البرزاني وأبو بكر البغدادي رأس الحربة، لإلحاق ضربة للوجود الكردي، وكان هجوم المجموعات المرتزقة على سري كانيه قبل ذلك بعامين في ذلك الإطار، لكن في شنكال كان التنسيق على أعلى المستويات، والهدف واحد وهو احتلال منطقة الجزيرة وإلحاقها بجنوب كردستان ليتحكم البرزاني

تركيا تسيطر اليوم، على جنوب كردستان اقتصادياً وسياسياً وحتى ثقافياً

فيها.

ملحمة درويش عيدي وإعادة إحيائها في شنكال

استطاع مقاتلو "الكريل" الذين أعادوا ملحمة "درويش عيدي" إلى الأذهان، إلى جانب مقاتلي وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة من إنقاذ ما يقارب ٣٠٠ ألف إيزيدي، وفتح ممراً آمناً من جبل شنكال إلى روج آفا، وتحريرها بعد ذلك ودحر داعش وحلفائه هناك، في الوقت الذي هزم فيه داعش في معركة كوباني، ليفشل مخطط أردوغان والبرزاني وحلفائهم في احتلال روج آفا وشنكال.

لم يقاتل الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد قوات الاحتلال وأعداء الكرد منذ عام ١٩٧٥، وكان فقط معادياً

فاضل ميراني. أعلنت إيران عن مسودة ومضمون اجتماع الأردن، وبذلك أصبحت جميع الأطراف المعنية واضحة، على الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني نفى تورطه في ذلك.

كانت أهداف داعش واضحة في القضاء على الشعوب في سوريا والعراق، في مقدمتها الكرد ومشروعهم الجديد، وإضعاف تأثير حركة التحرر الكردستانية خدمةً لتركيا، والحد من النفوذ الإيراني، وما تشكيل الحشد الشعبي الذي يشكل الشيعة عمادها الرئيس، سوى أداة إيرانية لمحاربة تمدد داعش،

حيث انحاز داعش في البداية إلى جبهة النصرة "جناح القاعدة في سوريا" لتثبيت أقدامه، لكن سرعان ما أعلن استقلاليته وإعلان اسمه "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

بالتزامن مع التخطيط لهجوم داعش لاستهداف مناطق مختلفة في روج آفا وشنكال، سارعت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني لحفر الخنادق على الحدود بين روج آفا وباشور كردستان، لمنع السكان من اللجوء إلى مناطق كردستان الجنوبية في أوقات الشدة، حينها بدأت بوادر التعامل بين داعش والحزب الديمقراطي الكردستاني تطفو على السطح.

وصل داعش في ٣ آب إلى تخوم شنكال، وسبق ذلك انسحاب قوات الديمقراطي الكردستاني من المنطقة، سقطت معظم المناطق العربية السنية في العراق قبل ذلك واستسلمت لداعش، حتى أنها أصبحت جزءاً من قوة داعش وشكلت حاضنة له.

بالقرب من شنكال، ارتكب داعش مجازر بحق أهالي

جبال كردستان تحت مسميات مختلفة منذ ٢٤ من نيسان ٢٠٢١ في مناطق آفاشين وزاب ومتينا.

إن الغرض من هذه العمليات هو حصار حزب العمال الكردستاني في رقعة جغرافية ضيقة في جنوب كردستان، وقطع أوصاله، وبالتالي القضاء التام على تلك القوات خلال السنوات القليلة القادمة، ولا يمكن فهم استخدام الأسلحة الكيماوية والنووية التكتيكية بوحشية ضد الكريلا إلا في ذلك الإطار، يستخدم الناتو وأوروبا والولايات المتحدة القوة الكاملة في هذا الهجوم. من جهتها، تقوم قوات الحزب الديمقراطي

الكردستاني باستخدام المرتزقة الكرد السوريين تحت مسمى "بيشمركة روج" الذين فروا من روج آفا وتحولوا إلى مرتزقة يحاربون مقابل مبالغ مالية، في حربها ضد مقاتلي الكريلا في جبال كردستان خلال الأشهر الماضية.

على الرغم من استفزازات الديمقراطي الكردستاني وحربه ضد مقاتلي الكريلا، وتسببه

في استشهاد عددٍ من المقاتلين خلال الأشهر الماضية، توجه مراد قره يلان عضو اللجنة القيادية في حزب العمال الكردستاني بالحديث إلى الديمقراطي الكردستاني قائلاً إن "علاقات الحزب الديمقراطي الكردستاني وتعاونها الاستخباراتي مع دولة الاحتلال التركي لا يخدم الشعب الكردي وحتى لا يخدم مصلحة الحزب نفسه، حتى لو تهيأ لهم ذلك، حيث إن الوضع يزداد حساسية وخطورة على كامل الشعب الكردي، وهي مسألة وجودية؛ لأن تركيا تستهدف الوجود الكردي وتسعى للقضاء عليه، ونحن نناضل ونقاوم في وجه هذه المخططات والمؤامرات، ومن المفروض أن يقدم الحزب الديمقراطي الكردستاني المساعدة لنا وليس العكس".

للقوات الكردية، وأيضاً من أجل السلطة والمال وبمساعدة جيش الاحتلال.

منذ تسعينيات القرن الماضي، أراد الحزب الديمقراطي الكردستاني تصوير حزب العمال الكردستاني للشعب في جنوب كردستان، على أنه قوة معادية للکرد، لكن الأفعال تثبت عكس ذلك، وخاصة بعد عام ٢٠٠٠ تم الترويج أن حزب العمال الكردستاني قوة ضعيفة، ولا يمكنه الدفاع عن أي مكاسب، لذلك استمروا في ترديد هذه الكلمات "لماذا لا يذهبون لإنقاذ كردستان، لقد أنقذنا كردستان، ودعمهم يذهبون أيضاً لإنقاذ كردستان".

لكن نضال وكفاح حزب العمال الكردستاني وحرب المجموعات الناجح ضد قوى الاحتلال، أدى لإفراغ هذه الكلمات، وكشف

في الوقت نفسه حقيقة أخرى مفادها أن المقاتلين أصبحوا القوة الوحيدة للشعب مكاناً للثقة والأمل لقد عبّر الشعب عن ذلك في شوارع كركوك والسليمانية ومخمور

برفع أعلام PKK وصور القائد عبد الله أوجلان واستقبال مقاتلي الكريلا.

الديمقراطي الكردستاني رأس حربة قوى الاحتلال ضد حركة التحرر الكردستانية

بالاشتراك مع تركيا، تخوض قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني حرباً ضد مقاتلي الكريلا في جبال كردستان، بلغت ذروتها أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩.

تتجدد هذه الممارسات مرة أخرى، وتحاول قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني إشعال فتيل حرب جديدة تخدم المحتل التركي، لم تتوقف الهجمات التركية على



* د. سردار عزيز

طريق التنمية في العراق: لا مكان لكردستان؟

* مؤسسة كارنيغي للسلام

ولم يؤثر ذلك في قدرة الأشخاص على التنقل فحسب، بل فاقم أيضًا من كلفة التجارة والتبادل التجاري، ما أدى إلى عرقلة الحركة الدولية والإقليمية للسلع والخدمات. وفقًا للحكومة العراقية، سيبدأ المشروع رسميًا العام المقبل ويمتدّ على ثلاث مراحل حتى عام ٢٠٥٠. تسعى الحكومة، في الأعوام الأربعة الأولى، إلى نقل ٢٢ مليون طن من الحمولة الكبيرة سنويًا عبر السكك الحديدية. على الرغم من هذه الأهداف الطموحة، تعرّض طريق التنمية لمجموعة من الانتقادات. فقد اعتبر بعض المحللين أن هناك غلوًا في الحديث عن قدرات المشروع ونطاقه، مشيرين إلى أن تقييم الجدوى أجرته شركة إيطالية متخصصة في قطاع الطاقة ولا تملك على ما يبدو خبرة في تصميم مشاريع النقل. ولكن إحدى أبرز المشكلات التي يعاني منها المشروع

في أيار/مايو ٢٠٢٣، أطلق العراق مشروعًا جريئًا للبنية التحتية يمتد على أراضيه كافة، ويربط ميناء الفاو الكبير على الخليج العربي بتركيا من خلال شبكات السكة الحديد والطرق. من شأن طريق التنمية الذي تبلغ كلفته ١٧ مليار دولار أمريكي، أن يشكل رابطًا جديدًا بين آسيا وأوروبا. وكان المخطط موضوع النقاش الرئيس في مؤتمر عُقد ليوم واحد في بغداد، من تنظيم رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، وحضره وزراء النقل ومسؤولون من مجلس التعاون الخليجي وإيران وتركيا وسوريا والأردن.

الهدف من طريق التنمية هو إحداث تحوّل في البنية التحتية للمواصلات في العراق، بعدما تسببت عقود من النزاع في تردّي شبكات الطرق والسكك الحديدية.

وأعقب ذلك صدور قرار عن غرفة التجارة الدولية في أيار/مايو الماضي أكد أن شركة النفط الوطنية العراقية هي الكيان الوحيد الذي يؤذن له بإدارة عمليات تصدير النفط عن طريق ميناء جيهان التركي. ويزعم يرفان سعيد، وهو محاضر في الاقتصاد السياسي في جامعة كردستان، في مقابلة مع صدى، أن هذه الأحكام تكشف عن بذل الحكومة المركزية جهوداً منسقة لعزل كردستان عن العالم الخارجي.

البنية التحتية هي شأنٌ سياسي على الدوام، لا سيما حين يتعلق الأمر بمشاريع على مستوى البلاد. ولكن نظراً إلى أن الحكومة العراقية تمارس الحكم في ظل الخوف من تفكك أراضيها، يشكل إقصاء إقليم كردستان العراق عن طريق التنمية خطوة محفوفة بالمخاطر.

سيرى الكرد العراقيون في المشروع جزءاً من استراتيجية تقويض التنمية، بهدف تهميش إقليم كردستان العراق وإقصائه، الأمر

الذي لن يؤدي إلى غير تفاقم الخلاف الوطني. ووفقاً لما شدد عليه وزير النقل والمواصلات بنفسه في إقليم كردستان العراق، «لا طريق أمام التنمية [في العراق] من دون كردستان».

*الدكتور سردار عزيز مستشار سابق رفيع المستوى في البرلمان الكردي، وباحث وكاتب. تشمل مجالات اهتمامه العلاقات المدنية-العسكرية، والسياسة في منطقة الشرق الأوسط، والحكم. حائز على شهادة دكتوراه في الشؤون الحكومية من جامعة College Cork. اتبعه في @Aziz\Sardar

تتمثل في مساره المزمع. فطريق التنمية يربط البصرة ببغداد والموصل، قبل أن يكمل باتجاه الحدود التركية، متجاوزاً بالكامل إقليم كردستان العراق. وفقاً للمتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي، فرضت العوامل الطبوغرافية والاقتصادية هذا القرار. يقول العوادي إن مرور الطريق عبر إقليم كردستان العراقي سيؤدي، بسبب طبيعة المنطقة الجبلية، إلى تمديد المرحلة الأولى للمشروع سنتين إضافيتين وزيادة موازنته بمقدار ٣ مليارات دولار امريكي، ما يرفع إجمالي التكاليف إلى ٢٠ مليار دولار.

يشير الباحث التركي-العراقي محمد ألكا، في مقابلة مع «صدى»، إلى أن إقصاء إقليم كردستان العراق هو خطوة محض سياسية. ويرى ألكا، الذي كتب سابقاً عن المشروع، إن استفتاء ٢٠١٧ في إقليم كردستان العراق للانفصال عن العراق دفع بالحكومة المركزية إلى الثأر.

قبل الاستفتاء، حافظ

إقليم كردستان العراق على علاقات دولية قوية، بما في ذلك من خلال شركاته النفطية، والتحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية، والدبلوماسية الموازية القوية. سعت الحكومة المركزية في بغداد، منذ الاستفتاء، إلى كبح وصول إقليم كردستان العراق إلى العالم الخارجي وتحويله إلى مجرد كيان إداري محلي. في شباط/فبراير ٢٠٢٢، أبطلت المحكمة العليا الفيدرالية العراقية قانوناً للنفط والغاز أقرته حكومة إقليم كردستان العراق في عام ٢٠٠٧، ما حال دون تمكّن الإقليم من تصدير موارده الطبيعية. وأتاح هذا الحكم أيضاً لبغداد محاسبة إربيل على مدخلها السابق من النفط مقابل مخصصاتها في الموازنة.

إقصاء كردستان خطوة محض سياسية رغم المبررات

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



العلاقة الامريكية العراقية... من هزيمة «داعش» إلى «تحالف كامل»

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أمل مسؤولون عسكريون من الولايات المتحدة والعراق، خلال محادثات استضافتها واشنطن العاصمة، باتخاذ خطوات حاسمة لتوسيع شراكتهم، والانتقال من التركيز بالكامل تقريباً على مواجهة تنظيم «داعش» نحو ما يصفه بعض المسؤولين الامريكيين بأنه تحالف حكومي كامل.

واستقبل وزير الدفاع الامريكي لويد ج. أوستن وزير الدفاع العراقي ثابت محمد العباسي لمناقشة حوار التعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة والعراق أمس.

وبحسب البنتاغون ينظر من هذا الارتباط الثنائي بين الولايات المتحدة والعراق إلى ما هو أبعد من اتفاقية لهزيمة داعش. وينتشر الجيش الأمريكي في العراق بدعوة من الحكومة العراقية لدعم قوات الأمن العراقية التي تقاتل الجماعة الإرهابية.

وقال أوستن خلال اجتماع البنتاغون: «من خلال التحالف الدولي لهزيمة داعش ، حررنا أكثر من ٥٠ ألف كيلومتر مربع من الأراضي ، وتم تحرير أكثر من ٤/٥ مليون عراقي من طغيان داعش». «اليوم ، تواصل القوات الأمريكية وقوات التحالف تقديم المشورة والمساعدة وتمكين قوات الأمن العراقية في الحرب العراقية الرائدة ضد داعش بدعوة من حكومة العراق. والولايات المتحدة تقف إلى جانب شعب العراق وهو يبني أمنه وسيادته. وهو أمة نابضة بالحياة اقتصاديا».

وقال الوزير الأمريكي إن العلاقة تتغير مع زيادة قدرة القوات العراقية وثقتها. ولفت إلى أن «حوار التعاون الأمني المشترك يعكس نضج شراكتنا الإستراتيجية بناء على الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق في يوليو ٢٠٢١ عندما أنهت القوات الأمريكية ذات الدور القتالي مهمتها».

أبعد من هزيمة الدولة الإسلامية

*** هذا وينظر هذا الاجتماع إلى ما هو أبعد من هزيمة الدولة الإسلامية وهو ثمرة زيارة قام بها أوستن إلى بغداد في آذار / مارس. وقالت دانا سترول ، نائبة مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط ، خلال مقابلة الأسبوع الماضي: «نحن مهتمون بعلاقة دفاعية دائمة ضمن شراكة استراتيجية».

يسمي العديد من المسؤولين هذا الاتفاق على إقامة «علاقة ٣٦٠ درجة» - مما يعني أنها ستكون شراكة إستراتيجية بين الحكومة بأكملها لسنوات.

وترأس الجانب الأمريكي من المناقشة سيليست والاند ، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي. وانضم إليها مسؤولون دفاعيون آخرون ومسؤولون من وزارة الخارجية وهيئة الأركان المشتركة والقيادة المركزية الأمريكية ووكالة التعاون الأمني الدفاعي ومجلس الأمن القومي.

هيكل لشراكة دفاعية دائمة

وقال مسؤولون إن جهود هزيمة داعش ستستمر في العراق وسوريا. وبحث حوار التعاون الأمني المشترك سبل تطبيع العلاقات الثنائية بين جيوش الولايات المتحدة والعراق. وهذا يشمل التدريبات والتدريب العسكري وبرامج التبادل للضباط وضباط الصف. وقال سترول «كل هذه أشياء نسعى لبناء هيكل لشراكة دفاعية دائمة مع العراق». العلاقات العسكرية بين البلدين جيدة وتعمل بشكل جيد. قالت ألينا رومانوفسكي ، سفيرة الولايات المتحدة في العراق ، إن القادة في كلا البلدين يودون رؤية العلاقات تتوسع في مجالات أخرى - الاقتصاد ، والتعاون بشأن تغير المناخ ، دبلوماسياً وغير ذلك.

وقال السفير العراقي إن رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني «كان منفتحاً جداً على ذلك وكان مهتماً للغاية بالعمل في المجالات التي تتماشى مع رؤيته وأهدافه لتحقيق الاستقرار والسيادة والأمن للعراق». «إنها أيضاً فرصة من بعض النواحي لمواصلة دعم ... إعادة اندماج العراق وإشراكه في المنطقة».

أيديولوجيتهم لا تزال غير مقيدة

كما بحث الحوار في مهمة هزيمة داعش وحالة قوات الأمن العراقية. في حين هُزمت خلافة داعش في عام ٢٠١٩ ،

فإن أيديولوجيتهم لا تزال غير مقيدة ولا تزال تشكل تهديدًا حيث يسعون إلى إعادة بناء بعض القدرات والقدرة على شن هجمات واستعادة أو الظهور مرة أخرى كتهديد كبير للسكان في العراق وسوريا.

اللواء بالجيش مات ماكفارلين ، قائد العملية المشتركة العزم الصلب أشار إلى أن القوات العراقية تتقدم وهناك تقدم كبير. حدث انخفاض بنسبة ٦٤٪ في هجمات داعش في العراق هذا العام. وقدر الجنرال أن هناك حوالي ١٠٠٠ من أنصار داعش في العراق و ١٠٠٠ آخرين في سوريا.

وقال ماكفارلين: «نرى أيضًا شركائنا يقومون بعمليات أمنية واسعة النطاق ، مما يضغط على شبكة داعش». وقال: «[قوات العمليات الخاصة] التابعة لنا تواصل تفكيك شبكة داعش والشبكة القيادية الموجودة هناك».

بيان السكرتير الصحفي للبنتاغون ، البريغادير جنرال بات رايدر :

التقى وزير الدفاع لويد ج. أوستن الثالث بوزير الدفاع العراقي ثابت العباسي في البنتاغون في واشنطن العاصمة خلال افتتاح حوار التعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة والعراق (JSCD).

أشاد الوزير أوستن بمجلس الأمن المشترك لأهميته في تعزيز شراكة أمنية دائمة بين الولايات المتحدة والعراق. يبني JSCD على الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق في يوليو ٢٠٢١ ، والذي أعاد التأكيد على الالتزام باتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨ ، مما أدى إلى خروج القوات الأمريكية من العراق مع دور قتالي بحلول ديسمبر ٢٠٢١ ، وأدى إلى انتقال كامل للمهمة العسكرية. للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخبارية مع قوات الأمن العراقية.

وجدد الوزير أوستن التأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق وشدد على التزام الولايات المتحدة بعراق آمن ومستقر وذو سيادة. وأشاد بالتقدم الهائل الذي حققته قوات الأمن العراقية في حملة تحقيق الهزيمة الدائمة لداعش ، وأكد رأيه بأن التنظيم الإرهابي لا يزال يشكل تهديدًا. وأكد الوزير أوستن التزام الولايات المتحدة بمواصلة التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخبارية مع قوات الأمن العراقية بدعوة من الحكومة العراقية.

أعرب الوزير أوستن عن تقديره لالتزام العراق بخفض عدد مقاتلي داعش المحتجزين والنازحين في شمال شرق سوريا ، وشجع الوفد العراقي على مواصلة إعادة المواطنين العراقيين المقيمين في شمال شرق سوريا وإعادة تأهيلهم ودمجهم ، وعند الاقتضاء ، مقاضاتهم.

تصريحات وزير الدفاع الأمريكي و العراقي

وزير الدفاع لويد ج. أوستن:

الوزير عباسي ، يسعدني رؤيتك مرة أخرى ويسعدني أن أرحب بك وبوفدك في البنتاغون بينما نعقد افتتاح حوار التعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة والعراق.

في آذار / مارس ، قمت بزيارتي الأولى إلى العراق كوزير للدفاع ، وعندما التقيت أنا وأنت برئيس الوزراء السوداني ، دعوته لإرسال هذا الوفد إلى واشنطن لاتخاذ الخطوة التالية في شراكتنا الدفاعية الاستراتيجية.

يسعدني بشكل خاص أنه بعد بضعة أشهر فقط ، يمكننا الآن استضافة وفدكم هنا في البنتاغون. من خلال العمل معاً ، حققت الولايات المتحدة والعراق إنجازات مهمة في دعم سيادة العراق واستقراره الإقليمي. من خلال التحالف العالمي لهزيمة داعش ، قمنا بتحرير أكثر من ٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي وتم تحرير أكثر من ٤/٥ مليون عراقي الآن من استبداد داعش. معاً ، نعمل على إعادة المسلحين العراقيين الأصل والعائلات من سوريا ، وهو أمر حاسم للهزيمة الدائمة لداعش. واليوم ، تواصل القوات الأمريكية وقوات التحالف تقديم المشورة والمساعدة والتمكين لقوات الأمن العراقية في القتال بقيادة العراق ضد داعش ، بدعوة من حكومة العراق.

تقف الولايات المتحدة إلى جانب شعب العراق وهوييني دولته الآمنة وذات السيادة والحيوية اقتصاديًا. الآن ، نحن فخورون بإنجازاتنا لدعم قواتكم والدفاع عن الشعب العراقي ، وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لي كمحارب قديم في حرب العراق. لكننا ندرك أن مهمتنا العسكرية ستتغير مع قيام قواتكم ببناء قدراتها. لذا يعكس حوار التعاون الأمني المشترك شراكتنا الإستراتيجية الناضجة ، بالبناء على الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق في يوليو ٢٠٢١ ، عندما أنهت القوات الأمريكية ذات الدور القتالي مهمتها. ستحدد مناقشاتنا اليوم وغداً العمل المتبقي لتحقيق الهزيمة الدائمة لداعش والظروف التي ستتطور في ظلها المهمة العسكرية الأمريكية. وستتفق وفودنا أيضاً على مسار للمضي قدماً في تعزيز شراكتنا الدفاعية طويلة الأمد. مرة أخرى ، سيدي الوزير ، أهلاً بكم في البنتاغون. نحن سعداء للغاية بوجودك معنا.

وزير الدفاع ثابت محمد العباسي :

شكراً جزيلاً ، معالي وزيرة الخارجية أوستن. مرة أخرى ، في آذار (مارس) - كانت زيارتك لبغداد زيارة عظيمة. تلقينا توجيهاتنا من القائد العام رئيس الوزراء بناء على أ- دفاع مشترك وكل ما تم ذكره خلال ذلك الاجتماع. أنشأنا لجنة برئاسة أعضاء من الذين يحضرون الاجتماعات معنا اليوم. معظمهم ، هم أصدقاءك في السلاح وقد قاتلت معهم في قتالنا.

كانت التوجيهات واضحة للمضي قدماً في هذه الحوارات والحفاظ على الانتصارات التي حققناها - قواتنا الأمنية - بدعم من الولايات المتحدة وقوات التحالف.

وكجزء من هذه المجموعات ، فقد عملوا بمساعدة ودعم الجنرال ماكفارلين ورئيس الدفاع والمستشارين الثقافيين ، ومن ثم توصلنا إلى اتفاق للأشخاص الذين يمكن أن يكونوا جميعاً هنا اليوم في الولايات المتحدة. ولن أنسى السفارة - سفيرة الولايات المتحدة في بغداد ، كما أنها لعبت دوراً كبيراً في دعم ذلك. الأهم الآن هو تعزيز العلاقات والتعاون بيننا وبين الولايات المتحدة للمضي قدماً.

كما ترى الوفود الكبيرة ، حضرنا اجتماعات السلام داخل البنتاغون اليوم. نحن متشجعون ونصر على الخروج بنتائج تعود بالنفع على كلا الطرفين وكلا الطرفين. معالي الوزير ، سنواصل العمل اليوم وغداً. نحن متفائلون للغاية ، نحن واثقون جداً ، بوجود فرقنا هنا ، سوف نحقق نتائج رائعة.

ما فعلناه سابقاً ، يستحق الحفاظ عليه والعمل الجاد من أجل إبقائه على ما هو عليه وتعزيزه أيضاً.

لقد حققنا انتصارات ضد داعش معاً ، لذا علينا الحفاظ على هذا النصر والحفاظ عليه للأمام. علينا أن نعمل بجد عليها ، وسوف نحقق شيئاً من هذا العمل. وبعد ذلك نشجعنا بشدة على ألا نغادر واشنطن دون نجاح. ومرة أخرى ، شكراً جزيلاً لاستضافتنا اليوم ، منك ومن فريقك الرائع ، فريق رائع لديك هنا معك اليوم. مرة أخرى، شكراً جزيلاً لك.

شكراً لكم جميعاً.

لم يتحدد بعد شكل الوجود الأمريكي في العراق مستقبلاً

وتنشر الولايات المتحدة نحو ٢٥٠٠ جندي في العراق مكلفين بتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية أثناء ملاحتها فلول «داعش».

ويعتقد المسؤولون الأمريكيون أن الترتيب، بقيادة القوات العراقية منذ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢١، أثبت نجاحه، إذ تُظهر التقديرات أن صفوف «داعش» تقلصت إلى أقل من ألف مقاتل في العراق، ولا سيما بسبب جهود السلطات العراقية ضد قيادات التنظيم. ويوضح المسؤولون الأمريكيون أن المردود كان انخفاضاً بنسبة ٦٤ في المائة في هجمات «داعش» في العراق هذا العام.

وأوضحت نائبة مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، دانا ستروول: «أعتقد أنه من العدل أن نقول إن عقوداً في المستقبل، لن تكون القوات الأمريكية موجودة في العراق بالتشكيل الحالي الذي نحن عليه اليوم».

ومع أنه لم يتحدد بعد شكل الوجود الأمريكي في العراق مستقبلاً، فإن النجاح المستمر ضد «داعش» يمهّد الطريق لمناقشات يمكن أن تجعل علاقة واشنطن ببغداد أشبه بشراكات أمريكية أخرى في المنطقة. وأضافت ستروول: «نحن مهتمون بعلاقة دفاعية دائمة ضمن شراكة استراتيجية (...) ليس فقط علاقة عسكرية، وليس فقط علاقة دفاعية».

وتحدثت عن «شراكة استراتيجية بين الحكومة بأكملها لسنوات عديدة قادمة».

التركيز بشكل أكبر على الاقتصاد العراقي

وأوضح مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية أن ذلك يشمل التركيز بشكل أكبر على الاقتصاد العراقي، مشيرين إلى أن بعض الشركات الأمريكية مثل «سينابون» و«برغر كينغ» فتحت بالفعل متاجر في بغداد. واعتبر أحدهم أن «هذا رمز قوي للغاية وإشارة إلى أن (العراقيين) يريدون منتجات أمريكية، ويريدون أعمالاً تجارية أمريكية، حتى لو كانت امتيازات». وأضاف: «نود أن نواصل توسيع مشاركتنا في مجال الطاقة، لا سيما في مساعدة العراقيين على بناء قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في قطاع الطاقة لديهم»، مشدداً على إيجاد سبل من أجل «الحفاظ على توظيف الشباب العراقي».

فرصة لمواصلة دعم

وقالت السفارة الأمريكية في العراق ألينا رومانوفسكي، إن القادة في البلدين يودون رؤية العلاقة تتوسع في مجالات أخرى، مثل الاقتصاد، وتغيير المناخ، وعلى المستوى الدبلوماسي وغير ذلك. وقال السفير العراقي إن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني «كان منفتحاً جداً على ذلك، وكان مهتماً للغاية بالعمل في المجالات التي تتماشى

مع رؤيته وأهدافه لتحقيق الاستقرار والسيادة والأمن للعراق»، مضيفاً أن «هذه أيضاً فرصة من بعض النواحي لمواصلة دعم... إعادة اندماج العراق وإشراكه في المنطقة».

ويقول مسؤولون أمريكيون إن التقدم المحرز في مكافحة الفساد شجّع المسؤولين الأمريكيين أيضاً، مشيرين إلى التحسينات في القطاع المصرفي على وجه الخصوص، على رغم قرار واشنطن إدراج ١٤ مصرفاً عراقياً في القائمة السوداء بزعم غسل الأموال نيابة عن إيران.

التركيز الشديد على التعاون الدفاعي

ومع ذلك، يرجح أن يظل التركيز الشديد على التعاون الدفاعي نظراً للتهديد المستمر من «داعش». وقبيل المحادثات الأمريكية - العراقية، قال الميجور جنرال ماثيو ماكفرلين: «لا أزال أعتقد أن عودة ظهور (داعش) تشكل خطراً كبيراً»، موضحاً أن «أيديولوجيتهم لا تزال غير مقيدة، ولا تزال تشكل تهديداً لأنهم يسعون إلى إعادة بناء بعض القدرات، والقدرة على شن هجمات واستعادة الظهور مرة أخرى كتهديد كبير للسكان».

وبينما تمكنت القوات العراقية من الحفاظ على وتيرة ثابتة للعمليات ضد التنظيم الإرهابي، لا يزال المسؤولون العسكريون الأمريكيون يرون مناطق تحتاج إلى التعزيز، مثل استخدام الطائرات المسيّرة وطائرات المراقبة للعثور على أهداف «داعش» والقضاء عليها. وقال ماكفرلين: «نحن بالتأكيد نعمل معهم الآن لتحسين المنصات التي لديهم ودمجها في العمليات».

كما أثار تقرير للمفتش العام بوزارة الدفاع الأمريكية صدر في وقت سابق من هذا الشهر مخاوف في شأن جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، مشيراً إلى أنه «لم يجند أي عناصر جديدة منذ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٨». ويدرك المسؤولون الأمريكيون أيضاً أن هناك منافسة من دول أخرى ترغب في زيادة التعاون الأمني مع العراق، مثل الصين وروسيا وتركيا. وقالت سترو: «هذا هو السبب في أن هذا الحوار... بالغ الأهمية»، مضيفاً أن «علينا أن نعمل مع العراقيين على صورة شاملة لجلب كل تلك الموارد لتحملها، بالإضافة إلى رؤيتهم لقدراتهم».

البيان المشترك لحوار التعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة والعراق

قادت وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الدفاع العراقية افتتاح حوار التعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة والعراق في واشنطن العاصمة في الفترة من ٧ إلى ٨ أغسطس / آب ٢٠٢٣ ، وأكدتا التزامهما بالتعاون الأمني واهتمامهما المشترك بالاستقرار الإقليمي.

ناقش وفد من جمهورية العراق ، برئاسة وزير الدفاع ثابت العباسي ، ووفد أمريكي برئاسة مساعد وزير الدفاع سيلبيست والندر ، مجموعة من القضايا الدفاعية الثنائية وفقاً لاتفاقية الإطار الاستراتيجي الأمريكية العراقية لعام ٢٠٠٨. وكجزء من شراكة شاملة بزاوية ٣٦٠ درجة. التقى الوزير العباسي بوزير الدفاع الأمريكي لوبيد أوستن وممثلين أمريكيين من هيئة الأركان المشتركة ووكالة التعاون الأمني الدفاعي والقيادة المركزية الأمريكية ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي.

وضم الوفد العراقي مدير جهاز مكافحة الإرهاب ، ورئيس الدفاع ، ونائب قائد قيادة العمليات المشتركة - العراق ، وغيرهم من كبار المسؤولين .

يعكس حوار التعاون الأمني المشترك الشراكة الاستراتيجية الثنائية الناضجة ويبني على الأساس الذي أرسته المناقشات الثنائية السابقة ، بما في ذلك الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق في يوليو ٢٠٢١ ولجنة التنسيق العليا بين الولايات المتحدة والعراق في فبراير ٢٠٢٣.

رحب الوفدان الأمريكي والعراقي بالتنفيذ الكامل للحوار الاستراتيجي ، مؤكدين أنه لا توجد قوات أمريكية لها دور قتالي في العراق وأن جميع العسكريين الأمريكيين باقون في العراق بدعوة من حكومة العراق للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة ، وتبادل المعلومات الاستخبارية لدعم معركة العراق لضمان الهزيمة الدائمة لداعش. واستعرض الجانبان التحديات والفرص المشتركة للتعاون ، مع التركيز على الإنجازات الرائعة لحملة هزيمة داعش. الجهود المستمرة لمنع عودة الجماعة ، وتأكيد التعاون المشترك مع قوات الأمن العراقية بما في ذلك البيشمركة والالتزام المشترك بالاستقرار الإقليمي.

كما استعرضت الوفود الدعم التشغيلي الحاسم المقدم من خلال مهمة قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب (CJTF-OIR) لتدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخبارية مع قوات الأمن العراقية. وناقشت الوفود الحاجة الملحة لإعادة النازحين والمحتجزين الموجودين حاليًا في شمال شرق سوريا إلى بلدانهم الأصلية ودعم جهود إعادة الاندماج في المجتمعات المحلية.

تعتزم الولايات المتحدة وجمهورية العراق التشاور بشأن عملية مستقبلية ، منفصلة عن JSCD وشاملة للتحالف ، لتحديد كيفية تطور المهمة العسكرية للتحالف وفقًا لجدول زمني وفقًا للعوامل التالية: التهديد من داعش ، عمليًا والمتطلبات البيئية ، ومستويات قدرة قوى الأمن الداخلي. التزم الوفدان العراقي والأمريكي بتشكيل لجنة عسكرية عليا بين الولايات المتحدة والعراق لتقييم العملية المستقبلية الموضحة أعلاه.

كما ناقش الوفدان الجهود المبذولة لبناء القدرات المؤسسية لقوات الأمن العراقية من خلال المساعدة العسكرية الأمريكية وبرامج التعاون الأمني ، بما في ذلك التمويل العسكري الخارجي والمبيعات العسكرية الخارجية.

واستعرضت الوفود فرص توسيع الفرص التعليمية المتاحة للعسكريين العراقيين سواء من خلال برامج التدريب أو التبادل التعليمي. كما تشاور الجانبان حول فرص توسيع المشاركة العراقية في التدريبات العسكرية بقيادة القيادة المركزية الأمريكية.

ودعمًا لسيادة العراق وأمنه ، أكد البلدان مجددًا أن القوات الأمريكية موجودة في العراق بدعوة من الحكومة العراقية فقط لدعم القوات الأمنية العراقية في قتالها ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

أكدت حكومة العراق من جديد التزامها بحماية الأفراد والمستشارين الأمريكيين والتحالف الدولي والقوافل والمنشآت الدبلوماسية.

وأشارت الوفود إلى نيتها عقد حوارات تعاون أمني مشتركة لاحقة واجتماعات ذات صلة في المستقبل لمناقشة التهديد المتطور من داعش ، والمتطلبات العملية الحالية والمستقبلية ، والجهود المبذولة لتحسين قدرات قوات الأمن العراقية.

يؤكد الانتهاء الناجح لحوار التعاون الأمني الافتتاحي هذا على التزام البلدين بمواصلة التعاون العسكري الثنائي في جميع المجالات ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهزيمة الدائمة لداعش بقيادة العراق.



صدام استجدي خامنئي غداة غزو الكويت.. نعرض اتفاقا يحقق كل ما أردتموه

هكذا تنازل صدام وخسر، وكسبت إيران

إبراهيم حميدي: تكشف وثائق ورسائل سرّية، حصلت «المجلة» على نسخ منها، أن الرئيس العراقي صدام حسين بدأ الإعداد لغزو الكويت أغسطس/آب ١٩٩٠، غداة خروجه من حربته مع إيران بين ١٩٨٠ و١٩٨٨.

وأظهرت الوثائق والرسائل، أن صدام عمل على أكثر من مسار: تشكيل مجلس تعاون يضم الأردن واليمن ومصر، التحالف مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، «تخوين» الرئيس السوري حافظ الأسد ومحاربته في لبنان، تهدئة مع بعض الدول الخليجية واستضافته القمة العربية في بغداد. لكن المفاجأة، هي إرسال رسائل سرّية، حمل بعضها عرفات، إلى «المرشد» الإيراني علي خامنئي والرئيس هاشمي رفسنجاني قبل غزو الكويت وبعده، تضمنت تنازلات كبيرة لطهران، وقوله في رسالة بعثتها لرفسنجاني في منتصف أغسطس/آب: «في قرارنا هذا أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أردتموه، وما كنتم تركزون عليه».

تنشر «المجلة»، نصوص رسائل سرية متبادلة بين صدام وخامنئي ورفسنجاني:

رسائل سرّية إلى «المرشد» الإيراني

في ٢١ أبريل/نيسان ١٩٩٠ بادر صدام بإرسال رسائل سرّية إلى «المرشد» الإيراني علي خامنئي والرئيس هاشمي رفسنجاني، واستمر تبادل الرسائل إلى ما بعد الغزو في ٢ أغسطس/آب، بوسائل عدة، عبر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ومبعوثين شخصيين منهم السفير العراقي في جنيف برزان التكريتي ونظيره الإيراني سيروس ناصري.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني المحترم ،
رئيس جمهورية إيران الإسلامية ،

بعد التوكل على الله العليّ القدير ، وبغضد لإزاحة ما يعرقل فتح الطريق لملاقات أعوة مع كل المسلمين ، ومن يختار منهم الأعوة من مسلمي الجزيرة إيران ، ومن أجل فتح المجال لتفاعل جدي مع كل المؤمنين لمواجهة الأضرار الذين يربطون بالمسلمين وأمة العرب شرّاً ومن أجل إبعاد العراق وإيران عن ابتزاز وأ عيب القوى الدولية الشريرة وأذنانهم في المنطقة وانسجاماً مع روح مبادرتنا التي أعلنّا عنها في 12/8/1990 والتي نؤمنها منها تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة ، ولكي نفي لذي حجة ما يتبعه من التفاعل وإبقاء الواجس والنحسب ، ولكي تبقى أي من طاقات العراق معطلة خارج ميدان المنازلة العظيمة ، وحشدنا باتجاه الأهداف التي أجمع المسلمون والعرب الشرفاء على ألقا حق ، ولإبعاد التداخل عن الحادق ، وإبعاد الطنون والواجس ليجد طريقهم إلى علاقات طبيعية بين العراق وإيران ، وكثمرة وارتا الذي امتد بصورته المباشرة منذ رسالتنا إليكم في 21/4/1990 وحتى آخر رسالة منكم إلينا في 8/8/1990 وكحل نهائي واضح ، يبقى لذي عذر علزاً قررنا ما يلي :

1. الموافقة على مقترحكم الذي جاء في رسالتكم الجوابية المؤرخة في 8/8/1990 والتي استلمناها مثلنا في جنيف السيد برزان إبراهيم التكريتي من ممثلكم السيد سيروس ناصري ، باعتماد اتفاقية عام 1975 مترابطة مع الأسس الواردة في رسالتنا في 30/7/1990 وخاصة فيما يتعلق بتبادل الأسرى والفقرتين 6/ و7/ من قرار مجلس الأمن 598 .
2. وعلى أساس ما ورد في 1/1 من رسالتنا هذه وما ورد في رسالتنا إليكم في 30/7/1990 فإننا على استعداد لتبثت إليكم بوفد إلى طهران أو بيروت وقد منكم في بغداد لإعداد اتفاقيات والتفويض لتوقيعها على المستوى الذي يتم اتفاق عليه .
3. وكبادرة حسن نية ، فإن انسحابنا سيبدأ اعتباراً من يوم الجمعة 8/17/1990 ونسحب قواتنا التي تواجدت على طول الحدود بما يبقى على ماهو رمزي منها ، مع حرس الحدود والشرطة فحسب ، لتنفيذ الواجبات اليومية لطرفي طبيعية .

4. وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الرب بكل أعدادهم المختفيين في كل من العراق وإيران ، وأن يتم ذلك عبر الحدود البرية وعن طريق خافقين . قمر شيرين ومنافذ أخرى يتفق عليها ، وسنكون نحن المبادرين إلى هذا وسيتناشر به اعتباراً من يوم الجمعة المصادف 17/8/1990 .

أياً الأخ الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني ، في قرارنا هذا أصبح كل شيء واضحاً ، وبذلك تحقق كل ما أردقوه ، وما كنتم تركزون عليه ، ولم يبق ! ترويج الوثائق لتظل معاً من موقع إشراف بين على حياة جديدة ، يسودها التعاون في ظل مبادئ الإسلام وبمترم منا حقوق الآخر ، ونبعد المتصيين في الماء العكر عن شواطئنا ، وربما تعاوننا بما يبقى الخليج بحيرة سلام وأمان خالية من الأساطيل الأجنبية وقوى الأجنبي التي تترصص بنا الدوائر ، بالإضافة إلى مبادين اياة الأخرى .

والله أكبر ، والله أكبر ، والله أكبر

صدام حسين
رئيس جمهورية العراق

23 عرم 1411
14 آب 1990

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر على ما أتم

جناب السيد صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية المحترم ،

لقد تم استلام رسالة سيادتكم المؤرخة 23/5/1369 الموافق 14 آب 1990 إن إعلان قولكم من جديد معاهدة عام 1975 قد مهد الطريق لتنفيذ القرار وحل الخلافات في إطار القرار 598 وتبديل وقف إطلاق النار إلى سلام دائم وصامد ، ويعتبر انسحاب قواتكم من الأراضي الإيرانية المثللة دليلاً على صدقكم وجديتكم في طريق السلام مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن حسن الحظ أنه يتزامن هذا مع الموعد المقرر لإطلاق سراح الأسرى وتأمين مواصلة انسحاب قواتكم حسب الجدول الزمني المعلن واستمرار عملية إطلاق سراح أسرى الطرفين بصورة أسرع حتى تتكامل .

وكما أعلمناكم عن طريق مثلنا في جنيف ، فإننا مستعدون لقبول مثلكم في طهران آمين مع استمرار الجو الإيجابي وحسن النية الموجودة أن ننمكن من الوصول إلى سلام شامل وثابت مع الحفاظ على جميع الحقوق والحدود المشروعة للشعنين والبلدين المسلمين.

والسلام عليكم
أكبر هاشمي رفسنجاني
رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية

مؤلف: 4- آب
لغات في إطار: 1-
من الإيرانية الخليل
أ أنه يتزامن هذا

سالة
1 قد مهد
مد ، ويعتبر
هورية الإسلام
انسحاب

معة المصادف 17/8/1990

تكشف الرسائل والوثائق التي سلمها الجانب الإيراني إلى نظيره السوري وحملها خدام من الأرشيف الرسمي السوري معه إلى باريس، وحصلت «المجلة» على نصها، قساوة اللغة في البداية وصولاً إلى حجم التنازلات العراقية التي بلغت قبول جميع شروط طهران وسحب القوات العسكرية من حدود إيران بعد اجتياح الكويت.

كانت الرسالة الأولى لـ «المرشد» علي خامنئي والرئيس هاشمي رفسنجاني، في ٢١ أبريل، يقول صدام فيها: «سبق لي وأن خاطبتكم في مناسبات سابقة، أثناء الحرب، بصورة غير مباشرة عبر وسائل إعلام العراق (...) وكانت آخر مبادرة توجهنا بها إليكم بنية لا ريب فيها إلى تحقيق السلام الكامل والشامل، هي تلك التي أعلنها في الخامس من يناير/كانون الثاني ١٩٩٠ غير أننا لم نهتد معاً حتى الآن إلى ما نرجوه من سلام بين بلدينا لنغادر سوياً مآسي الحرب واحتمالات اندلاعها من جديد، وإنه لأمر مفهوم أن تحيط الظنون والهواجس والتفسيرات المتشككة».

وأضاف: «أخاطبكم هذه المرة مباشرة لأقترح عليكم في هذا الشهر المبارك الذي يصوم فيه المسلمون (...) عقد لقاء مباشر بيننا يمثلنا فيه عبدالله صاحب هذه الرسالة، السيد عزت إبراهيم (الدوري) وفريق من معاونينا، ويمثلكم فيه السيدان علي خامنئي وهاشمي رفسنجاني وفريق من معاونيكم (...) لنعمل بعون الله، على تحقيق السلام (ومنعه) الفتنة التي وقعت بين إيران والعراق بتجديد الحرب».

وزاد: «إنني لأقترح عليكم، وعلى قاعدة «خير البر عاجله» أن يتم اللقاء في ثاني أيام عيد الفطر المبارك أو في أي موعد آخر يتم الاتفاق عليه. وتسهيلاً وتحضيراً لمتطلبات اللقاء، قد ترون مثلاً نرى أن يتواجد في طهران من يمثلنا ويتواجد في بغداد من يمثلكم وأن تفتح خطوط الهاتف المباشر بين العاصمتين لتأمين الاتصالات اللازمة».

الرد جاء من رفسنجاني وليس من خامنئي

الرد جاء من رفسنجاني وليس من خامنئي في... (١ مايو ١٩٩٠)، بالعبء أنه لو أرسلت هذه الرسالة قبل ثماني سنوات، أي قبل بدء الحرب، «مكان إرسال الجندي، لما كانت إيران والعراق وربما جميع الأمة الإسلامية تواجه كل هذه الخسائر والضحايا اليوم».

وزاد: «يجب أن نؤكد وكما أعلن قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإمام الخميني العظيم قدس سره الشريف، وذلك بعد قبول القرار، حيث قال (إننا نتحدث إلى شعبنا بكل صدق وإننا في إطار القرار ٥٩٨ نفكر في سلام صامد وهذا ليس تكتيكاً بأي شكل من الأشكال) إننا في سعينا من أجل الوصول إلى سلام حقيقي وشامل لن نسمح لأي شك أن يساورنا وإن سماحة آية الله الخامنئي قائد الثورة يواصل بحزم الطريق نفسها التي رسمها إمامنا الراحل للوصول إلى سلام شامل، وعلى هذا الأساس فإننا نرحب بأي نوع من المبادرة أو الاقتراح الذي يوصل البلدين إلى السلام الشامل خاصة في الظرف الحالي الذي يحاول حماة إسرائيل الغاصبة، الاستفادة من تمزق العالم الإسلامي من أجل الحصول على امتيازات أكثر وتضعيف المسلمين وتقوية الصهاينة، إننا لا نرغب في حالة اللاحرب واللاسلم ولكننا نختار وبكل حزم طرق السلام الحقيقي والشامل الذي يحفظ مصالح الأمة الإسلامية».

ثم يذهب إلى تقديم ثلاثة طلبات، الأول أن «مواصلة احتلال قسم من أراضينا الإسلامية سيجعل حركتنا في طريق الوصول إلى صلح شامل بطيئة أو غير مثمرة، وأنتم تعلمون أننا وبعد قرارنا بإيقاف الحرب سحبنا جميع قواتنا في داخل العراق إلى حدودنا دون إبطاء».

الثاني، «قبل الإقدام على إجراء الاتصال بين رئيسي جمهوريتي البلدين لا بد من جلوس ممثل من جانبنا وممثل من جانبكم في إحدى الدول التي لها علاقات ودية». الثالث، «يجب أن يكون أسلوب الإجراءات بحيث لا يوجد أي خلل في اعتماد القرار ٥٩٨ باعتباره الإطار المناسب لحل النزاعات».

«حرب كلمات» عراقية- إيرانية.. وعرفات ساعي البريد

وتكشف الوثائق أن الذي حمل هاتين الرسالتين، هو مندوب بعث به رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى طهران مع الرسالة التالية من عرفات إلى خامنئي:

«أغتنم فرصة وصول رسولنا إليكم الأخ أبو خالد وهو يحمل رسالة خاصة من السيد الرئيس صدام حسين والتي قمت بتسليمها له، وهذه الرسالة المفاجئة والهامة هي مبادرة حسن نية من العراق إلى إيران، بل من القيادة العراقية إلى إخوانهم في القيادة الإيرانية التي أملت الظروف الخطيرة التي تمر بها الأمة الإسلامية بشكل عام والأمة العربية بشكل خاص (...) إن العالمين العربي والإسلامي بل وشعوب ودول العالم الثالث وشعب فلسطين بالخصوص لينتظر منكم المبادرة الإيجابية والبناءة أمام هذه المبادرة التي يرسلها إليكم السيد الرئيس صدام حسين وهي تأتي بناء على هذه العوامل المجتمعة وعلى أرضية المساعي الخيرة التي ننطلق منها لإنهاء هذا الوضع بين البلدين الشقيقين المسلمين لما فيه خير الشعبين الإيراني والعراقي وخير الأمة الإسلامية وخير فلسطين وشعبها المجاهد. أناشدكم بكل المحبة، وبكل الأخوة وبكل المقدسات أن نسارع بهذه الخطوة المباركة، فأفئدة المسلمين ترنو إليكم وتهفوا لنجاحها».

رسالة جوابية من صدام لخامنئي ورفسنجاني

وفي ١٩ مايو/أيار، بعث صدام رسالة جوابية لخامنئي ورفسنجاني، بدأها بالقول: «قرأت الرسالة وأعدت قراءتها أكثر من مرة، أنا وإخواني في القيادة ورغم أننا قد فهمنا من رسالتكم أنكم توافقون على اقتراحنا لعقد لقاء بيننا وبينكم على مستوى القمة لإعطاء حل حاسم ونهائي للمشاكل المعلقة بين بلدينا، والتي كانت سببا للنزاع أو نتيجة له، وإننا قد سررنا بذلك، إلا أن روح الرسالة لم تكن كما كنا نأمل، ذلك أنها قد انطوت على عبارات مبطنة في بدايتها وحيثما وجدت فرصة لذلك، وخشنة في خاتمتها». ثم يذهب ليفند نصوص الرسالة: «من ضمن ما ورد في رسالتكم من عبارات ومصطلحات، مثل (الحرب المفروضة)، و(بطء الفهم)، واختتام رسالتكم بجملة (والسلام على من اتبع الهدى) بدلا من (والسلام عليكم)، مما هو معتاد استخدامه في رسائل كهذه... والواجب يقتضي أن نجرب أسلوبا جديدا في التخاطب، هو غير أسلوب الحرب أو الزمن الذي سبقها».

ويضيف: «أما عن قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ فهو في نظرنا منذ أن قبلناه بعد صدوره في يوليو/تموز عام ١٩٨٧ خطة سلام شامل ودائم بين البلدين وفق ما يتفقان عليه مستعنيين بما ورد فيه من مبادئ وأحكام (...) عندما يتحقق السلام فإنه من تحصيل الحاصل أن يكون جيش كل بلد داخل بلده، وأن لا يكون له امتداد على أي تلة أو شبر أرض أو في مياه أي من البلدين، مما فرضته ظروف خاصة واعتبارات وقف إطلاق النار وحالة اللاحرب واللاسلم».

رفسنجاني يرد على صدام

وردا على رفسنجاني يقول صدام: «ذكرتم في رسالتكم، أنكم انسحبتم من الأراضي العراقية، وتعنون بذلك انسحابكم من حلبجة في ظروف خاصة معروفة... إلى آخر الجملة».

وتعليقنا على ذلك، أننا انسحبنا من أراضيكم التي دخلت إليها جيوشنا في ظروف معروفة في بداية النزاع المسلح عام ١٩٨٠ وتم ذلك في ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٨٢ بعد أن كنا قد أعلننا قرار الانسحاب ذاك في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في ١٠ يونيو/حزيران ١٩٨٢ والذي قلنا فيه إننا سنسحب في مدة أقصاها عشرة أيام وقد طبق فعلا، بينما انسحبت قواتكم من حلبجة في ظروف قتال خاصة، هي غير الظروف التي انسحبت فيها جيوشنا.

لذلك، فإذا كنتم تعدون انسحابكم من حلبجة الذي حصل في ظروف خاصة دليلاً على إثبات حسن النية الذي ينفي عنكم الطمع، أو الرغبة في الاحتفاظ بأراضي الغير، فإن الأدعى أن يعد انسحابنا من أراضيك عام ١٩٨٢ وانسحابنا من

بغداد في 26 رمضان 1410 هـ

باسمته تعالى
رسالة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجوابية على رسالة رئيس الجمهورية العراقية المؤرخة (26/ رمضان 1410/

بسم الله الرحمن الرحيم
١ حد لله رب العالمين وإلا لالة والسلام على محمد عبده ورسوله وعلى آله الأطياب الأطهار .

جناب السيد صدام حسين ،

لقد اطلمت على رسالتكم المؤرخة 26 رمضان 1410 وفي الحقيقة إذا كانت موضوعات هذه الرسالة قد حظيت باهتمام قبل ثمان سنوات وكان إرسال الرسالة مكان إرسال الجديدي لما كانت إيران والعراق وريما جميع الأمة الإسلامية تواجه كل هذه الحسائر والضحايا اليوم ، والكل يعلم بأن الثورة الإسلامية ومنذ البداية ودائماً وضعت قضايا تقارب الدول الإسلامية ومجد وعظمة الإسلام والمسلمين والنضال ضد الكومة الإسرائيلية العاصية وتجريح فلسطين في أول سلم أولوياتها ، وإذا كانت جميع حكومات المنطقة العربية وكما فعلت بعضها ، قد عرفت مكانة هذه الثورة المضادة لل هيبونية واستكبار وتعاونت معها لكانت الآن معادلة القدرة والقوة في الشرق الأوسط هي في نفع الإسلام ولما وجدت إسرائيل واستكبار مثل هذه الفرصة لبسط وجودها وتوسعها وأتانا بطبيعة الحال ليس لدينا مشاكل مع الأمة العربية ، ومن المؤسف أن فرصة تاريخية ذهبت خلال السنوات العشر الماضية ومن بداية الثورة الإسلامية فرضت علينا حرب مدعرة ما أردناها ، واحتلت مناطق واسعة من أراضينا في المنطقة للنضال ضد الكفر والإلاد وقد انتفع أعداء الإسلام والقوى العظمى بلديرة حبايتها أو أنها زادت من تدخلاتها ، كما أن إسرائيل استطاعت أن تربع من هذه الفرصة وتقوم بتنفيذ قسم من برامجها التوسعية العدوانية وكان من نتائجها أن أصبح عار كاتب ديفيد ومسؤومة بعض دول المنطقة من إسرائيل أمراً عادياً .
لقد قلنا مراراً إنه لو لم تبدأ الحرب وقتاً استفادة من الإمكانات المتاحة لشعب إيران والعراق من أجل الوحدة وحفظ الأخ المسلمين ، لما نجح استكبار الغري وال هيبونية على القيام بذلك .
وعلى أية حال فلا بد من أخذ العبرة من كل ما حدث واتجاه إلى أن مواصلة حالة اللا سلم واللا حرب أو اشتعال الحرب ثانية سيكون وبالاً وتدميراً أكثر للبلدين والشعبيين الإيراني والعراقي وضعفاً للأمة الإسلامية وسرواً وفرصة لكسب منازات للكفر العالمي ، وطبعاً فإن تجربة الحرب المفروضة قد أفهمتم أولئك الذين

سيادة علي خامنئي ،
سيادة هاشمي رفسنجاني ،
السلام عليكم ،

سبق لي وأن خاطبتكم في مناسبات سابقة، أثناء الحرب، بصورة غير مباشرة عبر وسائل إعلام العراق التي كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامنا لإيصال ما نريد قوله لكم، كما كنت أستمع إلى ما تقولونه عبر وسائل إعلامكم بالقابل ، وكانت آخر مبادرة توجعنا بما إليكم بنيتي . رب فيها إلى تحقيق السلام الكامل والشامل هي تلك التي أعلنها في الخامس من كانون الثاني 1990 غير أننا لم نقصد معاً حتى الآن إلى ما نرجوه من سلام بين بلدينا لتغادر سوية مآسي الحرب واحتمات اندعها من جديد وأنه لأمر مفهوماً أن تحيط الظنون والمخاوف والتشكيرات المشككة بما هو غير وما يمكن البناء عليه من آمال ، وآلان ، ومن غير إعادة لما سبق أن قلناه من وجهة نظركي تقولوا أنهم بالقابل ما لديكم من وجهة ولكي . يندفع الحوار بعداً عن مبداهة وأغراضه البناء وينجح نحو المجادلة وتبرز فيه عوامل اختلاف لتتغلب على ما نرجوه من اتفاق على تحقيق السلام الفعلي والشامل والفوري . بين العراق وإيران وحسب ، بل بين الأمة العربية وإيران ، إن شاء الله . أخاطبكم هذه المرة مباشرة لأفرض عليكم في هذا الشهر المبارك الذي يصوم فيه المسلمون وهم يتجهون إلى الفوز برضى الرحمن سبحانه وتعالى عقد لقاء مباشر بيننا يمثلنا فيه عبد الله صاحب هذه الرسالة ، السيد عزت إبراهيم وفريق من معاونينا ويتكلم في السيدان علي خامنئي وهاشمي رفسنجاني وفريق من معاونيكم ، كما أفرض أن يعقد اللقاء في مكة المكرمة قبلة المسلمين في الصلاة إلى الله والبيت العتيق الذي بناه سيدنا إبراهيم عليه السلام أو في أي مكان آخر يتم اتفاق عليه بيننا لتعمل بعون الله ، على تحقيق السلام الذي نتصوره دعونا والأمة الإسلامية جميعاً ونفوز بذلك دعاء قد تسيل مرة أخرى لأي سبب كان ، فمن بين احتمات التي يحتملها الموقف أن تسعى القوى التي كان لها يد في الفتنة التي وقعت بين إيران والعراق إلى تجديد الحرب مرة أخرى بما يعيد السلام من بلدينا .

وأنكم بد تايعون التهديدات التي تعرض إليها العراق والأمة العربية من جانب الصهيونية وبعض الدول العظمى والكبرى ، و شك أنكم تعرفون بأن الهدف الأساس من هذه التهديدات هو إبقاء يد الكيان الصهيوني طليقة لتتبعث في الأرض فسداً ، وتكون قادرة على البطش بمن يعترض سبيل الباطل وينهزه ويصده

عن رعايته وأطماعه الشريرة في المنطقة ويسعى لإزالة احتلاله لأرض فلسطين العربية والقدس الشريف العزيز على كل مسلم ، بل وعلى كل من يؤمن بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر .

إن هذه القوى الشريرة التي نأمل أن تغيب أمالها وتطيش سهاياها بعون الله . بد وأن تعمل على إعادة الصراع الدامي المسلح بين إيران من جانب والعراق والأمة العربية من جانب آخر ، ولديها ما لديها من وسائل لتحقيق ذلك ، وعند ذلك لن يخسر المسلمون جميعاً فرصة توجيه إمكاناتهم وما لديهم من قدرات لتحرير مقدساتهم في فلسطين حسب ، بل سيخسرون الكثير والكثير مما عندهم .

إننا نرى بلوغ ما يعبره العراق حقاً ، وبلوغ ما تراه إيران حقاً ، متاح لنا في اللقاء المباشر بيننا والذي يقطع الطريق على المرتزعين الساعين إلى تمكيد الرغبة في السلام، إذا ما اتجهت النيات باتجاه صدق إلى السلام وفق ما يرضاه الله لنا ونرضاه شعبنا ، ومن جانبنا فإن هذه النية متوفرة لدينا بتمام عميق ومستقر وليس فيها غير الرغبة في الحصول على حقنا الثابت المتوازن مع حقهك الثابت .

وإنني لأفرض عليكم ، وعلى قاعدة غير الخ عاجله أن يتم اللقاء في ثاني أيام عيد الفطر المبارك أو في أي موعد آخر يتم اتفاق عليه .

أما بشأن زيارتكم مكة وما يتصل بها من مستلزمات المراسم من جانب الدولة المضيفة فإننا ، وعلى أساس ما يجمعنا وإخواننا في المملكة العربية السعودية وشائج الأخوة واحترام المباديل ، مستمع على أخينا الملك فهد بن عبد العزيز ، لأن يوفر ما هو ضروري ومناسب لخل هذا الأمر ، مع العلم أننا لم نبلغه حتى الآن بمضمون رسالتنا هذه .

وتسهلاً وتحضيراً لخطبات اللقاء ، قد ترون منلما نرى أن يتواجد في طهران من يمثلنا ويتواجد في بغداد من يمثلكم وأن تفتح خطوط المداخل المباشر بين العاصمتين لتأمين تصات الملازمة .

اللهم اشهد أني قد بلغت ، والسلام عليكم

صدام حسين

بغداد في 26 رمضان 1410 هـ

الموافق 21 نيسان 1990 م

قري
هجري شمسي

يدخون بسرعة بأن المصوم العسكري سوف لن يكون قادراً على زعزعة أسس وأعمدة الثورة الإسلامية المحمّدة على إرادة الجماهير الإسلامية .
وهنا يجب أن يؤكّد كما أعلن قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإمام الخميني العظيم قدس سره الشريف وذلك بعد قبول القرار حيث قال (إننا نتحدث إلى شعبنا بكل صدق وإننا في إطار القرار 598 نفكر في سلام صامد وهذا ليس بكتيكاً بأي شكل من الأشكال) إننا في شعبنا من أجل الوصول إلى سلام حقيقي وشامل لن نسمح لأي شك أن يساورنا وإن صاحبة آية الله الخميني قائد الثورة بواصل حزم الطريق نفسها التي رجعها إيماننا الراحل للوصول إلى سلام شامل ، وعلى هذا الأساس فإننا نرحب بأي نوع من المبادرة أو اقترح الذي يوصل للبلدين إلى السلام الشامل خاصة في الطرف الثاني الذي يحاول حمة إسرائيل العاصية ، استفادة من تفرق العالم الإسلامي من أجل ول على امتيازات أكثر وتضعيف المسلمين وتقوية ال هيبانية ، إننا نرغب في حالة الحرب واللا سلم ولكننا نخار وبكل حزم طرق السلام الحقيقي والشامل الذي يحفظ الأخ الأمة الإسلامية .

وإنني أجلب انتباهكم إلى هذه الحقيقة وهي أن مواصلة احتلال قسم من أراضينا الإسلامية سيجعل حركتنا في طريق الوصول إلى صلح شامل بطيئة أو غير مثمرة ، وأنتم تعلمون أننا وبعد قرارنا بإيقاف الحرب سحينا جميع قواتنا في داخل العراق إلى حدودنا بدون إعطاء وكروا والقيين بأن هذه الوضعية بالنسبة للشعب الإيراني الذي نذر نفسه للإسلام والثورة تخلق شكاً جدياً لديه في حسن نية الطرف الآخر ، نحن مومون على أن نخطي بطة الشعب خلال مسيرتنا في طريق السلم كما في مرحلة الدفاع .

والنقطة الأخرى وهي قبل الإقدام على إجراء تال بين رئيسي جمهوريتي البلدين بد من جلوس مثل من جانبنا ومثل من جانبكم في إحدى الدول التي لها علاقات ودية مع الجانبين ليتحدثا عن الأمور التي يجب إنجازها لكي تتوفر الأرضية اللازمة والخطوات التمهيدية للقرار النهائي بدون قوات الأوان .

ومن جهة أخرى يجب أن يكون أسلوب الإجراءات بحيث يوجد أي خلل في اعتماد القرار 598 باعتباره الإطار المحاسب لل نزاعات .

إن أريد الإصلاح ما استطعت عليه توكلت وإليه أنيب ، والسلام على من أتبع الهدى .

أكبر هاشمي رفسنجاني

شوال 1410/ هجري قري
الموافق 12/2/1269 هجري شمسيوإننا في إطار
جل الوصول
بواصل حزم

إرسال للوصول إلى سلام شامل ، وعلى هذا الأساس فإننا نرحب بأي نوع من المبادرة إلى السلام الشامل خاصة في الطرف الثاني الذي يحاول حمة إسرائيل

أراضيكم بعد معارك (توكلنا على الله الرابعة) في قاطعي الجنوب والأوسط في يوليو/تموز ١٩٨٨ دليلاً إضافياً، مع الدلائل الأخرى على حسن نيتنا، وعدم رغبتنا في احتفاظ العراق بأي شبر من أرض إيران».

قناة ثانية بين طهران وبغداد عبر برزان التكريتي

ويكشف صدام عن قناة ثانية بين طهران وبغداد عبر السفير العراقي في جنيف، برزان التكريتي، ونظيره الإيراني سيروس ناصري، و«في رأينا أن تكون مهمة مندوبينا تبادل وجهات النظر حول مواقف الطرفين ليتعرف كل طرف على رأي الطرف الآخر إزاء القضايا التي تهمنا وقد يتمكن المندوبان من الاتفاق على بعض الجوانب بما يوضح لنا الصورة عند اللقاء على مستوى القمة ويسهل مهمتنا على أن يبقى ما قد لا يتفقان عليه ليحسم في اللقاء على مستوى القمة. أما عن مكان انعقاد القمة فإننا ما نزال بانتظار تحديد مقترحكم بشأنه لأننا لم نجد في جوابكم رأياً قاطعاً في المكان الذي اقترحناه وهو مكة المكرمة، وقد يكون ذلك من الأمور التي يبحثها المندوبان. أما بشأن من يحضر القمة فإننا ما نزال نرى أن اللقاء على مستوى القمة، ينبغي أن يضم مصادر القرار الأساسية في البلدين، إذا ما قبلتم فعلياً فكرة اللقاء على مستوى القمة».

صدام يتمسك بضرورة لقاء خامنئي

ويتمسك صدام بلقاء خامنئي، قائلاً: «نعيد التمسك بمقترحنا بأن يحضر لقاء القمة من جانبنا رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة، ويحضر من جانب إيران السيدان علي خامنئي، وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني».

رفسنجاني لصدام: لا تضيع الوقت بالرسائل

وفي... (١٩ مايو/أيار ١٩٩٠) رد رفسنجاني: «نظراً لاحتمال أن تكون حكومتكم جادة في طريق السلم كما ظهر من رسالتكم، فإننا نرسل لكم جواب هذه الرسالة الثانية، ولكننا نأمل أن لا تضيع الوقت من الآن فصاعداً، في تبادل الرسائل إلا في الحالات الضرورية (...) وأدعو الله أن تكون هذه آخر رسالة وأن نشهد خطوات عملية جدية في طريق السلام». و زاد: «في رسالتكم هناك شكوى لبعض عبارات ومضامين رسالتنا الجوابية، ونحن أيضاً لا نرضى في رسائل السلم أن تطرح موضوعات مؤذية أو مؤلمة، ولكن مع الأسف فإن حجر أساس هذا البناء قد تم وضعه في أول رسالة كتبتموها وهي في رأيكم من أجل إزالة ترسبات الصراع وتمهيد طريق الصداقة، ومن ضمنها في الرسالة الأولى تم الادعاء وكأن الجانب الذي يواجها هو الأمة العربية (...) وأستبعد أن تكونوا قد نسيتم أن أغلب الحكومات التقدمية والذين كانوا معكم في خندق واحد في جبهة المواجهة كانوا معنا في هذا الصراع أو على الأقل لم يكونوا منحازين». وأضاف: «الآداب المتبعة في المراسلات الرسمية لم تتم رعايتها في رسالتكم، ووجدت فيها عبارات وتعبيرات تحتوي على نقاط سلبية ومؤلمة».

كما حسم أمر عدم مشاركة خامنئي، قائلاً: «فيما يخص مستوى المسؤولين في المحادثات فمن الأفضل أن يكون الأمر الآن واضحاً بأن سماحة آية الله الخميني ولي أمر الثورة الإسلامية لن يشارك في المحادثات وطبعي أن رئيس الجمهورية وسائر المسؤولين لن يقدموا على شيء يخالف نظر القائد وإذا شارك رئيس الجمهورية في المحادثات فإنه ستكون حتماً لديه كامل الصلاحيات حيث سينفذ القرار بالتأكيد ولا مجال للقلق الذي أبدىتموه في رسالتكم».

الخلاف حول تفسير القرار ٥٩٨ وتنفيذه

ثم دخلت الرسالة في الخلاف حول تفسير القرار ٥٩٨ وتنفيذه، قائلاً: «إن السيد سيروس ناصري ممثلنا في المحادثات

مع ممثلكم وإن مهمته هي المحادثات في القضايا الجوهرية لتنفيذ القرار وتهيئة الأرضية لاستئناف العلاقات السلمية بين البلدين، طلبنا منه أن يتحاشى الاشتراك في بحث القضايا الشكلية والهامشية التي تؤدي إلى قتل الوقت وإطالة الوضع الحالي، ولا بد من أن نؤكد أن لقاء رئيسي الجمهوريتين سيكون مناسباً وصالحاً فقط في حالة أن يثق الطرفان من نتائجها الإيجابية وبعبكس ذلك فإن من الممكن أن تكون لها آثار سلبية وخسائرها أكثر من الوضع الحالي». كما رفضت إيران أن تعقد القمة في السعودية، و«انتخاب المكان المناسب للطرفين لن يمثل مشكلة بالنسبة لنا ويفضل أن تكون وجهة النظر محددة عشية البدء في المحادثات».

صدام لرفسنجاني عشية الغزو: اتفاق بأي ثمن

وفي ٣٠ يوليو/تموز، وقبل اجتياح الكويت بثلاثة أيام، أرسل صدام رسالة إلى رفسنجاني، كشفت تصميمه على الوصول إلى اتفاق مع إيران بأي ثمن، لأن قرار الحرب ضد الكويت بات في طريق التنفيذ. وكتب: «بعد استعراض دقيق لتطور العلاقات والحال بين العراق وإيران، وما يحيط بالمنطقة وما يكتنفها من أخطار، وبغية مواصلة دورنا في تقديم المبادرات التي توفر فرصاً أوسع لإنجاز السلام، فقد وجدنا أنفسنا، وطبقاً لمسؤوليتنا الوطنية والمسؤولية الإنسانية التي ترتبها على كاهلنا مبادئنا العظيمة أمام مسؤولية تقديم مبادرة جديدة، ولأن مبادرتنا هذه المرة تتناول بالمعالجة، كل القضايا الجوهرية التي تضمنتها بنود قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ مرة واحدة، وفي إطار واحد، وبصورة تفصيلية، فإننا نأمل أن يجري التعامل معها على هذا المستوى، وأن يكون التفاعل معها بمستوى من الجدية الذي لا يضيع على شعبنا فرصة حق العيش في ظروف سلام متفق عليه».

وعلى أساس كل هذا أبادر بما يلي :

- * أعاد طرح فكرة إجراء لقاء سريع بين رئيسي البلدين، في مكان يتم الاتفاق عليه للاتفاق على السلام الشامل والدائم .
- * أن يتناول البحث والاتفاق كل الموضوعات المعلقة، وأن طرح أي موضوع جديد بعد التوصل إلى الاتفاق الشامل من جانب أي طرف دون موافقة الطرف الآخر أمر مرفوض ويعتبر بمثابة تنصل من الاتفاق، وأن العناوين الفرعية لما يتفق عليه يجب أن تستخرج من بنود القرار ٥٩٨ وأن يتم الاتفاق على أساس الفهم والتأكيد على أن هدف القرار ٥٩٨ الأساس هو تحقيق السلام الشامل والدائم وعن طريق الحوار وليس أي شيء آخر، وأن تكون عناصر الاتفاق كلا لا يتجزأ، وبصيغة صفقة متكاملة ومترابطة، وأن يكون الإخلال بأي بند من بنودها إخلالاً بكل بنودها.
- * لا يهم من أين يبدأ الحوار والاتفاق على الموضوعات، إلا أن الاتفاق على أي مفرد، أو عدد من مفردات موضوعات البحث، يبقى معلقاً على الاتفاق على البنود الأخرى. لأي من طرفي الحوار الحق في الرد على أي إعلان منفرد يصدر من قبل الطرف الآخر بما يراه مناسباً، بما في ذلك حق نفي الاتفاق الجزئي على أي من موضوعات الحوار المتفق عليه.
- * أن يتم الانسحاب خلال مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ المصادقة النهائية على الاتفاق الشامل الذي نتوصل إليه، وكلما كان الزمن أقصر كان ذلك أفضل، وأن يجري الاتفاق على ترابط لا انفصام فيه، بين كل خطوة بخطوة طرفاً النزاع، فيما يترتب عليه من التزام طبق الاتفاق مع الخطوة المناسبة في الالتزام المقابل، أو ما يوازيه من الطرف الآخر.
- * أنما ما زلنا نعد موضوع الأسرى محكوماً باتفاقيات جنيف، ولذلك نفترض أن إطلاق سراحهم كان يجب أن يتم على أساس بنود هذه الاتفاقية، وقد مضت سنتان على الزمن اللازم لإطلاق سراحهم طبقاً لهذه الاتفاقية، وهو الزمن الممتد بين توقف إطلاق النار والوقت الحاضر، ومع هذا ولكي نسهل عملية السلام، فلا نمانع ووفقاً للأسس والمفاهيم المشار إليها أعلاه، من الاتفاق على جدول إطلاق سراح الأسرى وفق الفترة المحددة في الفقرة ٤/٤ شهرين اعتباراً من تاريخ المصادقة النهائية على الاتفاق كأقصى مدة وكلما اتفق على ما هو أقل زمناً كان ذلك أفضل.

أن يجري الحوار فيما يتعلق بشط العرب على أساس العناوين الثلاثة الآتية :

أ. السيادة الكاملة عليه للعراق، كما هو حقه التاريخي المشروع .

ب. السيادة للعراق على شط العرب مع تطبيق مفهوم خط التالوك في حقوق الملاحة بين العراق وإيران بما في ذلك حق الملاحة والصيد والمشاركة في إدارة الملاحة فيه وتقاسم الأرباح منها .

ج. إحالة موضوع شط العرب للتحكيم، وفق صيغة يتفق عليها الطرفان مع الالتزام المسبق بالقبول بما يسفر عنه التحكيم. وحتى تبت جهة التحكيم بالأمر، يباشر بتنظيف شط العرب وفق صيغة يتفق عليها الطرفان ليكون صالحا للملاحة والاستعمال ويكون الاتفاق على أساس افتراض أن الطرفين، سيختاران أيًا من العناوين الثلاثة أعلاه باعتبار أن العنوان الأول يمثل حق العراق، ومفترضين أن العنوانين الآخرين يمثلان رغبة إيران.

*الاتفاق على إسقاط الفقرة السادسة من القرار ٥٩٨ عن البحث وإهمالها نهائيا لأنها لا تنطوي على فائدة السلام، بل تعرقه، وقد تدفع نتائجها إلى البغضاء والحقد والثأر في المستقبل، فيما يفترض السلام طريقا آخر للشعبين الإيراني والعراقي، ومطلوب في هذا الشأن إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة رسميا وخطيا بالاتفاق الذي نتوصل إليه.

* أن لا يباشر بأي خطوة من الخطوات المشار إليها والتي تتضمنها اتفاقية السلام التي نتوصل إليها بين العراق وإيران، قبل استكمال كل الإجراءات التشريعية للمصادقة عليها، طبعاً للوضع الدستوري في البلدين بما يجعلها نهائية من الناحية القانونية والدستورية ولا رجوع عنها بأي شكل من الأشكال كلاً أو جزءاً ويجعل بنودها نافذة، وعلى أن يتم إيداع وثائق المصادقة على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وفي توقيت واحد يتفق عليه الطرفان .

* أن تكون اتفاقية السلام الجديدة بين العراق وإيران، متضمنة لكل ما يتفق عليه، ولا مانع، وتسهيلاً لتحقيق السرعة لإنجاز اتفاقية السلام، من أن تتضمن الاتفاقية - إلى جانب الموضوعات الجديدة، وموضوعات الحدود البرية والحقوق الأخرى ووفقاً لما يتفق عليه - بعض ما ورد في الاتفاقيات السابقة التي تضمنها تاريخ العلاقة بين البلدين، وما تم الاتفاق عليه سابقاً من غير إخلال بالبنود الواردة في رسالتنا هذه.

* أن تتضمن الاتفاقيات مبادئ واضحة حول إقامة علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام كل بلد لما يختاره البلد الآخر من نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وكذلك الإقرار الذي لا لبس فيه بحقوق الملاحة بكل أشكالها في المياه الدولية في الخليج ومضيق هرمز.

* قد يكون مناسباً أن تضمن حسن تطبيق الاتفاقية جهة دولية يتفق عليها مجلس الأمن.

* رغم أننا نعرف أن الوضع الدولي لا يسمح لنا ببناء آمال كبيرة على مساعدات تقدم إلينا لإعادة الإعمار فإننا نرى أن تقسم المساعدات الدولية التي تقدم وفق الفقرة ١٧/ مناصفة بين العراق وإيران.

* ومن أجل تسهيل الاتصالات بيننا، وفي ضوء التطور الإيجابي في علاقاتنا، فإننا نرى أن نعيد فتح سفارتينا في طهران وبغداد، خاصة وأنهما بقيتا في ظروف الحرب ولم تغلقا إلا في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٨٧.

* هذا أيها السيد الرئيس ما بدا لنا، أنه يحقق السلام الدائم والشامل بين العراق وإيران وهو مقترح متكامل، عناصره مترابطة وغير قابلة للتجزئة، وهو ما عاونتنا تجربتنا على تلمسه بما في ذلك ما أوجت به أو ما تضمنته المحادثات بين ممثلينا في جنيف، السيدين ناصري وبرزان .

* وفي هذا يكون كل شيء قد أصبح واضحاً بما لا يدع مجالاً لأي تفسير غير هذا وما ننشده من السلام الحقيقي الشامل والسريع.

* من أجل تسهيل الاتصالات بيننا، وفي ضوء التطور الإيجابي في علاقاتنا، فإننا نرى أن نعيد فتح سفارتينا في طهران وبغداد، خاصة وأنهما بقيتا في ظروف الحرب ولم تغلقا إلا في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٨٧.

يجب التقيد بالاتفاقيات الثنائية المعترف بها دوليا

بالفعل رد رفسنجاني برسالة سريعة تضمنت أجوبة على كل النقاط في رسالة صدام، قائلا: «النقطة التي أكدتم عليها في رسالتكم حول الإسراع في الحركة باتجاه السلام نقبلها تماما ولكن هذا لا يعني أن تكون السرعة والتقدم في طرح الاقتراحات الشكلية ورفع مستوى المحادثات دون أن يحصل تقدم في محتواها، بل يجب التقيد بالاتفاقيات الثنائية المعترف بها دوليا ولا نطالب بأكثر من حقوقنا المشروعة، لأنه لا يمكن التصور بأن يحصل في المحادثات ما لم يتحقق خلال حرب دامت ثماني سنوات».

بعد الغزو

بعد اجتياح الكويت، بعث صدام رسالة جديدة في ٣ أغسطس/آب، تطرقت إلى البيانات الرسمية الإيرانية والتحركات العسكرية تعليقا على الغزو، ثم استعرض مبادراته سواء برسائله أو بلقاءات سفيرى البلدين في جنيف. وقال: «تضمنت رسالتي في ٣٠ يوليو/تموز، معالجات محددة ومقترحات عملية وليس كلاما عاما عن كل بند تضمنه القرار ٥٩٨ الذي أكد العراق وأكدت إيران الالتزام به، ونحن ما زلنا بانتظار موافقتكم على تحديد يوم تستقبلون فيه مبعوثينا اللذين سميناهما لكم، وهما (وزير الخارجية وممثلنا الدائم في جنيف) والذي بعد إجراء المحادثات معكم ومع من تنسبهم سنكون أمام مرحلة حاسمة للسلام بين العراق وإيران».

وأضاف: «إنكم لا شك، أو هذا ما أظنه على الأقل، تعرفون دوافع التصريحات التي تطلق من صباح يوم أمس الخميس ٢ أغسطس/آب، سواء من داخل المنطقة أو من خارجها، وقد كان لكم تقييمكم لأطرافها، وكان لنا تقييمنا لأطرافها وكلنا يعرف دوافعهم، ولكنكم تعرفون بأنهم جميعا قادرون على إصلاح مواقفهم بوسائلهم الخاصة وبإمكاناتهم المعروفة عندما يكتشفون أن تصريحاتهم لن تقدم ولن تؤخر أمام إرادة شعب العراق العظيم الذي صمم على إحقاق الحق ومعالجة الغبن والغدر والتآمر».

صدام لرفسنجاني:

إن من يقطع العلاقات الاقتصادية سيعالج الأمر عندما يـعيد معنا، أما العراق وإيران إذا ما انزاح موقف أي منهما عن موضعه الصحيح فإنه سيفوت فرصة تاريخية على شعبه في الفوز بالسلام إلى جانب تثبيت حقوقه المشروعة، وإن الخسارة ستكون كبيرة إذا ما اهتز مسار ما أنجزناه.

وزاد: «إن من يصدر السلاح إلينا ويصرح بوقف تصديره سـيصلح الأمر عندما يعيد تصديره إلينا، وإن من يوقف أو يقطع العلاقات الاقتصادية سـيعالج الأمر عندما يـعيد معنا، أما العراق وإيران إذا ما انزاح موقف أي منهما عن موضعه الصحيح فإنه سيفوت فرصة تاريخية على شعبه في الفوز بالسلام إلى جانب تثبيت حقوقه المشروعة، وإن الخسارة ستكون كبيرة إذا ما اهتز مسار ما أنجزناه من شوط في حوارنا على هذا الطريق الذي كوّن بداية ثقة بخطوات بعضنا، وهذا ما لا نتمناه لكم مثلما لا نتمناه لأنفسنا، وعلى أي حال، فإذا كان الذي نعرفه وهو المعلن من أهدافكم في المفاوضات هو كل أهدافكم، فيما نؤكد لكم أن المعلن منا هو كل أهدافنا بالتأكيد، فعلينا أن نـسرع بعقد اللقاء وعليكم أن تـسـرعوا بتحديد يوم لاستقبال المبعوثين، وعن هذا الطريق فقط تتحقق الأهداف المشروعة ويتحقق السلام الذي هو غاية نبيلة للشعبي البلدين، والله أكبر».

رسالة استجدائية إلى رفسنجاني واعتماد اتفاقية عام ١٩٧٥

في ١٤ أغسطس/آب، بعث صدام رسالة استجدائية إلى رفسنجاني ردا على واحدة وصلت في ٨ أغسطس/آب، ثم «مبادرة» قدّمها في ١٢ أغسطس/آب بهدف «تحقيق السلام الشامل... وكي لا نبقي لذي حجة ما يمنعه من التفاعل وإبقاء

الهواجس والتحسب، ولكي لا تبقى أي من طاقات العراق معطلة خارج ميدان المنازلة العظيمة، وحشدها باتجاه الأهداف التي أجمع المسلمون والعرب الشرفاء على أنها حق، ولإبعاد التداخل عن الخنادق، وإبعاد الظنون والهواجس ليجد الخيرون طريقهم إلى علاقات طبيعية بين العراق وإيران، وكثمرة لحوارنا الذي امتد بصورته المباشرة منذ رسالتنا، قررنا الموافقة على مقترحكم الذي جاء في رسالتكم الجوابية المؤرخة في ٨ أغسطس التي استلمها ممثلنا في جنيف السيد برزان إبراهيم التكريتي من ممثلكم السيد سايروس ناصري، باعتماد اتفاقية عام ١٩٧٥ مترابطة مع الأسس الواردة في رسالتنا في ١٩٩٠/٧/٣٠ وخاصة فيما يتعلق بتبادل الأسرى والفقرتين ١٦/ و ١٧/ من قرار مجلس الأمن الدولي ٥٩٨.

كما أبدى الاستعداد لإرسال وفد إلى طهران أو استقبال وفد في بغداد لـ «إعداد الاتفاقيات والتهيؤ لتوقيعها على المستوى الذي يتم الاتفاق عليه... وكبادرة حسن نية، فإن انسحابنا سيبدأ اعتباراً من يوم الجمعة ١٧ أغسطس/آب، وسنسحب قواتنا التي تواجهكم على طول الحدود بما يبقى ما هو رمزي منها، مع حرس الحدود والشرطة فحسب، لتنفيذ الواجبات اليومية لظروف طبيعية، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب بكل أعدادهم المحتجزين في كل من العراق وإيران، وأن يتم ذلك عبر الحدود البرية وعن طريق خانقين- قمر شيرين ومنافذ أخرى يتفق عليها، وسنكون نحن المبادرين إلى هذا وسنباشر به اعتباراً من يوم الجمعة المصادف ١٧ أغسطس».

صدام لرفسنجاني: أيها الأخ الرئيس... في قرارنا هذا أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أردتموه، وما كنتم تركزون عليه، ولم يبق إلا ترويج الوثائق لنطل معا من موقع إشراف يبين على حياة جديدة، يسودها التعاون في ظل مبادئ الإسلام ويحترم كل منا حقوق الآخر

صدام: أيها الأخ الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني

ويختتم صدام: «أيها الأخ الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني، في قرارنا هذا أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أردتموه، وما كنتم تركزون عليه، ولم يبق إلا ترويج الوثائق لنطل معا من موقع إشراف يبين على حياة جديدة، يسودها التعاون في ظل مبادئ الإسلام ويحترم كل منا حقوق الآخر، ونبعد المتصيدين في الماء العكر عن شواطئنا، وربما تعاوننا بما يبقي الخليج بحيرة سلام وأمان خالية من الأساطيل الأجنبية وقوى الأجنبي التي تتربص بنا الدوائر، بالإضافة إلى مبادئ الحياة الأخرى».

رفسنجاني يثمن تأكيد قبول صدام من جديد معاهدة الجزائر ١٩٧٥

المفاجأة كانت في رد رفسنجاني: «جناب السيد صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية المحترم، لقد تم استلام رسالة سيادتكم المؤرخة في... (١٤ أغسطس ١٩٩٠) بأن إعلان قبولكم من جديد معاهدة عام ١٩٧٥ قد مهد الطريق لتنفيذ القرار وحل الخلافات في إطار القرار ٥٩٨ وتبديل وقف إطلاق النار إلى سلام دائم وصامد، ويعتبر انسحاب قواتكم من الأراضي الإيرانية المحتلة دليلاً على صدقكم وجديتكم في طريق السلام مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن حسن الحظ أن هذا يتزامن مع الموعد المقرر لإطلاق سراح الأسرى ونأمل مواصلة انسحاب قواتكم حسب الجدول الزمني المعلن واستمرار عملية إطلاق سراح أسرى الطرفين بصورة أسرع حتى تتكامل. وكما أعلمناكم عن طريق ممثلنا في جنيف، فإننا مستعدون لقبول ممثلكم في طهران آملين مع استمرار الجو الإيجابي وحسن النية الموجودة أن نتمكن من الوصول إلى سلام شامل وثابت مع الحفاظ على جميع الحقوق والحدود المشروعة للشعبين والبلدين المسلمين. والسلام عليكم، أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

هكذا تنازل صدام وخسر، وكسبت إيران.



انتخابات العراق المحلية.. مطلب «إقليم» للبصرة يعود للواجهة

في حديثه لموقع قناة «الحرية»، قال كريم الشواك، عضو مجلس محافظة البصرة سابقا وأحد المؤسسين لتجمع الفيحاء، إن كيانهم الجديد «يجمع أنصار الفدرالية في جميع محافظات العراق».

وعقب عدم الاستجابة للمطالبة الشعبية (الاستفتاءات) والرسمية (قرارات مجلس المحافظة، فإن الإقليم «غير من تكتيكاته وتعاطيه مع الأوضاع القائمة ومن هنا أدركت الجماهير أنها بحاجة إلى مظلة سياسية»، حسبما يقول شواك.

ويقول شواك، «من هنا كانت الولادة الميمونة لتجمع الفيحاء الفدرالي ليكون غطاء ومرجعية سياسية للجماهير لإدارة متطلبات إقامة إقليم البصرة والتعاطي

أحمد جعفر: مع قرب إجراء الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات العراقية، تعود مجددا قضية مطالبات البصرة - جنوب البلاد - بالحكم الذاتي إلى الواجهة.

وبعد رفض المطالب المتكررة للبصرة بحكم ذاتي على غرار إقليم كردستان شمال العراق على مدى السنوات الماضية، بدأ سياسيون في المحافظة الجنوبية الغنية بالنفط باستخدام ما وصفوه بأنه «تكتيكات» جديدة لتحقيق «رغبة السكان» كما يقولون.

وأسس سياسيون حزبا جديدا باسم «تجمع الفيحاء الفيدرالي» بهدف تبني نظام فدرالي في العراق يقوم على الحكم الذاتي لأقاليم متعددة انطلاقا من البصرة.

مجالس المحافظات يوم ١٨ ديسمبر المقبل بعد ١٠ سنوات على إجرائها آخر مرة.

وتشمل هذه الانتخابات ١٥ محافظة من أصل ١٨، حيث هناك ثلاث محافظات ضمن إقليم كردستان المتمتع بحكم ذاتي غير مشمولة بالانتخابات. وستكون هذه أول انتخابات مجالس محافظات محلية تجري في العراق منذ أبريل ٢٠١٣ التي تصدرت خلالها القوائم التابعة لرئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، النتائج.

وقبل ذلك أجريت انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠٠٩ فقط. وكان مقررا إجراؤها في العام ٢٠١٨، تزامنا مع الانتخابات البرلمانية حينها، لكن أرجئت أكثر من مرة.

ويدرك القائمون على «تجمع الفيحاء الفدرالي» أنهم «يعملون في ساحة معقدة سياسيا ومكبلة بقيود وسلاسل من

التشريعات والقوانين»، وفقا لشواك الذي دلل على قانون الانتخابات الأخير لمجلس النواب القائم على نظام «سنت ليغو».

وهذا القانون الذي أعيد تطبيقه في انتخابات مجلس النواب العراقي خلال مارس الماضي، أحدث جدلا كبيرا، حيث يجعل من كل محافظة دائرة انتخابية واحدة أي ١٨ دائرة، ملغيا بذلك الـ ٨٣ دائرة التي اعتمدت في الانتخابات الأخيرة عقب احتجاجات ٢٠١٩.

ويعتقد الشمري أن «هكذا أيديولوجية كحزب»، في إشارة إلى تجمع الفيحاء الفدرالي، «سبق وأن طرحت خلال السنوات الماضية، مما حفز إلى حد ما، المحافظات الأخرى للمطالبة بإقليم.

مع الأوضاع المتقلبة في العراق عموما وفي البصرة خصوصا».

«ورقة انتخابية»

يمنح الدستور العراقي الذي أقر عام ٢٠٠٥ عقب عامين على سقوط نظام، صدام حسين، الحق للمحافظة الواحدة أو عدة محافظات مجتمعة بتشكيل إقليم ذاتي الحكم في البلاد.

لكن تجمع الفيحاء ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك للمطالبة بنظام فدرالي على مستوى البلاد في خطوة من شأنها أن تتسبب بجدل كبير في بلد يقوم على نظام المحاصصة الطائفية.

وفي هذا الإطار، يرى رئيس مركز التفكير السياسي في العراق، إحسان الشمري، أن «عودة المطالبات بإقليم البصرة مع كل انتخابات يعطي مؤشرا على أنها (قضية) تستخدم كورقة

انتخابية من قبل بعض الأحزاب السياسية».

وقال الشمري في حديثه لموقع «الحر» إن قضية الإقليم «تستخدم لمحاولة كسب الشارع في البصرة من جانب، ومن جانب آخر تعمل للضغط على الحكومة الاتحادية بغرض تقديم مزيد من التنازلات».

في المقابل، يقول شواك: «لم تكن الانتخابات بالنسبة لتجمعنا غاية وهدفا، بل كانت وسيلة لتلبية مطالبات جماهيرنا من أجل تحقيق الفدرالية للمحافظات غير المنتظمة في إقليم شأنها شأن الأقاليم الأخرى في العراق المعلن منها وغير المعلن»، حسب تعبيره.

وقررت السلطات العراقية إقامة موعد انتخابات

أسس سياسيون حزبا جديدا باسم تجمع الفيحاء الفيدرالي

في الدستور الذي كتبه قادة البلد بأيديهم ثم تخلوا عنه»، على حد تعبيره.

وقال السياسي العراقي إن هذه المطالبات جاءت «بعد فشل إدارة البلاد لمدة ٢٠ سنة وتبديد وضياح ما يقارب ٢ تريليون دولار كموازنات ... دون أن يلمس المواطن منها خدمة تليق به».

وتابع: «الشعب العراقي متعدد الأديان والمذاهب والقوميات والأعراق؛ لذلك لا يصلح لإدارته سوى النظام الفدرالي»، مردفاً: «يرى تجمعنا ضرورة تطبيق النظام الفدرالي لما فيه من خصائص ومزايا جيدة وتوزيع للمسؤوليات وهو آخر نسخة محدثة من الأنظمة السياسية في العالم».

من جانبه، أقر الشمري أن فشل الحكومات الاتحادية المتعاقبة في تقديم خدمات عامة عالية المستوى يدفع باتجاه طرح مثل أفكار الإقليم باستمرار.

وقال إن الرأي السائد بأن البصرة هي الأغنى ولا تحصل على الخدمات العامة المناسبة «يقارب الحقيقة ولا يجانبها على اعتبار أنها تزود الحكومة الاتحادية بـ ٧٥ بالمئة من بيع النفط علاوة على أنها واجهة بحرية واقتصادية».

ومع ذلك، فإن نقص وتردي الخدمات العامة، بحسب الشمري، يأتي جراء «السياسات الخاطئة من الحكومات (الاتحادية) وهذا جزء من الشعارات التي تطرحها الأحزاب السياسية» التي تروج لنفسها مع كل انتخابات.

*الحرّة

ودلل على مطالبة محافظة الأنبار غربي العراق بإقليم يتمتع بالحكم الذاتي، لكن الشمري يرى أن مثل هذه الدعوات تبقى في إطار «الطرح السياسي أكثر من كونها واقعية» رغم أنه الدستور ينص عليه.

وأضاف أن «المشكلة تكمن في أن هناك إيمانا واعتقاداً عميقاً جداً من أن الذهاب نحو الفدرالية سيؤدي في النهاية إلى تقسيم العراق إلى ٣ أقاليم، وهذا قد يؤدي إلى دخول مرحلة ... المواجهة بين الأقاليم الثلاثة».

وقال الشمري، وهو أستاذ التفكير السياسي بجامعة بغداد أيضاً، إن التجربة بين بغداد وأربيل عاصمة إقليم كردستان العراق

«ليست بالمستوى الذي يمكن من خلاله صياغة نموذج فدرالي وفق أسس صحيحة». ولطالما بررت البصرة تاريخياً مطالباتها بالإقليم المتمتع بالحكم

الذاتي على اعتبار أنها أغنى محافظات البلاد، لكنها تعاني من سوء الخدمات العامة، في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة فيها.

وبحسب فرانس برس، فإن البصرة تنتج نحو ٧٠ بالمئة من الخام العراقي مما يشكل غالبية ميزانية العراق الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، كما أنها المحافظة الوحيدة المطلة على البحر.

المحافظة الأغنى

لكن الحزب الجديد الذي شارك بتأسيسه شواك، لا يتخذ من البصرة نقطة انطلاق «لتطبيق الفدرالية (في العراق) وليس حكماً ذاتياً (للبصرة فقط) وهو أمر ورد

رؤى و قضايا عالمية



جينيفر كافانا فريدريك ويربي :

الشرق الأوسط المتعدد التحالفات

«مجلة» فورين أفيبرز الأمريكية

في إبرام الاتفاق الذي أحيا العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، قرينة على تراجع النفوذ الأمريكي، فإن إجراءات واشنطن منذ ذلك الحين ترسم صورة مختلفة. على مدى الأشهر القليلة الماضية، نشرت الولايات المتحدة عناصر عسكرية إضافية في المنطقة، وزادت الدوريات والتدريبات المشتركة حول مضيق هرمز.

في الوقت الذي أعلن فيه عن الاتفاق الذي توسطت فيه الصين بين إيران والسعودية، في مارس (آذار) ٢٠٢٣، حمل الإعلان على نطاق واسع، علامة على دخول بكين ساحة سياسات القوة في الشرق الأوسط. وعلى رغم نفي إدارة بايدن كون الوساطة الصينية

في الوقت نفسه ينبغي ألا تصر واشنطن على استراتيجيتها البالية والمتقادمة التي تشدد على الأمن، وتبذل أقصى جهدها في سبيل إنشاء تكتلات دفاعية موالية للولايات المتحدة وتضطلع بدور قوة تتصدى للتجاوزات الصينية.

وحرى بالولايات المتحدة، على خلاف هذه السياسة، أن تشمل أدواتها السياسية واستثماراتها في المنطقة المجالات التي تتفوق فيها، مثل تطوير رأس المال البشري والتعليم، والتكنولوجيا الخضراء، والمنصات الرقمية.

ويتعين عليها أن تدعم تنوعاً في الاتفاقات مع الشركاء العرب، والقوى المتوسطة الصاعدة مثل البرازيل والهند واليابان، يؤدي إلى تكثير الجهات الفاعلة [أصحاب المصالح] في المنطقة، وجذب استثمارات جديدة، وتنشيط مشاركة الولايات المتحدة في التجارة، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، وقضايا

الطريقة التي ينبغي أن تتكيف فيها امريكا مع النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة

أخرى.

تعدد التحالفات وأحادية القطب

طوال العقد الماضي، تحولت السياسات الخارجية في دول كثيرة في الشرق الأوسط نحو تعدد التحالفات. فشركاء الولايات المتحدة التقليديون، مثل مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، تحفظوا على محاولات واشنطن إنشاء تكتلات حصرية في قيادتها. وهم يسعون في عقد شراكات مع قوى متعددة، بما في ذلك الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة.

الإمارات العربية المتحدة مثال على ذلك. فعلى رغم أن أبوظبي لا تزال شريكاً أمنياً واقتصادياً وثيقاً للولايات

ونبهت إلى أنها ستعزز صفقات الأسلحة مع شركاء إقليميين مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة، وستوسع عمليات التدريب مع مصر والكويت وغيرهما، كل ذلك في مسعى واضح وجلي لطمأنة الشركاء العرب إلى التزامها أمن الشرق الأوسط.

لكن من غير المرجح أن تعزز هذه التحركات النفوذ الأمريكي. فانعطاف القوى العربية نحو بكين ليس ثمرة ضعف المراقبة العسكرية الأمريكية في المنطقة. فتلك الدول لا يخفها حجم الاستثمارات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، بيد أنها تطعن أكثر فأكثر في إرادة الولايات المتحدة إعمال تلك القدرات خدمة لمصالح الدول العربية. لذا، فهي تتعاون مع الصين في مجالات

مثل البنية التحتية والتكنولوجيا، حين يتراءى لها أن الولايات المتحدة أقل قدرة أو استعداداً لمساعدتها.

تسعى تلك الدول في حيازة بعض النظم العسكرية، مثل الطائرات من دون طيار

المتقدمة، وهو سلاح أبقتة الولايات المتحدة خارج متناولها. وتميل السياسة الخارجية الصينية إلى أن تكون أكثر ودأ مع نظيرها من الأنظمة. ووسع بكين البقاء على مسافة واحدة من القوى المتنافسة في المنطقة، وتقديم نفسها وسيطاً غير متحيز.

في ضوء هذه التوجهات، تحتاج الولايات المتحدة إلى نهج جديد في المنطقة. وعليها أن تقبل الجوانب الأكثر إيجابية لحضور الصين المتنامي في الشرق الأوسط، وأن تشجع مساهمات بكين في التنمية والاستقرار الإقليميين، بدلاً من احتوائها. وعلى واشنطن الرد على إجراءات صينية تلحق الضرر بمصالح الولايات المتحدة بإجراءات دقيقة.

مرافق عسكرية في ما لا يقل عن ١٢ دولة في أنحاء المنطقة، بين قواعد كبيرة، ومواقع أقل شأنًا، ومنشآت التدريب، ومخازن الأسلحة والعتاد المجهزة مسبقًا. لكن الهيمنة لا تعني الحصرية. وعلى رغم تواضع دور الصين الأمني في المنطقة، فإنه قد يضمن لشركائها فرصاً دفاعية واقتصادية لا توفرها الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، تملك بكين قاعدة عسكرية واحدة، تقع في جيبوتي، لكنها استثمرت في موانئ المنطقة كلها، ويمكن استخدامها للأنشطة المدنية والعسكرية على حد سواء.

هذه استراتيجية ساعدت الصين على توسيع نطاق انتشارها العسكري وتعزيز تجارتها مع دول الشرق الأوسط في الوقت نفسه. وسمحت الإمارات العربية المتحدة للصين، على ما لاحظ تقرير استخباراتي أمريكي في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢٢، باستئناف البناء في منشأة لوجيستية عسكرية في أحد هذه الموانئ. ولا يرمي الإجراء إلى استبدال الدور العسكري الكبير للولايات المتحدة في البلاد، بل إلى تمكين الصين من توسيع انتشارها العسكري هناك.

وعلى المثال نفسه، أعملت الصين استراتيجية مماثلة لمشاركة تكنولوجياتها العسكرية في المنطقة. فبكين لا تقدم مساعدات عسكرية مباشرة كثيرة إلى دول الشرق الأوسط. وتبلغ مبيعات الأسلحة الصينية أقل من خمسة في المئة من إجمالي المبيعات في المنطقة. لكنها توفر بعض تقنياتها المتقدمة بتمن منخفض، ومن دون شروط، وبخاصة الطائرات من غير طيار، والصواريخ الدقيقة، للعملاء الذين لا يستطيعون الحصول على هذه الأنظمة من الولايات المتحدة.

المتحدة، فإنها وطدت علاقاتها ببكين من طريق التجارة، وتبادل التكنولوجيا، وصفقات الأسلحة الجديدة، وحافظت على علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع روسيا، على رغم غزو موسكو أوكرانيا في عام ٢٠٢٢. تستثمر الإمارات، كذلك، في التبادل التجاري ومبادرات التكنولوجيا مع الهند، في إطار التصديق على «الشراكة الاقتصادية الشاملة» الجديدة في عام ٢٠٢٢. نظراً إلى أن دول الشرق الأوسط الأخرى تسعى في عقد شراكات متنوعة مماثلة، فالأرجح أن يترتب على الاتجاه نحو التحالفات المتعددة تجديد بنية نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

على رغم أن الشرق الأوسط متعدد التحالفات، فإنه ليس متعدد الأقطاب: فالولايات المتحدة تظل، إلى حد بعيد، الراعي الأمني الأساسي للشرق الأوسط، ويبدو من المستبعد أن يتعرض هذا الموقع لأي خطر في المستقبل المنظور. ومع أن العدد الإجمالي

للقوات الأمريكية تدنى عن ذروته، لكنه لا يزال يفوق الـ ٣٠ ألفاً، أي ما كان عليه تقريباً قبل غزو الولايات المتحدة العراق في عام ٢٠٠٣.

وتواصل واشنطن إنفاق المليارات سنوياً على المساعدات الأمنية في المنطقة. وقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة في سوق الأسلحة الإقليمي من ٤٧ في المئة، في الأعوام بين ٢٠١٠ و٢٠١٤، إلى ٥٤ في المئة في الأعوام بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢، وفقاً لبيانات من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. ويرجع ذلك جزئياً إلى العقوبات الأمريكية على روسيا، بعد غزوها أوكرانيا عام ٢٠١٤.

وإلى ذلك، تواصل الولايات المتحدة الحفاظ على

أسهمت المساعدة الأمنية في إثراء نخب السرقة وتفاقم الفساد في العراق ومصر

وصادراتها إليها، زادت تجارة الصين مع الشرق الأوسط بنسبة ٤٠ في المئة تقريباً، وذلك جراء صادرات بكين المتزايدة والطلب الشره والإقبال على المنتجات النفطية.

المبادرة الصينية والحلول المتوقعة

ومنحت هذه الزيادة في حجم التجارة الصين تأثيراً إقليمياً. إلا أن الهيمنة المستمرة للدولار الأمريكي، كعملة احتياطية عالمية، تمنح واشنطن نفوذاً اقتصادياً مستمراً، يربط القوى الإقليمية، وأسواقها التجارية والمالية، بالولايات المتحدة.

ولا ريب في أن الصين زادت، بشكل سريع، استثماراتها في الشرق الأوسط. على رغم أن الولايات المتحدة لا تزال تستأثر بالحصّة الكبرى من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. ويتركز معظم

الاستثمار الأمريكي المباشر في ثلاث دول فحسب، هي إسرائيل والسعودية والإمارات العربية المتحدة، وفي عدد ضيق من المجالات.

وعلى نقيض هذه الحال، تتنوع استثمارات بكين، وتشمل دولاً مثل عمان، التي لا تتلقى القدر نفسه من الدعم الأمريكي، وتشمل عدداً أكبر من القطاعات، بما في ذلك الطاقة، والبنية التحتية المادية والرقمية، والعقارات. ويرى عدد من الحكومات العربية أن رغبة بكين في الاستثمار على نطاق واسع، من دون شروط يفرضها المستثمرون الأمريكيون في أحيان كثيرة، وتشترط الاستثمارات بتلبية معايير حقوق الإنسان أو الديمقراطية أو الإصلاح الاقتصادي تجعل الصين شريكاً

في المقابل، تثمن القوى الإقليمية، العروض الصينية بوصفها مكملة لأنظمة الأسلحة الأمريكية التي تستمر تلك البلدان في شرائها، وتفضلها نظراً إلى جودتها العالية ومكانتها الرفيعة، ولا تستغني عنها. وكذلك قدمت الصين للحكومات العربية المساعدة في مجال الأمن الداخلي، بما في ذلك التدريب على إنفاذ القانون، والتحكم في تقنيات المراقبة المتطورة.

ومنذ عام ٢٠٢١، أصبحت ست دول عربية، هي البحرين ومصر والكويت وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، شركاء حوار مع «منظمة شنغهاي للتعاون»، وهي مجموعة سياسية واقتصادية وأمنية بقيادة الصين وتضم كذلك روسيا.

وعليه، انضمت تلك الدول إلى تركيا، وهي كانت شريك حوار في المنظمة منذ ٢٠١٣، وإلى إيران، التي منحت العضوية الكاملة هذا العام. فيسع شركاء واشنطن العرب، من طريق مشاركتهم في

منظمة شنغهاي للتعاون، أن يعززوا العلاقات مع الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى من غير أن تحل هذه محل علاقاتهم الأقوى والأشمل مع الولايات المتحدة.

وفي المجال الاقتصادي، تضطلع الصين في الشرق الأوسط الآن بدور يفوق دور الولايات المتحدة، ولكنه لا يحل محلها تماماً. والتجارة الصينية تقدمت على الأمريكية منذ مدة طويلة. ويعود هذا التقدم إلى عام ٢٠١٩. وتفوقت الصين على الاتحاد الأوروبي لتصبح الشريك التجاري الرائد في المنطقة.

وطوال السنوات الـ ١٠ الماضية، أظهرت البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أنه، في الوقت الذي تقلصت فيه واردات الولايات المتحدة من المنطقة

لا ينبغي لواشنطن أن تصر
على استراتيجيتها البالية
التي تركز على الأمن

المنافسات والصراعات الإقليمية والتطور الاقتصادي الضعيف، في أنحاء كثيرة من الشرق الأوسط، تدل على أن النهج الذي يشدد على الأمن والمتبع على مستوى التكتلات، لم يكن فعالاً من الناحية العملية، حتى في وقت كانت فيه واشنطن لا تواجه منافسين أقوياء. والآن، وقد رأت دول المنطقة بدائل للهيمنة الأمريكية، أصبح خطأ منطق هذه الاستراتيجية أكثر وضوحاً.

فمليارات الدولارات من مبيعات الأسلحة الأمريكية والتدريب، وأشكال أخرى من المساعدة الأمنية، فشلت

في بناء القدرات العسكرية التي

يحتاج إليها شركاء واشنطن

الإقليميون للدفاع عن أنفسهم

دفاعاً فاعلاً أو المشاركة في

عمليات التحالف، لكن

المساعدة العسكرية شجعت

بعض الشركاء العرب على شن

حملات بالأسلحة الأمريكية

انتهت إلى كوارث.

وأدت هذه الصراعات إلى تهديدات جديدة للمصالح الأمريكية، وغذت عدم الاستقرار الإقليمي، وخلقت فرصاً جديدة انتهزتها جهات فاعلة خبيثة، مثل إيران أو مجموعة المرتزقة «فاغنر» الروسية، لمد نفوذها. وفي بعض الدول، مثل العراق ومصر، أسهمت المساعدة الأمنية الأمريكية في إثراء نخب السرقة وتفاقم الفساد. وينبغي التنبيه إلى أن هذه الاستثمارات لم تولد ولاءً لدى بعض شركاء الولايات المتحدة. فمنهم من استمر على التعامل الاقتصادي والدبلوماسي مع روسيا منذ غزوها أوكرانيا في عام ٢٠٢٢.

وما يحسب لإدارة بايدن أنها بدأت تبتعد عن المشاريع الطموحة الرامية إلى بناء الدول في الشرق الأوسط، وخصوصاً تلك التي تنفذ بالقوة. وتجسدت هذه الاستراتيجية في حرب العراق عام ٢٠٠٣ وما أعقبها، لكن نفور واشنطن المتعظم من التدخل العسكري

إضافياً جذاباً في المنطقة.

وأخيراً، تظهر نتائج استطلاع عام ٢٠٢٢ التي أجرتها «الباروميتر العربي» Arab Barometer، وهي مؤسسة بحثية تنظم استطلاعات للرأي العام، تأييداً علنياً في جميع أنحاء المنطقة لنهج تعدد التحالفات في السياسة الخارجية. وأفاد المشاركون في الاستطلاع، في عدد من البلدان، أنهم يريدون تعميق الروابط الاقتصادية، مع كل من الولايات المتحدة والصين، من غير إنكار مخاوفهم من الدولتين.

تمثل مبيعات الأسلحة الصينية أقل من خمسة في المئة من إجمالي مبيعات المنطقة.

حان الوقت لمواكبة التطورات والقيام بما يلزم

وعلى رغم تعاضل الميل إلى

تعددية الشراكات في المنطقة، يتوقع صانعو السياسة الأمريكية أن تستمر الدول العربية التي تمتعت منذ مدة طويلة بدعم الولايات المتحدة وحماتها في اعتبار واشنطن شريكها الوحيد والأبرز. ويتضح هذا بجلاء من الضغوط التي تمارسها إدارة بايدن من أجل توسيع اتفاقيات أبراهام عام ٢٠٢٠، وهي مجموعة من الاتفاقيات التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وأربع دول عربية: البحرين، والمغرب، والسودان، والإمارات العربية المتحدة.

وتأمل الإدارة الأمريكية الآن في التفاوض على اتفاق بين إسرائيل والسعودية، وتضمينه مجموعة أوسع من القضايا الأمنية والاقتصادية. وفي سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف، تأمل واشنطن إرساء الأسس الضرورية لتنسيق عسكري أكبر ضد إيران، وبناء سور موال للولايات المتحدة في وجه النفوذ الصيني، ولكن عقوداً من

ومن أجل تثمير شراكاتها في المنطقة، على الولايات المتحدة الاعتراف، أولاً، بأن زمن الشراكات الحصرية والتكتلات الأمنية في الشرق الأوسط قد ولى. وعلى واشنطن قبول تنويع شركائها في مجالات شراء الأسلحة والحوارات الأمنية، من غير أن يعني ذلك انضمامهم إلى معسكر خصوم الولايات المتحدة. ويعلن هذا الأمر عن قيام واقع جديد سمته تعدد التحالفات والشراكات.

وتحتاج واشنطن، على سبيل التكيف، إلى تجنب السياسات الانفعالية التي تسعى إلى صد النفوذ الصيني. فهذه السياسات مصيرها الفشل، وقد تجبر الولايات المتحدة على تقديم تنازلات محرجة في مجالات الإصلاحات الاقتصادية، وحقوق الإنسان، وغيرها من القضايا الحاسمة.

وليس من المفترض أن تقدم إدارة بايدن ضمانات أمنية جديدة للدول العربية، أو أن تتنازل عن الإشراف والتدقيق العاديين اللذين تفرضهما على عمليات نقل الأسلحة

الأمريكية، وذلك في سبيل التصدي للصين. ومن غير المرجح، نزولاً على أحكام الضرورة والترجيح، أن تدير مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة ودول أخرى في المنطقة ظهرها للولايات المتحدة، على الخصوص في مسائل الدفاع والأمن.

وفي الوقت نفسه على الإدارة صوغ استراتيجية اقتصادية وسياسية تسفر عن فوائد ملموسة للمنطقة. وفي مستطاع واشنطن الاستفادة من اهتمام الدول العربية بتعدد التحالفات، فتتوسط في شراكات جديدة «مصغرة»، وعادة ما تكون هذه عبارة عن مجموعات تضم ثلاث دول إلى سبع، بين الولايات المتحدة، والشركاء العرب والقوى الرائدة في مناطق أخرى من أجل معالجة القضايا الكبيرة

المباشر لم يضع حداً لنهجها الذي أفرط في التشديد على الأمن في المنطقة، أو جهودها في سبيل إلزام الشركاء المحليين شراكات حصرية.

بالتالي، تواصل إدارة بايدن الدعوة إلى هيكل أمني إقليمي يركز على الضمانات الأمريكية، والمساهمات الإضافية من الشركاء الإقليميين، ويدعم هذا كله مزيد من التدريبات العسكرية المشتركة، ومن مبيعات الأسلحة الأمريكية.

وترافقت هذه المبادرات مع توقع واشنطن المعلن بأن يختارها شركاؤها في الشرق الأوسط على خصومها الرئيسيين. وعلى ما صرحت مارا كارلين، مسؤولة كبيرة في وزارة الدفاع الأمريكية، في مايو (أيار)، «نريد

أن يشتري شركاؤنا أنظمة أمريكية وأنظمة حليفة... وخلاف هذا يقوض شراكاتنا وعناصر النهج الاستراتيجي الذي نعتمده في المنطقة».

وإلى المطالبة غير الواقعية بإبقاء العلاقات حصرية، تفشل هذه

السياسات في إيلاء الأولوية للروابط الاقتصادية. وخلافاً للصين التي تسعى إلى اتفاقيات تجارة حرة جديدة عبر المنطقة، لم تبد الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً بتوسيع فرص الشركاء الإقليميين في الوصول إلى الأسواق.

وقد أدرج الشرق الأوسط في الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار، وهو رد مجموعة الدول السبع على مبادرة الحزام والطريق الصينية، لكن الاستثمار الجديد في المبادرة ضئيل إلى حد يحول بينه وبين أن يضطلع بالشرط الراجح من المشاركة الاقتصادية الأمريكية المتجددة في المنطقة.

في الكثرة مسرة [كلما زاد العدد كان ذلك أفضل]

تحتاج الولايات المتحدة إلى نهج جديد في المنطقة

والاضطرابات العنيفة.

ومن المرجح أن يتردى الأمر، في ضوء مصارعة الدول الهشة التذبذب الاقتصادي العالمي، وتداعيات الحرب في أوكرانيا، وتغير المناخ، وغيرها من التحديات العابرة للحدود. لذا، فإن أي جهد قد تبذله واشنطن، ويرمي إلى الضغط من أجل إحداث تغييرات عميقة، محكوم بالعقم، نظراً إلى المقاومة التي يبديها حلفاؤها المتشددون. قد يكون التركيز على زيادة شفافية الحكومة، وتحسين الوصول المحلي إلى الخدمات الاجتماعية، خير بداية. وثمة طريقة أخرى تقدم التواصل المباشر مع المواطنين في أنحاء المنطقة، من طريق التوسع الرقمي، وزيادة التمويل المخصص للتعليم والتدريب الوظيفي.

ولطالما كانت أوجه

القصور في نهج واشنطن على مستوى التكتلات، والقائم على المركزية الأمنية في الشرق الأوسط، واضحة. ومع صعود الصين، وتزايد البحث في المنطقة عن شركاء متعددين،

أصبحت الحاجة ماسة إلى مراجعة هذه الاستراتيجية. ومن أجل تجنب التهميش، يتعين على الولايات المتحدة أن تدرك أن مصدر التهديدات الرئيسة التي يواجهها الشرق الأوسط، في العقد المقبل، هو المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وأساليب الحكم داخل الدول، وليس تجاوزات القوى العظمى.

*جينييفر كافانا باحثة رفيعة المستوى في مؤسسة

كارنيغي للسلام الدولي

*فريدريك ويري باحث رفيع المستوى في مشروع

الشرق الأوسط في كارنيغي للسلام الدولي

مثل التنويع الاقتصادي، والحوكمة، وتغير المناخ.

وفي وسع واشنطن، من خلال شبكة من هذه الشراكات المتداخلة وغير الحصرية، أن تسهم في جذب الاستثمار من جهات فاعلة جديدة، وتحفيز المشاركة الاقتصادية الأمريكية، وتقوية نفوذها السياسي، وفي الوقت نفسه بناء القدرة على التكيف والصمود في الشرق الأوسط.

وأحد الأمثلة الواعدة على هذه الاستراتيجية هو تحالف «آي ٢ يو ٢»، الذي شكلته الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة في عام ٢٠٢٢، لتعالج معاً قضايا مثل الأمن الغذائي والطاقة والصحة العامة. ولا يزال التحالف طري العود، لكنه بدأ ينجز بالفعل تقدماً في تبادل التكنولوجيا، والاستثمار في الابتكار والاستدامة الزراعيين.

وبينما تبني واشنطن هذا التحالف، وتجمعات أخرى مماثلة، يجب أن تتجنب تأطيرها على صورة قوة مضادة للصين بشكل واضح. ويمكن للولايات المتحدة أن تعمل كمحفز لبعض

الشراكات بدلاً من الانخراط المباشر فيها. وحيثما تقوم مصالح مشتركة، في موضوع تغير المناخ أو الأمن الغذائي على سبيل المثال، يجب إدراج الصين في مجموعات جديدة.

وأخيراً،

حري بالولايات المتحدة ألا تتجاهل الضغوط المحلية المتزايدة التي يواجهها شركاؤها في الشرق الأوسط، وهي تحتاج إلى إعطاء الأولوية، في استراتيجيتها الإقليمية لتشجيع أساليب الحكم الفضلى والتدماج الاجتماعي والاقتصادي. ولطالما كان الافتقار إلى هذه الإصلاحات في الشرق الأوسط من العوامل المسببة للقلق الاجتماعية،



بلال صعب:

مستقبل الموقف العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط يتشكل الآن

ظهرت الدلائل المبكرة على تنفيذ هذا النهج الدينامي لتشغيل القوات أوائل شهر يوليو/تموز الماضي، عندما أمر وزير الدفاع لويد أوستن بنشر مجموعة الجاهزية البرمائية/وحدة الاستطلاع البحرية لسفينة «يو إس إس باتان»، وطائرات «إف-٣٥»، و«إف-١٦»، ومدمرة الصواريخ الموجّهة «يو إس إس توماس هادرن»، رداً على التهديدات الإيرانية المتزايدة تجاه حركة البضائع في مياه الخليج. وعلى الرغم من وجود أصول جوية وبحرية أمريكية منتشرة بالفعل في المنطقة، قدمت طائرات «إف-١٦»، و«إف-٣٥» الإضافية من قاعدة أفيانو الجوية في إيطاليا، بالإضافة إلى سرب المقاتلات الاستطلاعية

بعد تحديد أولوياتها الاستراتيجية في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا، كان على الولايات المتحدة تعديل وضعها الدفاعي في الشرق الأوسط من خلال تبني مفاهيم وإجراءات جديدة تهدف إلى حماية المصالح الأمنية المشتركة. ونتيجة لذلك، انطلق نهج أكثر ديناميكية ومرونة للانتشار العسكري في المنطقة الخاضعة لمسؤولية القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM). وبدلاً من توجيه تركيزها إلى إقامة قواعد كبيرة ودائمة، ستعمل الولايات المتحدة على نشر الأصول والموارد من مواقع أخرى، وفقاً للتهديدات والاحتياجات.

لطمأنة الشركاء، تحتاج واشنطن إلى وجود عسكري مرئي ودائم في المنطقة

الإقليميون بقدر أكبر من الطمأنينة من خلال التمرکز المستمر للقوات والمعدات الأمريكية على أراضيهم لأنه يعكس مستوى معيناً من التزام الولايات المتحدة بأنهم. فالشركاء الإقليميون يعلنون عن استيائهم الشديد من سياسة الانسحاب الأمريكية وخوفهم من قيام واشنطن بالتخلي عنهم في كل مرة تنقل فيها حاملة طائرات أمريكية من المنطقة، حتى ولو بشكل مؤقت، أو تزال فيها بطارية دفاع صاروخي أمريكية. وأخيراً، لتحقيق التعاون الأمني، تحتاج الولايات المتحدة إلى وجود قوات وأفراد مدربين في المنطقة لتقديم الاستشارات والمساعدة لنظرائهم. ويتطلب التعاون الأمني الأمريكي الفعال وجوداً متواصلاً في المنطقة. ويتعلق الأمر بشكل أساسي ببناء الثقة وتطوير العلاقات الشخصية، وهو ما لا يمكن تحقيقه عن بعد. والسؤال الذي يواجه صناعات السياسة في الولايات المتحدة هو: ما مدى الحاجة إلى هذا الوجود المتقدم لتحقيق هذه المهام الثلاث بشكل فعال؟ أولاً، على المرء أن يدرك أنه في سياق الشرق الأوسط والبيئة الاستراتيجية الحالية، فإن هناك تضارباً بين الردع والطمأنينة والتعاون الأمني. وفي حين أن التعاون الأمني لا يحتاج إلى وجود أمريكي كبير - بل يحتاج إلى وضع الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة أكثر من أي شيء آخر - فإن الشركاء يفضلون دائماً وجوداً

٤٢١ من قاعدة هيل الجوية في ولاية يوتا، على التوالي. لا توحى أي من هذه الإجراءات بأن الولايات المتحدة انتقلت إلى استراتيجية التوازن الخارجي أو أنها على وشك التخلي تدريجياً عن انتشارها العسكري في الشرق الأوسط؛ إذ ينبغي أن يتضمن الموقف الفعال الذي يساهم في مهام الردع والطمأنينة والتعاون الأمني انتشاراً متقدماً.

ومن أجل ردع إيران، يجب على الولايات المتحدة نشر أصول عسكرية في المنطقة للتأثير على حسابات صنع القرار في طهران والحرس الثوري الإسلامي. يوفر الانتشار المتقدم للمسؤولين الأمريكيين الكثير من الخيارات ويسمح للقيادة المركزية بالاستجابة السريعة، إن لزم الأمر. من الناحية النظرية، يجب أن تدفع هذه القدرة على التدخل في أي لحظة طهران للتفكير مرتين قبل استخدام العنف لتحقيق أهدافها السياسية. فهل كان أسلوب الولايات المتحدة في ردع إيران خالياً من المشاكل؟ بالطبع لا، ولكن الحجة هي أن الردع كان سيكون أقل فعالية في حال عدم وجود وسائل عقاب أمريكية فورية وقوية في المنطقة من شأنها أن تمنع إيران من التحرك بسرعة على الأرض في أي أزمة محتملة.

ولطمأنة الشركاء، تحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى وجود عسكري مرئي ودائم في المنطقة؛ إذ يشعر الشركاء

يشعر الشركاء الإقليميون بالطمأنينة من خلال التمرکز المستمر للقوات الأمريكية

ضغط لوقف المزيد من التخفيض في الوجود الأمريكي. تزداد أهمية الوصول بالنسبة للولايات المتحدة مع تزايد التوترات مع إيران وزيادة احتمالات نشوب حرب معها. وتتطلب اللحظات الأولى للمواجهة المحتملة أو حتى الأزمة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران درجة عالية من المرونة العملية من قبل الولايات المتحدة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوصول.

في النهاية،

يجب أن يتمحور أي نقاش داخل الولايات المتحدة بشأن موقفها، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر، حول نهج استراتيجي محدد. فالاستراتيجية هي التي تشكل وتحدد الموقف، وليس العكس. يصبح الانغماس في نقاشات حول أعداد القوات الأمريكية وقدراتها في الشرق الأوسط عديم الجدوى إذا لم يكن لدى الأمريكيين فهم محدد للأهداف التي يودون تحقيقها من خلال هذه القوات والقدرات. ولكن، حتى عند وضوح هذا النهج الاستراتيجي تجاه الشرق الأوسط، فعلى واشنطن أن لا تنسى تأثير الشركاء الإقليميين. فدون موافقتهم ودون الوصول، لن تكون للولايات المتحدة إمكانية تحقيق الكثير في منطقة الشرق الأوسط.

*مجلة «المجلة» اللندنية

عسكريا قويا وملموسا. وفيما يتعلق بالردع، فإنه من المستحيل تقريبا معرفة القدر المطلوب لتكون القوة النارية الأمريكية أكثر فاعلية، لأن المفهوم نفسه صعب القياس والتقييم (وهو يعتمد على كثير من العوامل الأخرى بما في ذلك المصادقية والاتساق) ولأن إيران تستمر في العمل مباشرة دون عتبة الحرب المباشرة.

ومن المفترض أن يقوم نهج القيادة المركزية الدينامي لتشغيل القوات، والذي لا يزال في بدايته، بموازنة ذكية بين المهام الثلاث من خلال الحفاظ على انتشار متقدم مع التركيز بشكل أكبر على الحفاظ على وسائل الوصول واستثمار القدرة على التكيف والمرونة. يشكل هذا تحديا خاصا، لأن الشركاء الإقليميين من الممكن أن يقرروا تقييد وصول الولايات المتحدة إذا شعروا بأنها تقلل من وجودها الفعلي بشكل أكبر.

يصبح الأمر أشبه بـ«لعبة الدجاج» بين الشركاء الإقليميين وواشنطن. فإن هددوا بتقييد وصول الولايات المتحدة نتيجة لاستيائهم ومخاوفهم بشأن السياسة الأمريكية، فإن أمنهم سيكون في خطر (سيكون الأمر أشبه بهزيمة ذاتية). لكنهم يدركون أيضا مدى أهمية الوصول بالنسبة لكل ما تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة- ليس من حيث القواعد العسكرية وأذونات الطيران فحسب، ولكن أيضا من حيث مجموعات المعدات الموجودة مسبقا- ويمكنهم استخدامه كوسيلة



أفيغوا إيغوغو :

مستقبل النيجر واستقرار المنطقة بأكملها على المحك

*موقع orfonline:

عسكري إذا لم تتم إعادة الرئيس محمد بازوم إلى منصبه في غضون أسبوع. وبالمثل، لم تتوان الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي عن إدانة الانقلاب.

رد الفعل على الانقلاب من داخل المنطقة وخارجها، هو الأقوى مقارنة بالمواقف من «الانقلابات الأخرى»، وذلك لأن النيجر هو حجر الزاوية في استراتيجيات المنظومة الغربية الرأسمالية، التي تعتبر صادرات اليورانيوم من النيجر حيوية لتوليد الطاقة النووية لعموم أوروبا وفرنسا خصوصاً. لذلك، لم يكن التهديد الفرنسي مفاجئاً باتخاذ إجراءات ضد

أصبحت النيجر بسرعة نقطة اشتعال جديدة في منافسة القوى العظمى حيث تفكر الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في التدخل العسكري في أعقاب عزل الرئيس محمد بازوم في النيجر. في الأسبوع الماضي، استقبل العالم نبأ عزل بازوم في النيجر، في سادس انقلاب تشهده دول غربي أفريقيا في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث المجموعة الاقتصادية لهذه الدول «إيكواس»، لم تتأخر في رفض الانقلاب و فرض عقوبات على النيجر وتعليق عضويتها في التكتل، وهددت بتدخل

أصبحت النيجر بسرعة نقطة اشتعال جديدة في منافسة القوى العظمى

مع ما يقرب من ٣٥٠٠٠٠ نازح بشكل عام في البلاد. ومن عام ٢٠٢١، تشير الدراسات إلى أن أكثر من ٤١/٨ في المائة من سكان النيجر يعيشون في فقر مدقع، وبينما كان هناك نمو في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١/٤ في المائة في عام ٢٠٢١.

الأسباب التي أعلن عنها قائد «الانقلاب الناجح» الجنرال عبد الرحمن تيان، تنبع من قبل الضباط الساخطين على تردي الأوضاع الاقتصادية وانعدام الأمن وسوء الحكم، وهي الأسباب نفسها التي عنونت الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا، وهي جديرة بالفهم كي يتضح ما يحصل في غربي أفريقيا، التي تنمو فيها بقوة المشاعر المناهضة للاستعمار القديم المتجدد، وخاصة لدى مواطني غينيا البلد الذي عانى طويلاً من الاستعمار الإنكليزي الضاري.

قادت فرنسا الجهود الأمنية الإقليمية خلال معظم العقد الماضي في الغرب الأفريقي، نشرت باريس أكثر من ٥٠٠٠ جندي لـ«تحقيق الاستقرار» في مالي، لكن الأعمال الإرهابية ازدادت، وبعد الانقلاب العسكري في نهاية العام ٢٠٢٢، أصبحت ٤٠ في المائة من أراضي البلاد تحت سيطرة المسلحين، مما أدى إلى فقدان فرنسا وحلفائها الأوروبيين مصداقيتهم في ضمان الأمن في المنطقة.

المجلس العسكري إذا أضروا بـ«المصالح الفرنسية» في البلاد.

تهديد الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بالتدخل العسكري تبذرت، عندما أصدرتا بوركينا فاسو ومالي بياناً مشتركاً يدين إمكانية التدخل العسكري في النيجر، ويذكر بوضوح أن «كل تدخل عسكري ضد النيجر سيعتبر موازياً لإعلان حرب ضد بوركينا فاسو ومالي».

لا شك، أنّ البيان الثنائي المذكور يغير قواعد اللعبة، ويوضح أن استخدام القوة ضد الانقلابيين في النيجر، سيدفع غربي إفريقيا إلى حروب ستصبح بسرعة نقطة اشتعال جديدة في منافسة القوى العظمى مع عواقب وخيمة على المنطقة.

النيجر هي واحدة من أفقر البلدان في العالم، ومثل مالي وبوركينا فاسو، تتصدر على الدوام أسفل مؤشرات كافة قطاعات النمو الوطنية. ويلقي مواطنو هذه الدول باللوم على السياسات والهياكل الاقتصادية الاستعمارية القديمة والجديدة في مشاكلهم الاقتصادية وفي التخلف المزمن في هذه المنطقة، في التحديات الأمنية مثل الإرهاب والاتجار بالبشر وغيرها من المشاكل الأمنية. ووفقاً للبنك الدولي، واجهت النيجر تدفقاً للنازحين من نيجيريا ومالي وهناك ما يقرب من ٢٩٥٠٠٠ لاجئ،

تردي الاقتصاد وانعدام الأمن وسوء الحكم من حجج قادة الانقلاب

الاتفاقات العسكرية والأمنية مع فرنسا، من بينها اتفاقات تعود إلى عام ١٩٧٧.

تكتسب النيجر أهمية كبرى لفرنسا وأوروبا، فأكثر من ٥٠ في المائة من خام اليورانيوم النيجيري تستهلكه إلى نظم الطاقة النووية الفرنسية، و ٢٤ في المائة من واردات اليورانيوم تصل إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من النيجر. لكن مع رحيل بازوم هذا كله تبدل، ومن المؤكد أن تهديدات باريس والحلفاء الغربيين مفهومة، لكنها لن تؤتي ثماراً.

إن التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا هو أسوأ ما يمكن أن يحدث في المنطقة بالنظر إلى الظروف الأمنية القائمة. في حين أن نيجيريا قد تساهم بأكبر عدد من القوات في المعدات العسكرية للمجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، فإن البلاد ليست في وضع يسمح لها بخوض حرب تشمل دولاً متعددة. علاوة على ذلك، سيتبع ذلك بالتأكيد النزوح الجماعي وارتفاع معدل الوفيات والهجرة. مع وجود العديد من التحديات الداخلية، الاقتصادية والإنمائية والإنسانية التي تواجه منطقة الساحل، فإن إطلاق صراع وحروب بالوكالة بين الدول الضعيفة والهشة يرقى إلى حد التدمير الذاتي

غالباً ما فشلت البرامج الأمنية التي تقودها فرنسا تحت مظلة الأمم المتحدة ومن دونها، حيث غالباً ما قللت وسائل الإعلام الكبيرة من هذا الأمر، بمقابل الانفتاح على توسع نفوذ روسيا المتزايد في المنطقة في الوقت نفسه. في حين استفادت روسيا من المشاعر الشعبية المعادية للغرب، بسبب ماضيه الدموي وتدخله السياسي ومنع التنمية عن القارة السمراء.

على ذلك، تدهور التعاون العسكري بين مالي وفرنسا، وطردت القوات الفرنسية بعد ٩ سنوات من العمليات. وفي أول العام الجاري، أنهت بوركينا فاسو اتفاقاً عسكرياً لعام ٢٠١٨ مع فرنسا وطالبت بخروج القوات الفرنسية العاملة في البلاد على الفور. وفي كلتا الحالتين، احتفل المواطنون بالخروج الفرنسي الذليل، وغالباً ما شوهوا وهم يلوحون بالأعلام الروسية إلى جانب أعلامهم الوطنية.

من نتائج الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيفتقدون مواقع استراتيجية لقواعدهم العسكرية في الغرب الأفريقي. وقد ألغى المجلس العسكري في النيجر بعد نجاح الانقلاب، كل



جميل عودة ابراهيم:

التصدي لخطاب الكراهية

*مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

في عام ٢٠٢١، أعلنت الأمم المتحدة يوم ١٨ يونيو/ حزيران من كل عام (اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية) وخطاب الكراهية؛ كما تعرفه الأمم المتحدة هو (أي نوع من التواصل الشفهي أو الخطي أو السلوكي، ينطوي على تهجم أو يستخدم لغة سلبية أو تمييزية عند الإشارة إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص على أساس هويتهم، أي على أساس دينهم أو عنصرهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو لونهم أو نسبهم أو جنسهم أو أي عامل آخر يحدددهم، وفي بعض السياقات، قد يكون مهيناً ومسبباً للانقسامات).

ولأهمية الحد من خطاب الكراهية، فقد حددت

يعد خطاب الكراهية ظاهرة عالمية متنامية، ومشكلة تؤرق القائمين على حفظ السلم والأمن الدولي، وحماية حقوق الإنسان. حيث يؤدي إلى زعزعة السلم المجتمعي ويشكل تهديداً لقيم الديمقراطية، والتسامح، والتنوع، والتعايش بين المجتمعي.

وقد تزداد حدته وانتشاره ليوّدي إلى آثار مدمرة كالقتل، والتحرّيش على الإبادة الجماعية، والعنف، والتخويف، والتعدي على الممتلكات، إضافة إلى ما قد يسببه من انتهاكات لحقوق الإنسان والأضرار الجسدية والنفسية له.

التمييز والعنف. وقد يحصد هذا الخطاب للأسف شعبية كبيرة. فهو يقدم عادة تفسيرات وحلول بسيطة لمشاكل معقدة؛ أي يمنح الناس هدفاً سهلاً لإلقاء اللوم عليه والشعور بالخوف منه. كذلك يمكن لهذا الخطاب أن يمنح شعوراً بالأمان والتضامن داخل مجموعة مهيمنة حيث يتم تعزيز مشاعر البغض والأحقية المشتركة.

ومما يميز خطاب الكراهية عن حرية الرأي والتعبير أنه يُستخدم لتأجيج الخوف والانقسام، وكثيراً ما يكون ذلك لغرض تحقيق مكسب سياسي، وتكون تكلفته باهظة على المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل.

فخطاب الكراهية يحرض على العنف، ويفاقم التوترات، ويعيق الجهود الرامية إلى النهوض بالوساطة والحوار. وهو إحدى علامات الإنذار بالإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية.

ويكرّس خطاب الكراهية، أيضاً، التمييز، ويهدم القوانين، فهو يقوم على تقويض حقوق

أساسية، مثل المساواة وحق الناس في حرية الاعتقاد والفكر والانتصاف من التمييز والجرائم أمام قضاء نزيه. أما الجانب الأسوأ للكراهية وخطابها فهو التحريض على العنف، ومن ثم العنف نفسه، والذي تقود الكراهية إليه في صورة حروب ومذابح وجرائم ضد الإنسانية وحروب أهلية.

والسؤال هنا ما هي السبل المتاحة للحد من ظاهرة خطاب الكراهية، وتقليل أثاره النفسية والاجتماعية على المستهدفين منه؟

لابد أن نفهم أولاً الأسباب الرئيسة وراء خطاب الكراهية، فقد يكون السبب سياسي، وقد يكون نفسي، وقد يكون اجتماعي. وربما يكون سببه الجهل وقلة الفهم

الأمم المتحدة ستة معايير أساسية تبين إذا ما كان هذا الخطاب يعد خطاب كراهية أم لا، وهي:

١. السياق الاجتماعي والسياسي.

٢. حالة المتحدث.

٣. النية لتحريض الجمهور ضد مجموعة مستهدفة.

٤. المحتوى وشكل الخطاب.

٥. مدى نشر الخطاب.

٦. أرجحية الضرر، بما في ذلك الوشوك المحقق.

ومع ذلك؛ هناك حذر كبير في الوصول إلى اطر قانونية محددة في تعريف (خطاب الكراهية) ووضع قانون لتجريمه، والسبب هو الخوف على حرية التعبير، وتوسع الحكومات في فرض العقوبات على المخالفين لها

أو المعارضين، لأن لحرية التعبير أثراً واسعاً على نشر المعرفة ومجابهة خطاب الكراهية، فلا يمكن المساس بها. لكن يمكن القول إنه عندما تتحول حرية الشخص بالكلام والتعبير عن

آرائه، إلى خطر يهدد شخص آخر أو يعرضه للإيذاء، بسبب تعبيرات تصدر عن الطرف الأول، هنا ينتهي حق الطرف الأول في التعبير لأن خطابه تحول إلى خطاب كراهية يشجع على العنف.

تنطوي حرية التعبير على بناء المعرفة من خلال تبادل الأفكار والآراء. فإنشاء مساحة للنقاش المفتوح والتحاور يسمح لنا بتكوين فهم لبعضنا البعض وإدراك قيمة الأمور المشتركة التي تجمعنا وتلك التي تميزنا وتجعلنا مختلفين عن بعضنا البعض.

وفي الوقت نفسه، يستخدم البعض حقه في حرية التعبير للترويج لمعلومات خاطئة حول مجموعة ما ولإثارة عدم الثقة وسوء التفاهم، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى

حددت الأمم المتحدة ستة معايير أساسية حول خطاب كراهية

ننجز في الحدّ من انتشارها، وعزل مروجيها ومحاسبتهم، وبناء قدر أكبر من الاحترام». نحن كأفراد أو مجموعات يمكننا فعل الكثير لمواجهة الكراهية، وبناء مجتمع أفضل. إذا اطلعنا على المعلومات في هذا المجال ونظّمنا عملنا، يمكننا استخدام حقوقنا في حرية التعبير لتعزيز المساواة بين الجميع والتصدي للكراهية والتمييز. ولذلك:

١. ارفع صوتك في مواجهة الكراهية:

ارفع صوتك وارفض (خطاب الكراهية) كلما شاهدته، وشجع الآخرين على القيام بالمثل. ينبغي أن يمارس الضغط على السياسيين البارزين وغيرهم من الشخصيات العامة للوقوف بدورهم في وجه الكراهية ومعارضتها. ومن يتوانى عن القيام بذلك، ينبغي

خطاب الكراهية يحرض على العنف، ويفاقم التوترات، ويعيق الحوار

أن يكون محط انتقاد. تنتشر الكراهية على نحو أكبر وأسهل حيث لا تتم معارضتها. فرفع الصوت تصدياً لها يشكل سبيلاً مهماً كي تثبت أنك ترفض الكراهية والتمييز وكي تظهر أيضاً تضامناً مع أولئك الذين تستهدفهم الكراهية، وقد يكونون في موقع لا يسمح لهم برفع الصوت. قد تشكل مواجهة الكراهية طريقة إيجابية لإتاحة المجال أمام ضحايا التمييز للتعبير وإيصال صوتهم.

٢. اصغِ واستفهم وشارك بشكل بناء:

أن تقول للذين يشاركون في خطاب الكراهية أو

التي عليها المحرض، وربما يكون هدفه التقليل من شأن المستهدف أو المستهدفين، أو الإساءة له أو لهم، أو الطعن بأفكارهم وعقائدهم وغيرها. وقد يكون عدم وجود قانون يسأله أو يحاسبه هو أحد الدوافع التي تدعو هؤلاء المحرضين على التجاوز على الآخرين. بل وجود قوانين تجيز صراحة أو ضمناً التهجّم على الآخرين بقصد الإساءة إليهم. كما يحدث الآن في بعض الدول الأوروبية التي يظهر فيها أشخاص يسيئون للإسلام والمسلمين تحت حماية قوانين حرية الرأي والتعبير.

عشية الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية في ١٨ حزيران/ يونيو، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (فولكر تورك) الجميع

إلى التعاون من أجل بناء عالم أكثر احتراماً وتحضراً، ومن أجل اتخاذ إجراءات فعالة لإنهاء خطاب الكراهية.

فقال: «ندرك تماماً أنّ تفشّي الكراهية يستخدمه أولئك

الذين يرغبون في زرع الانقسامات والتضحية بالآخرين وتحويلهم إلى كبش فداء بغية صرف الانتباه عن القضايا الحقيقية. ونُعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أرضاً خصبة لخطاب الكراهية، حيث تمكّنه من التفشي بسرعة بشكل غير مسبوق. كما أنّ الكراهية تولد التعصب والتمييز والتحريض على العنف».

وتساءل تورك قائلاً:

«ما الذي يجب أن نفعله؟ ما من حلّ سحري، ولا من حلّ سريع يخلّص عالمنا من الكراهية المتفشية عبر الإنترنت وفي الحياة الواقعية. لكن من خلال التدابير الهادفة التي تحظى بما يكفي من الموارد، يمكننا أن

لسد الثغرات بين المجتمعات المحلية وتعزيز المساواة ومواجهة التمييز. تواصل مع الناس على الإنترنت عبر وسائل التواصل الاجتماعي. شجع قادتك الدينيين والسياسيين والمحليين على اتخاذ موقف ضد الكراهية وانتقادها أينما حلت والمشاركة في نشاطات لمخاطبة عدم تقبل الآخر وتعزيز التفاهم المتبادل.

٥. اعمل مع وسائل الإعلام:

اعمل مع وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية من أجل التصدي للسرد الذي يقوم عليه خطاب الكراهية، وتعزيز قيم التسامح، وعدم التمييز والتعددية، وحرية الرأي والتعبير. واستخدم التكنولوجيا، وشجع المزيد من البحوث بشأن العلاقة بين إساءة استخدام شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية والعوامل التي تدفع الأفراد إلى العنف.

ادعُ حكومتك إلى نص قوانين وسياسات أفضل لمواجهة الكراهية وحماية حقوق الإنسان

** مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات/هو أحد منظمات المجتمع المدني المستقلة غير الربحية مهمته الدفاع عن الحقوق والحريات في مختلف دول العالم، تحت شعار (ولقد كرّمنا بني آدم) بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب. ويسعى من أجل تحقيق هدفه إلى نشر الوعي والثقافة الحقوقية في المجتمع وتقديم المشورة والدعم القانوني، والتشجيع على استعمال الحقوق والحريات بواسطة الطرق السلمية، كما يقوم برصد الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها الأشخاص والجماعات، ويدعو الحكومات ذات العلاقة إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان في مختلف الاتجاهات...

ينشرونه إنهم على خطأ أو إنهم جاهلون قد يتسبب بردود فعل دفاعية ولا يتيح أي فرصة لتغيير آراء الأشخاص. وقد يدفع ذلك أيضًا الأشخاص إلى التشبث أكثر برأيهم وزيادة إصرارهم على الترويج للكراهية. إن تجنب الإساءة لدى مواجهة الكراهية لأمر استراتيجي.

فكر في طرح أسئلة تتناول سبب اعتناق الفرد لآراء معينة وإذا كان من الممكن التطرق إلى أحكامه المسبقة وأفكاره النمطية من خلال الحوار والتعرض لأفكار ومصادر معلومات جديدة. قد تكون هذه التجربة محبطة ومرهقة وقد تتطلب الصبر والمثابرة، ولكن يمكن للبديل عنها أن يؤدي إلى مزيد من الأذى.

٣. تلقف

المعلومات بطريقة نقدية:

تعرف على طريقة عمل (خطاب الكراهية) من يشارك فيه وما الغرض منه؟ من أين يحصل هؤلاء على معلوماتهم وهل هي

موثوقة؟ يعدّ تلقف المعلومات بطريقة نقدية مهارة أساسية لمواجهة خطاب الكراهية. كلما تمكنت من البحث والتشكيك في مصدر المعلومات المطروحة ودقة ما يقال والتحيزات التي قد تكمن وراء عرضها، تعرفت بفعالية أكبر على الخطاب التمييزي وسلطت الضوء عليه.

٤. كن أحد المدافعين عن

حقوق الإنسان:

ادعُ حكومتك إلى نص قوانين وسياسات أفضل لمواجهة الكراهية وتوفير الحماية التامة لحقوق الإنسان في المساواة وحرية التعبير. قم بإنشاء أو دعم مجموعات من المجتمع المدني لاسيما على المستوى المحلي



الموسم الثاني للإنصات المركزي



marsaddaily.com



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrsd1994](https://twitter.com/almrsd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad%20daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)